د. عبد الله شريط

نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون

المؤسسة الوطنية للكتاب

دكتور عبدالله شريط

نصوص مختارة

من فلسفة ابن خلدون
في
الاجتماع والسياسة والثقافة

المؤسسة الوطنية للكتاب
3 ، شارع زيروت يوسف
الجزائر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في

[illegible]

رقم النشر 84/1684

الجزائر ـــ 1984

المقــدمة

حياة ابن خلدون

يذكر ابن خلدون في كتابه « التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا» أنه « ينحدر من أسرة حضرمية يمانية»، دخلت الأندلس مع الفاتحين العرب. وينتمي أفراد هذه الأسرة إلى جدهم خالد بن عثمان، وعرفوا باسم بني خلدون. ويذكر مؤرخون آخرون لابن خلدون أن أسرته تكون دخلت الأندلس بعد الفتح بمدة طويلة، ولم تكن أسرتهم حينئذ معروفة، أو ذات سمعة خاصة. وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر ميلادي) اشتهر بعضهم في الحروب ضد الاسبان، كما اشتهر رجالها بالعلم والسياسة. ثم رحلت عائلتهم إلى تونس حيث ولد عبدالرحمن بن خلدون سنة 732 هجري وتعلم بها العلوم الدينية واللغوية والعقلية والطبيعية.

وفي منتصف القرن الثامن كانت الدول المسيطرة على بلاد المغرب العربي هي: دولة بني حفص بتونس ودولة بني عبدالواد في تلمسان، ودولة بني مرين في فاس، وكانت تعيش في حرب بينها أكثر من السلم. وكان ابن خلدون يعيش الأحداث السياسية بعقل ملاحظ وفكر متتبع، متنقلا في رحلات مستمرة بين هذه الأقطار الثلاثة وخاصة تونس، بجاية، بسكرة، فاس، محاولا الاتصال

بالسياسيين. ويبدو أنه كانت له طموحات سياسية، فاستطاع أن يدخل أوساطها ويمكنهم من معرفة مهارته في السياسة والادب، وأسندت إليه بالفعل كثير من المناصب السياسية في هذه الأقطار كلها. ولكنه عرف أيضا ضروبا من الاضطهاد وتقلب في السجون.

وعند توليه الوظائف الادارية السامية أدخل فنا جديدا (وهذه هي خاصية ابن خلدون، يدخل الجديد في كل شيء يتناوله)، على الكتابات، اذ كان الكتاب في عصره يستعملون السجع، وتوافق آخر الكلمات، يزوقون بها كتاباتهم، ولكنها تكون تافهة المعنى فاقدة لكل فكر. فحرر ابن خلدون الكتابة من تلك القيود، وحرص على شحن الكلمات والتعابير بمعاني عميقة هادفة.

ويصف ابن خلدون الوظائف التي تقلب فيها عادة، بأنها مزيج من الحكم والقضاء ونشر العدل والمساواة بين الضعفاء والأقوياء، مما لا يقدر عليه كثير من الحاكمين، لأنها «تحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقنع الظالم وتزجر المعتدي، وهو ما يعجز القضاة عن إمضائه».

ومن هنا أخذت شخصية ابن خلدون السياسية والعلمية وصرامته في الحق تأخذ أبعادا متنامية على مر الزمان. وأخذ السياسيون والسلاطين والوزراء يتسابقون إليه ويتنافسون فيه. وكانت له علاقات واسعة مع أكثرهم من المغرب العربي إلى الأندلس. وبعد أن تفتحت أمامه الآفاق طمح إلى الأندلس لعظم حضارتها. ثم عاد إلى بجاية. وفي كل مكان يحل فيه يجد سمعته قد سبقته إليه. ففي الأندلس، أو في غرناطة بالذات يذكر أن «السلطان قد اهتز لقدومي، وهيأ لي المنزل من قصوره بفرشه وماعونه، وأركب خاصته للقائي». وفي بجاية «احتفل السلطان بقدومي واركب أهل دولته للقائي، وتهافت أهل البلد عليّ من كل أوب يقبلون يدي... فأصبحت من الغد، وقد استقللت بحمل ملكه واستفرغت جهدي في سياسة أموره وتدبير سلطانه». ثم عاد ثانية إلى الأندلس ثم إلى المغرب وأخيرا حط ترحاله في تلمسان حيث أراد أن ينقطع للتأليف بعد

أن سئم الحياةالسياسية، وتقلباتها بين أعلى المناصب ودركات السجون والمطارة. فقصد بعض اصدقائه من « بني عريف» فأنزلوه مكانا يعرف بقلعة « ابن سلامة» بالقرب من فرندة. وهنا فقط وجد راحته وهدوءه. وبدأ في كتابة تأليفه الضخم « كتاب العبر» وذلك في سنة 776. وانتهى من تأليفه بعد أربع سنوات. وكان إذاك في الخامسة والأربعين من عمره. ولكن أشهر أجزاء هذا الكتاب وأكثرها أهمية، هو مقدمته، التي تعرف باسم « المقدمة»، فهي التي أتى فيها ابن خلدون بعلم جديد هو « علم العمران البشري»، أو ما يسميه « الاجتماع الانساني» أو ما نسميه اليوم « بعلم الاجتماع». ويذكر ابن خلدون في هذه المقدمة أنه أتى فيها بعلم جديد لم يجده عند أحد ممن تقدمه لا أرسطو ولا غيره، ولذلك يتعجب من اين جاءه هذا العلم. إلا أنه يطلب من دارسي هذا العلم الجديد أن يبحثوا عما يمكن أن يكون فيه من نقص لأن مخترع العلم لا يمكن أن يأتي به كاملا، خاصة وقد أكمله في مدة خمسة أشهر، وتبلغ صفحاته نحو من 1300 (ألف وثلاثمائة صفحة)!

والاسم الكامل لكتاب التاريخ الذي ألف من أجله هذه المقدمة هو: « كتاب العبر، وديوان المبدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». وهو يتناول تاريخ العالم كله بالرغم من أنه كان ينوي في أول الأمر أن يؤرخ لبلاد المغرب « **لاختصاص قصري في التأليف بالمغرب وأحواله وأجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأخبار لعدم اطلاعي على أموال الشرق وأممه،ولأن الاخبار المتناقلة لا توفي كنه ما أريد منه**».

ويعتبر اليوم ما كتبه ابن خلدون عن تاريخ بلاد المغرب أهم وأدق ما كتب في هذا الموضوع إلى العصر الحديث، وكذلك ما أتى به في المقدمة لأن مصدره الأول فيهما معا هو ملاحظته العلمية الدقيقة ومعلوماته الشخصية الواسعة والمعمقة.

وبعد فترة أخرى قضاها في تونس لمراجعة مكتباتها وتنقيح ما كان يشعر

أنه في حاجة لذلك من كتابه، سافر إلى مصر لما كان يبلغه عنها من عمران زاخر وحضارة علمية مستفيضة، ولم يشعر بخيبة فيها بين ما سمعه وما راه. فهو يذكر أنه رأى بها « حضرة الدنيا (أي عاصمة العالم)، ومحشر الأمم وإيوان الاسلام وكرسي الملك. . تزخر المدارس بآفاقه، وتضيء البدور والكواكب من علمائه. وما زلنا نُحدَّث عن هذا البلد وبُعد مداه في العمران واتساع الأحوال». ومع ذلك فإن سمعته قد سبقته إلى مصر أيضا فلقيه أهلها وعلماؤها بالترحاب، وسرعان ما قصده طلاب العلم « يلتمسون الافادة مع قلة البضاعة، ولم يسعوني عذرا فجلست للتدريس في الجامع الأزهر». ثم لم يلبث أن أستد إليه منصب القضاء، لما كان عليه حاله في مصر من الفساد والانحلال. وكان أكثر ما أفسد القضاء في مصر تدخل الدولة ورجالها في أحكامه ، وجَاء ابن خلدون فلم يخضع لأحد في أحكامه ، وأخذ يحكم بصرامة لا عهد للناس بمثلها من قبله ، فأثار بذلك سخط الأعيان والوجهاء وأصحاب السلطة من كل وزْن ومن مختلف المستويات. فاضطر الى التخلي عن منصبه في القضاء. ويكتب عن ذلك صفحات في تاريخ حياته رائعة : « فقمت بما دفع السلطان إلي من ذلك المقام المحمود ، ووفيت جهدي من احكام الله ، لا تأخذني في الحق لومة لائم ولا جاه ولا سطوة ، مسوياً بين الخصمين ، آخذاً بحق الضعيف معرضا عن الشفاعات (والتدخلات) والوسائل من الجانبين .

إذ كان الحكام يخشون أصحاب الشوكة (والنفوذ) ممن يختلطون بالأمراء ، ففشت المفاسد بالتزوير والتدليس بين الناس . . كما فشا الضرر في الأوقاف والعقود والأملاك . فعاملت الله في حسم ذلك بما أحقدهم علي ، لأني رددتهم على أعقابهم ، محتسباً عند الله وماض في سبيل الصرامة وقوة الشكيمة وتحري العدل وخلاص الحقوق ، وصلابة العود . ولم يكن ذلك شأن من رافقته من القضاة . ودعوني أن أتبعهم في مرضاة الأكابر ومراعاة الأعيان والقضاء للجاه . فأبيت ذلك كله . فكثر الشغب عليَّ من كل جانب وأظلم الجو بيني وبين أهل الدولة واعتزمت الخروج عن المنصب الذي لم أطق حمله ، واقتنعت

بالعافية عاكفاً على تدريس علم أو قراءة كتاب أو تأليف » .

وهكذا لم يجد ابن خلدون في مصر كما لم يجد في المغرب والأندلس قبلها ما ظل يبحث عنه طيلة حياته من أجواء الصفاء الحضاري والبشرية الراقية المتحررة من الدسائس والأباطيل ، والتي تعيش بفكر وقوانين لا بغرائز مهدمة .

وفي مصر لم يجد هذا الجو الذي يتوق اليه بين الكتب والقلم ومع الطلاب والتدريس .

والحق أن المستوى العقلي الذي أودعه الله هذا الرجل كان هو سبب شقائه ، إذ خلق في عصر بلغ فيه المجتمع العربي مشرقا ومغربا آخر درجات الانحطاط الخلقي والسياسي والحضاري ، بينما احيط هو منذ صباه بتربية علمية أصابت تربة خصبة من الذكاء والفطنة ، ونفسا تواقة للعمل المنظم والانتاج المتنوع . ولكن كل تلك الخصال كتب لها أن تنمو في مناخ من الانحطاط الخانق . وكان على ابن خلدون إما أن يتمرد على هذا المناخ أو يختنق فيه . وكانت عزيمته أقوى من أن يستسلم لعصر لم يفهمه . فعاش غريباً طريداً في مجتمع متقلب القيم سريع الانكسار والسقوط . ومن ثم جاءته فكرة دراسة هذا المجتمع . وعند ما أراد أن يكتب عنه ويحلله اندهش لغزارة الأفكار التي تدفقت عليه ، وهي في الحقيقة عبارة عن امتلاء مُثقل في اللاشعور ، حشدت فيه كل ملاحظاته الدقيقة المعمقة للأحداث التي عاشها ، وتوالت عليه فأراد أن يفهمها . ويئس في الوقت نفسه من إصلاحها وعلاجها فاعتقد أنها قوانين تتحكم في حياة البشر كما تتحكم قوانين الطبيعة في النباتات والحيوان . وكان يدرك كل أبعاد غربته في عصره ومجتمعه ، ويشعر أن كل ما كتبه من تحليل لمجتمعه ، كان فيه كما قال لتيمورلنك : « لست ممن يقول في الأمور بالجزاف ، فإني من أهل العلم » .

والمقدمة التي دون فيها أروع آرائه عن المجتمع العربي ، والمغربي منه بوجه خاص ، كتبها ـ كما قلنا ـ في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر ، وهي عبارة عن

موسوعة علمية في مختلف أنواع العلوم الاجتماعية ، « لم يغادر أي فرع من فروع المعرفة إلا ألمَّ به » . ويعرف ابن خلدون هذا العلم الجديد الذي اكتشفه بقوله : « وكان هذا العلم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني . وذو مسائل ، وهي ما يلحقه من العوارض الذاتية » . والمبدأ العام الذي أقام عليه ابن خلدون هذا العلم هو مبدأ « القانون » أو الحتمية . أي خضوع الحوادث الاجتماعية لأسباب تنبع من الحياة الاجتماعية نفسها ، وهو ما يسميه « بالعوارض الذاتية » . ولذلك يقول عنه العالم الأميركي « ڤارد » : « كانوا يظنون أن أول من بشر بمبدإ الحتمية في الحياة الاجتماعية هو « مونتسكيو » الفرنسي أو « ڤيكو » الايطالي ، مع أن ابن خلدون قد قال بذلك ، واثبت خضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين ثابتة قبل هؤلاء بمدة طويلة . فقد قال بذلك في القرن الرابع عشر » .

وقال عالم أميركي آخر : « إن ابن خلدون تقدم في علم الاجتماع إلى حدود لم يصل اليها كونت في النصف الأول من القرن التاسع عشر . . وإن المفكرين الذين وضعوا أسس علم الاجتماع من جديد ، لو كانوا قد اطلعوا على مقدمة ابن خلدون فاستعانوا بالحقائق التي كان قد اكتشفها والمناهج التي أحدثها في الدراسة ذلك العبقري العربي قبلهم بمدة طويلة لاستطاعوا أن يتقدموا بهذا العلم الجديد بسرعة أعظم كثيراً مما تقدموا به » (نقلا عن كتاب : عبد الرحمن بن خلدون للدكتور علي عبد الواحد وافي) .

وتوفي ابن خلدون عن عمر من الشيخوخة يناهز ستا وسبعين سنة ، وذلك بعد أن فقد عائلته وأولاده في غرق سفينة كانت تقلهم إلى مصر . ومات ابن خلدون غريباً كما عاش غريباً . وأغرب ما في غربته أن هذا الرجل الذي أصبح معروفاً في العالم ، ليس له قبر معروف في مصر .

قسم الحضارة وفلسفة التاريخ

1 — فلسفة التاريخ
2 — العمران البشري أو العلم الجديد
3 — الحياة الاجتماعية الجديدة
4 — أثر البيئة في الانسان
5 — البدو والحضر أو الريف والمدينة

1 ـ فلسفة التاريخ :

إن التاريخ مدرسة تتعلم فيها الأجيال اللاحقة « عبرة » من أيام الأجيال السابقة . ولكن هذه العبرة لا تتحقق إلا إذا فهمنا التاريخ على حقيقته ، أي على أنه بالفعل مدرسة وحكمة . والتاريخ لا نفهمه عندما نكتفي « بسرد » حوادثه سرداً متتالياً في الزمن . بل هو يتطلب أن نحلل فيه هذه الحوادث ونبحث عن أسبابها ونربط بعضها ببعض ونكتشف قوانينها التي تخضع لها . ومن أهم هذه القوانين أن الأمم والأجيال والحضارات والعمران والسياسة تختلف من زمن إلى آخر ومن عصر إلى عصر ، وهي ليست متماثلة عند كل الشعوب وإنما تسير بقانون « حركي » بطيء ، لا يتفطن لحركيته ـ من شدة بطئها ـ الا من له حس ، أو وعي للتاريخ . والمؤرخون عامة لم يتفطنوا إلى هذا القانون ، ومن ثم لم يستفيدوا من عبرة التاريخ ، فسردوه سرداً ولم يحللوا أحداثه ، ولم يعوا حكمته وعبرته ففقد قيمته على أيديهم ولم يعد القارىء أو الدارس يستفيد منه شيئاً .

وابن خلدون هو أول من أعاد للتاريخ عبرته فكان بذلك ليس مؤرخاً فحسب بل أدخل ما أصبح يسمى فيما بعد بفلسفة التاريخ .

إن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال ، وتشد إليه

الركائب والرحال ، وتسمو إلى معرفته السوق والأغفال[1] ، وتتنافس فيه الملوك والأقيال[2] ، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال ، إذ هو في ظاهره لا يزيد على اخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأولى ، تنمو[3] فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال ، وتطرف بها الأندية اذا غصها الاحتفال ، وتؤدي الينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال ، واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال ، وحان منهم الزوال . وفي باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق . وإن فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجموعها ، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها ، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها ، وزخارف من الروايات المضعفة[4] لفقوها ووضعوها . واقتفى تلك لآثار الكثيرُ من بعدهم وأتبعوها ، وأدوها الينا كما سمعوها ، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ، ولا رفضوا ترّهات[5] الأحاديث ولا دفعوها . فالتحقيق قليل ، وطرف التنقيح في الغالب كليل ، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل ، والتقليد عريق في الآدميين وسليل ، والتطفل على الفنون عريض وطويل ، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل . والحق لا يقاوم سلطانه ، والباطل يُقذف بشهاب النظر شيطانه ، والناقل إنما هو يُملي وينقل ، والبصيرة تنقد ، والعلم يجلو لها صفحات الصواب ويصقل .

هذا ، وقد دون الناس في الأخبار وكثروا ، وجمعوا تواريخ الأمم والدول

---

(1) المجهولون من الناس .
(2) الملوك العظام .
(3) تتكاثر وتتزايد .
(4) قال عنها الباحثون أنها ضعيفة السند وغير مؤكدة .
(5) الأباطيل والخرافات .

ي العالم وسطروا . والذين ذهبوا بفضل الشهرة والأمانة المعتبرة ، واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخرة ، هم قليلون . إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم . واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم . والناقد البصير قسطاس[1] نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم . فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار ، وتحمل عليها الروايات والآثار .

وجاء بعد هؤلاء من ينسج على ذلك المنوال ويحتذى منه بالمثال ، ويذهل عما أحالته الأيام من الأحوال ، واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال . فيجلبون الأخبار عن الدول ، وحكاية الوقائع في العصور الأول ، صوراً قد تجردت عن موادها ، وحوادث لم تعلم أصولها ، وأنواع لم تعتبر أجناسها ، ولا تحققت فصولها ، يكررون في موضوعاتهم الأخبار المتداولة بأعيانها ، اتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها ، ويغفلون أمر الأجيال الناشئة في ديوانها .

ثم إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها[2] نسقاً ، محافظين على نقلها وهما أو صدقا ، لا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها ، ولا علة الوقوف عند غايتها . فيبقى الناظر متطلعاً بعد إلى افتقاد أحوال مبادىء الدول ومراتبها ، مفتشاً عن أسباب تزاحمها أو تعاقبها ، باحثاً عن المقنع في تباينها أو تناسبها .

ثم جاء آخرون بافراط الاختصار ، وذهبوا إلى الاكتفاء بأسماء الملوك مقطوعة عن الأنساب والأخبار .

ولما طالعت كتب القوم ، وسبرت غور الأمس واليوم ، أنشأت في التاريخ كتاباً ، رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاباً ، وفصلته في الأخبار باباً باباً ، وأبديت فيه لأولية[3] الدول والعمران عللا وأسباباً ، وبنيته

(1) ميزان .
(2) ترتيباً شكلياً .
(3) نشأتها الأولى .

على أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكناف النواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار ، ومن سلف من الملوك والأنصار ، وهم العرب والبربر ، إذ هما الجيلان اللذان عرف بالمغرب مأواهما ، وطال فيه على الأحقاب مثواهما ، حتى لا يكاد يتصور فيه ما عداهما ، ولا يعرف أهله من أجيال الآدميين سواهما . فهذبت مناحيه تهذيباً ، وقربته لأفهام العلماء والخاصة تقريباً ، وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً ، واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً ، وطريقة مبتدعة وأسلوباً . وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض[1] الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها ، ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها ، حتى تنزع من التقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك .

ولما كان مشتملاً على أخبار العرب والبربر ، من أهل المدن والوبر[2] ، والالماع بمن عاصرهم من الدول الكُبَر ، وأفصح بالذكرى والعبر ، في مبتدأ الأحوال وما بعدها من الخبر ، سميته « كتاب العبر ، وديوان المبدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر » .

ولم أترك شيئاً في أولوية الأجيال والدول ، وتعاصر الأمم الأول ، وأسباب التصرف والحول ، في القرون الخالية والملل ، وما يعرض في العمران من دولة وملة ، ومدينة حلة ، وعزة وذلة وكثرة وقلة ، وعلم وصناعة ، وكسب واضاعة ، وأحوال متقلبة مشاعة ، وبدو وحضر ، وواقع ومنتظر ، إلا واستوعبت جمله ، وأوضحت براهينه وعلله . فجاء هذا الكتاب فذاً بما ضمنته من العلوم الغريبة . والحكم المحجوبة القريبة . وأنا من بعدها موقن بالقصور ، بين أهل العصور ، معترف بالعجز عن المضاء ، في مثل هذا القضاء ، راغب

---

(1) الأسباب الداخلية النابعة من المجتمع .
(2) الخيام .

من أهل اليد البيضاء ، والمعارف المتسعة الفضاء ، النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء .

وقد كدنا أن نخرج عن غرض الكتاب بالاطناب في هذه المغالط فقد زلت أقدام كثير من المؤرخين الحفاظ في مثل هذه الأحاديث والاراء ، وعلقت بأفكارهم ، من غير بحث ولا روية واندرجت في محفوظاتهم ، حتى صار فن التاريخ واهياً مختلطاً ، وناظره مرتبكاً ، وعد من مناحي العامة .

فإذاً يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والمذاهب وسائر الأحوال ، والاحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو الخلاف ، وتعليل المتفق منها والمختلف ، والقيام على أصول الدول والملل ، ومبادىء ظهورها ، وأسباب حدوثها ، ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم ، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث ، واقفاً على أصول كل خبر . وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول ، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً ، وإلا زيّفه واستغنى عنه .

وقد ذهل الكثير عن هذا السر فيه حتى صار انتحاله[1] شائعاً ، واستخف به من لا رسوخ له في مطالعته وحمله والخوض فيه والتطفل عليه ، فاختلط اللّباب بالقشر ، والصادق بالكاذب .

ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهولُ عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ، وهو داء شديد الخفاء ، فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة . وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص فكذلك يقع

(1) الانتساب إليه .

في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول : سنّة الله التي قد خلت في عباده .

فقد كانت في العالم أمم الفرس الأولى والسريانيون والنبط والتبابعة وبنو إسرائيل والقبط . وكانوا على أحوال خاصة بهم في دولهم وممالكهم وسياستهم وصنائعهم ولغاتهم واصطلاحاتهم وسائر مشاركاتهم مع أبناء جنسهم . وأحوال اعتمارهم للعالم تشهد بها آثارهم . ثم جاء من بعدهم الفرس الثانية والروم والعرب ، فتبدلت تلك الأحوال وانقلبت بها العوائد إلى ما يجانسها أو يشابهها ، وإلى ما يباينها أو يباعدها . ثم جاء الاسلام بدولة مضر ، فانقلبت تلك الأحوال أجمع انقلابة أخرى ، وصارت إلى ما أكثره متعارف لهذا العهد ، يأخذه الخلف عن السلف . ثم درست دولة العرب وأيامهم وذهبت الأسلاف الذين شيدوا عزهم ، ومهّدوا ملكهم ، وصار الأمر في أيدي سواهم ، من العجم مثل الترك بالمشرق والبربر بالمغرب والفرنجة بالشمال ، فذهبت بذهابهم أمم ، وانقلبت أحوال وعوائد نسي شأنها وأغفل أمرها .

والسبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد ، أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال الأحكمية : « الناس على دين الملك » . وأهل الملك والسلطان إذا استولوا على الدولة والأمر لا بدّ وأن يفزعوا إلى عوائد من قلبهم ويأخذوا الكثير منها ولا يغفلوا عوائد جيلهم مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأوّل . فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضاً بعض الشيء ، وكانت الأولى أشدّ مخالفة . ثم لا يزال التدريج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة . فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان ، لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة .

والقياس والمحاكاة للانسان طبيعة معروفة ، ومن الغلط غير مأمونة ، فربما يسمع السامع مثيراً من أخبار الماضي ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال

وانقلابها ، فيجريها لأول وهلة على ما عرف ويقيسها بما شهد ، وقد يكون الفرق بينها كثيراً فيقع في الغلط .

فمن هذا الباب ما ينقله المؤرخون من أحوال الحَجاج وأن أباه كان من المعلمين ، مع أن التعليم لهذا العهد من جملة الصنائع[1] المعاشية البعيدة من اعتزاز أهل العصبية ، والمعلم مستضعف مسكين . فيتشوف الكثير (بسبب هذا الغلط) من المستضعفين أهل الحرف والصنائع المعايشة إلى نيل الرتب التي ليسوا لها بأهل ويعدونها من الممكنات لهم ، فتذهب بهم وساوس المطامع ، وربما انقطع حبلها من أيديهم فسقطوا في الهلكة والتلف ، ولا يعلمون استحالتها في حقهم ، وأنهم أهل حرف وصنائع للمعاش ، وأن التعليم صدر الاسلام والدولتين لم يكن كذلك ، ولم يكن العلم بالجملة صناعة ، إنما كان نقلاً لما سمع من الشارع وتعليماً لما جهل من الدين على جهة البلاغ ، فكان أهل الأنساب والعصبية الذين قاموا بالملة هم الذين يعلِّمون كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ ، على معنى التبليغ الخبري لا على وجه التعليم الصناعي ، إذ هو كتابهم المنزل على الرسول منهم وبه هدايتهم ، والاسلام دينهم ، قاتلوا عليه وقُتلوا ، واختصّوا به من بين الأمم وشُرِّفوا ، فيحرصون على تبليغ ذلك وتفهيمه للأمّة ، لا تصدهم عنه لائمة الكبْر ولا يزعهم عاذل الأنَفة . ويشهد لذلك بعث النبي ﷺ كبار أصحابه مع وفود العرب يعلّمونهم حدود الاسلام وما جاء به من شرائع الدين . بعث في ذلك من أصحابه العشرة فمن بعدهم . فلما استقر الاسلام ووشجت[2] عروق الملّة ، حتى تناولتها الأمم البعيدة من أيدي أهلها ، واستحالت بمرور الأيام أحوالها ، وكثر استنباط الأحكام الشرعية من النّصوص لتعداد الوقائع وتلاحقها ، فاحتاج ذلك القانون لمن يحفظه من الخطأ ، وصار العلم ملكة يحتاج إلى التعلم ، فأصبح من جملة الصنائع والحرف . واشتغل

---

(1) المهن والحرف .
(2) تأصلت واستحكمت .

أهل العصبية بالقيام بالملك والسلطان ، فدفع للعلم من قابم به من سواهم ، وأصبح حرفة للمعاش ، وانما كان على ما وصفناه من الأمر الأول في الاسلام .

ومن هذا الباب أيضاً ما يتوهمه المتصفحون لكتب التاريخ إذا سمعوا أحوال القضاة وما كانوا عليه من الرياسة في الحروب وقود العساكر ، فتترامى بهم وساوس الهمم إلى مثل تلك الرتب ، يحسبون أن الشأن في خطة القضاء لهذا العهد ما كان عليه من قبل ، إذ سمعوا أن آباءهم كانوا قضاة وأنهم مثل القضاة لهذا العهد ، ولا يتفطنون لما وقع في رتبة القضاء من مخالفة العوائد ، وأكثر ما يقع في هذا الغلط ضعفاء البصائر من أهل الأندلس لهذا العهد ، لفقدان العصبية في مواطنهم منذ أعصار بعيدة ، لفناء العرب ودولتهم بها ، وخروجهم عن ملكة أهل العصبيات من البربر ، فبقيت أنسابهم العربية محفوظة ، والذريعة إلى العز من العصبية والتناصر مفقودة ، بل صاروا من جملة الرعايا المتخاذلين الذين تعبّدهم القهر ، ورئموا المذلّة ، يحسبون أن أنسابهم مع مخالطة الدولة هي التي يكون لهم بها الغلب والتحكم ، فتجد أهل الحرف والصنائع منهم متصدّين لذلك ساعين في نيله . فأما من باشر أحوال القبائل والعصبية ودولهم وكيف يكون التغلب بين الأمم والشعائر ، فقلما يغلطون في ذلك ويخطئون في اعتباره[1].

ومن هذا الباب أيضاً ما يسلكه المؤرخون عند ذكر الدول ونسق ملوكها ، فيذكرون اسمه ونسبه وأباه وأمّه ونساءه ولقبه وخاتمه وقاضيه وحاجبه ووزيره ، كل ذلك تقليداً للمؤرخين الأولين من غير تفطن لمقاصدهم . والمؤرخون لذلك العهد كانوا يضعون تواريخهم لأهل الدولة ، وأبناؤها متشوفون[2] إلى سير أسلافهم ومعرفة أحوالهم ليقتفوا آثارهم وينسجوا على منوالهم ، حتى في

---

(1) يقصد أن أصحاب المهن قلما يفكرون في السياسة وانشاء الدول ، وأن هذه من اختصاص من يقودون العشائر من شيوخ القبائل وقادتها .
(2) مشتاقون إلى معرفة ذلك .

اصطناع[1] الرجال من خلف دولتهم ، وتقليد الخطط والمراتب لأبناء صنائعهم وذويهم . والقضاة أيضاً كانوا من أهل عصبية الدولة وفي عداد الوزراء كما ذكرناه لك سابقاً . فيحتاجون إلى ذكر ذلك كله . وأما حين تباينت الدول ، وتباعد ما بين العصور ، ووقف الغرض على معرفة الملوك بأنفسهم خاصّة ، ونسب الدول بعضها من بعض في قوّتها وغلبتها ، ومن كان يناهضها من الأمم أو يقصر عنها ، فما الفائدة للمصنّف في هذا العهد في ذكر الأبناء والنساء ونقش الخاتم واللقب والقاضي والوزير والحاجب من دولة قديمة لا يعرف فيها أصولهم ولا أنسابهم ولا مقاماتهم ؟ إنما حملهم على ذلك التقليد والغفلة عن مقاصد المؤلفين الأقدميّين والذهول عن تحرّي الأغراض من التاريخ ، اللهم إلا ذكر الوزراء الذين عظمت آثارهم كالحجاج والبرامكة وكافور الأخشيدي وأمثالهم ، فغير نكير الالماع بآبائهم والاشارة إلى أحوالهم لانتظامهم في عداد الملوك .

إن التاريخ إنما هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل . فأما ذكر الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار فهو أسّ للمؤرخ تبنى عليه أكثر مقاصده وتتبين به أخباره . وقد كان الناس يفردونه بالتأليف كما فعله المسعودي في كتاب « مروج الذهب » ، شرح فيه أحوال الأمم والآفاق لعهده في عصر الثلاثين والثلاثمائة غرباً وشرقاً وذكر نحلهم وعوائدهم ووصف البلدان والجبال والبحار والممالك والدول وفرق شعوب العرب والعجم ، فصار إماماً للمؤرخين يرجعون إليه ، وأصلاً يعوّلون في تحقيق الكثير من أخبارهم عليه . ثم جاء البكري من بعده ففعل مثل ذلك في « المسالك والممالك » وخاصة دون غيرها من الأحوال ، لأن الأمم والأجيال لعهده لم يقع فيها كثير انتقال ولا عظيم تغيّر . وأما لهذا العهد ـ وهو آخر المائة الثامنة ـ فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدّلت بالجملة ، بسبب ما نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المائة الثامنة من الطّاعون الجارف ، الذي تحيّف الأمم وذهب بأهل الجيل ،

(1) اصطناع الرجال ، اتخاذهم كأنصار ومؤيدين وذوي مناصب عالية ، يرثها ابناؤهم من بعدهم .

وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها ، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها فقلّص من ظلالها ، وأوهن من سلطانها ، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها ، وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر ، فخرجت الأمصار والمصانع ، ودرست[1] السبل والمعالم ، وخلت الديار والمنازل ، وضعفت الدول والقبائل ، وتبدل السّاكن . وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب ، لكن على نسبته ومقدار عمرانه . وكأنما نادى لسكّان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة ، والله وارث الأرض ومن عليها . وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله ، وتحول العالم بأسره ، وكأنه خلْقٌ جديد ، ونشأة مستأنفة وعالم محدث . فاحتاج لهذا العهد من يدوّن أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدّلت لأهلها ، ويقفو مسلك المسعودي لعصره ليكون أصلاً يقتدي به من يأتي من المؤرخين من بعده .

وأنا ذاكر في كتابي هذا ما أمكنني منه في هذا القطر المغربي إما صريحاً أو مندرجاً في أخباره وتلويحاً ، لاختصاص قصدي في التأليف بالمغرب ، وأحوال أجياله وأممه ، وذكر ممالكه ودوله دون ما سوّاه من الأقطار ، لعدم اطلاعي على أحوال المشرق وأممه ، وأن الأخبار المتناقلة لا توفّي كنه ما أريده منه .

والمسعودي انما استوفى ذلك لبعد رحلته وتقلبه في البلاد ، كما ذكر في كتابه ، مع أنه لما ذكر المغرب قصّر في استيفاء أحواله ، وفوق كل ذي علم عليم ، ومرد العلم كلّه إلى الله ، والبشر عاجز قاصر ، والاعتراف متعين واجب ، ومن كان الله في عونه تيسرت عليه المذاهب ، وأنجحت له المساعي والمطالب . ونحن آخذون بعون الله فيما رمناه من أغراض التأليف ، والله المسدد والمعين .

---

(1) وخربت ولم تبق آثارها

2 ـ العمران البشري ، أو العلم الجديد :

يتساءل ابن خلدون : هل علم « العمران البشري » قد كتب له أن يؤلف فيه علماء في الاجتماع من قبله ، عند أمم قديمة انقرضت حضاراتها ولم يصل من علومها إلى عصره شيء ؟ أم هو علم لم يخطر على بال أحد من البشر قبله ، على الرغم من أنه يتناول ظواهر في حياة الأمم يعيشها جميع الناس ، وهي ـ مثل الظواهر الطبيعية ـ تخضع لقوانين وسُنن . وهي من ثم قابلة لأن تكون علماً . إذ العلم هو اكتشاف القوانين ، وربط الظواهر بعللها وأسبابها ، وذلك بفضل ما يكون للعالم أو الباحث من قوة الملاحظة ودقة النظر وسلامة الحكم .

ثم يؤكد أن هذا العلم الذي سماه « بعلم العمران البشري » لم يسبق له أن اطلع عليه عند أحد من قبله ولا قرأه في كتاب ، وإنما أداه إلى اكتشافه « الغوص » في النظر والتعمق في البحث والملاحظة . وهو العلم الذي نسميه اليوم بعلم الاجتماع ، وسماه « أوغست كونت » بعد ابن خلدون بستة قرون بعلم « الفيزياء الاجتماعية » .

أعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم ، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال . ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه : فمنها التشيعات للآراء والمذاهب ، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقّه من التمحيص والنظر حتى تتبيّن صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص ، فتقع في قبول

الكذب ونقله . ومن الأسباب المقتضية للكذبَ في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح ، ومنها الذهول على المقاصد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنّه وتخمينه فيقع في الكذب . ومنها توهم الصدق وهو كثير ، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع ، فينقلها المخبر كما رآها ، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التّجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال واشاعة الذكر بذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة ، وليسوا في الأكثر براغين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها . ومن الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدّم الجهل «بطبائع الأحوال في العمران» فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بدّ له من طبيعة تخصّه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله ، فإذا كان السامع عارفاً بطابع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها ، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض»

«« وأعلم أن الكلام في علم العمران البشري مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، غزير الفائدة ، أعثر عليه البحث ، وأدى إليه الغوص . وليس من علم الخطابة الذي هو أحدث العلوم المنطقية ، فإن موضوع الخطابة إنما هو الأقوال المقنعة النافعة في استمالة الجمهور إلى رأي أو صدهم عنه ، ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية ، إذ السياسة المدنية هي بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه ، فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه .

وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة . وما أدري الغفلتهم عن ذلك ؟ وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا

في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا ، فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الانساني متعددون ، وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل . فأين علوم الفرس ؟ وأين علوم الكلدانيّين والسّريانيّين وأهل بابل ، وما ظهر عليهم من آثارها ونتائجها ؟ وأين علوم القبط ومن قبلهم ؟ وإنما وصل إلينا علوم أمة واحدة وهو يونان خاصّة لكلف[1] المأمون باخراجها من لغتهم واقتداره على ذلك بكثرة المترجمين وبذل الأمور فيها . ولم نقف على شيء من علوم غيرهم .

وإذا كانت كل حقيقة طبيعية يصلح أن يبحث عما يعرض لها من العوارض لذاتها ، وجب أن يكون باعتبار كل مفهوم وحقيقة علمٌ من العلوم يخصه . ولكن الحكماء لعلهم إنما لاحظوا ذلك في العناية بالثمرات ، وهذا إنما ثمرته في الأخبار فقط كما رأيت ، وإن كانت مسائله في ذاتها وفي اختصاصها شريفة ، لكن ثمرته تصحيح الأخبار وهي ضعيفة ، فلهذا هجروه ، والله أعلم وأتيتم من العلم إلا قليلاً[2] .

وهذا الفن الذي لاح لنا النظر فيه نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم ، وهي من جنس مسائله بالموضوع والطلب : مثل ما يذكره العلماء والحكماء في اثبات النبوة من أن البشر متعاونون في وجودهم ، فيحتاجون فيه إلى الحاكم والوازع ، ومثل ما يذكر في أصول الفقه ، في باب اثبات اللغات ، أن الناس محتاجون إلى العبارة عن المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع ، وتبيان العبارات أخف ، ومثل ما يذكره الفقهاء في تعليل الأحكام الشرعية بالمقاصد في أن الزنا مخلط للأنساب مفسد للنوع ، وأن القتل مفسد أيضاً للنوع ، وأن الظلم مؤذن بخراب العمران المفضي لفساد النوع ، وغير

(1) اهتمامه به .

(2) يقصد أنه لم يعثر على علم العمران في العلوم السابقة ، وأنه هو الذي ابتكره ، وأن العلماء من قبله لم يهتموا به ، لأنهم غفلوا عن ثماره ، وظنوا أن أهم ما يبحث في الاجتماع الانساني هو الجانب الإخباري ، أي التاريخ ، وغفلوا عن المشكلات الاجتماعية التي تحدث في المجتمعات الماضية والراهنة ، والمقبلة .

ذلك من سائر المقاصد الشرعية في الأحكام ، فإنها كلها مبنية على المحافظة على العمران .

وكذلك أيضاً يقع الينا القليل من مسائله في كلمات متفرقة لحكماء الخليقة ، لكنهم لم يستوفوه[1] ، كقول أحدهم : « أيها الملك أن الملك لا يتمّ عزّه إلا بالشريعة والقيام لله بطاعته ، والتصرّف تحت أمره ونهيه . ولا قوام للشريعة إلا بالملك ، ولا عزّ للملك إلا بالرّجال ، ولا قوام للرّجال إلا بالمال ، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل . والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرّبّ وجعل له قيّما وهو الملك » . أو كقولهم : « الملك بالجند ، والجند بالمال ، والمال بالخراج ، والخراج بالعمارة ، والعمارة بالعدل ، والعدل باصلاح العمال ، واصلاح العمال باستقامة الوزراء ، ورأس الكل بافْتِقاد المَلِكِ حالَ رعيته بنفسه واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه » . وأنت إذا تأملت كلامنا في فصل الدول والملك وأعطيته حقه من التصفح والتفهّم ، عثرت في أثنائه على تفسير هذه الكلمات وتفصيل اجمالها بأوضح دليل وبرهان ، أطلعنا الله عليه من غير تعليم أرسطو ولا افادة موبذان . وكذلك تجد في كلام ابن المقفع ، وما يستطرد في رسائله من ذكر السياسات ، الكثيرَ من مسائل كتابنا هذا غير مبرهنة كما برهناه ، إنما يجلّيها في الذكر على منحى الخطابة في أسلوب الترسل وبلاغة الكلام . وكذلك حوّم القاضي أبو بكر الطرطوشي في كتاب « سراج الملوك » ، وبوّبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله ، ولكن لم يصادف الرّميّة ولا استوفى المسائل ، ولا أوضح الأدلّة ، إنما يبوب الباب لمسألة ، ثم يستكثر من الأحاديث والآثار ، وينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس وحكماء الهند وغيرهم من أكابر الخليقة ، ولا يكشف عن التحقيق قناعاً ، ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجاباً ، إنما هو

---

(1) أي إننا عثرنا على بعض الأقوال في مشاكل المجتمع ، ولكنها ليست علماً أو بحثاً ، بل هي نصائح للملوك .

نقل وتركيب شبيه بالمواعظ ، وكأنه حوّم على الغرض ولم يصادفه ، ولا تحقق قصده ، ولا استوفى مسائله

ونحن ألهمنا الله إلى ذلك الهاماً ، وأعثَرنا على علم إن كنتُ قد استوفيت مسائله ، وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه ، فتوفيق من الله وهداية ، وإن فاتني شيء في احصائه ، واشتبهت بغيره مسائله ، فللناظر المحقق اصلاحه ، ولي الفضل لأني نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق . والله يهدي بنوره من يشاء.

ونحن الآن نبين ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع بوجوه برهانية يتضح بها التحقيق في معارف الخاصة والعامة ، وتدفع بها الأوهام وترفع الشكوك فنقول :

لما كان الانسان متميزاً عن سائر الحيوانات بخواص اختصّ بها ، فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات ، وشرّف بوصفه على المخلوقات ، ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسّلطان القاهر ، إذ لا يمكن وجوده دون ذلك ، ولا يشبهه في ذلك من بين الحيوانات كلها إلا ما يقال عن النحل والجراد ، وهذه وإن كان لها مثل ذلك فبطريق إلهاميّ لا بفكر وروية ، ومنها السعي في المعاش والاعتمال في تحصيله من وجوهه واكتساب أسبابه ، لما جعل الله فيه من الافتقار إلى الغذاء في حياته وبقائه ، وهداه إلى التماسه وطلبه ، قال تعالى ﴿ أعطى كل شيء خلقَه ثم هدى ﴾ ومنها العمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلّة[1] للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما في طابعهم من التعاون على المعاش كما سنبينه ، ومن هذا العمران ما يكون بدوياً ، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال . ومنه ما يكون حضرياً وهو الذي بالأمصار

(1) مدينة أو حي .

والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها . وله في كل هذه الأحوال أمور تعرض من حيث الاجتماع عروضاً ذاتياً له .

3 ـ الحياة الاجتماعية ضرورية :

يمكن للحيوان أن يعيش بمفرده ويكسب قوته مستغنياً عن أمثاله ، كما يمكنه أن يدافع عن نفسه إذا كانت له الأسلحة الكافية التي زودته بها الطبيعة ، أو وسائل النجاة بنفسه من الخطر .

أما الانسان فهو وحده الحيوان الذي لا يستطيع أن يحصل على رغيف من الخبز بجهده وحده ، وإذا لم يتعاون هو وأمثاله على تحضير جملة من الوسائل المتتالية والمتنوعة ، والتي لا يستطيع واحد بمفرده تحقيق شيء منها ، لكي يحصل على رغيف من الخبز ، فضلا عما وراءه من الحاجيات الأخرى المتنوعة والمعقدة من ملبس ومسكن ، وتنقل وتحصيل معرفة ، إلى آخره . . .

كذلك فهو الحيوان الوحيد (أو هو من الحيوانات القليلة) الذي لا يملك أي سلاح طبيعي يدافع به عن نفسه ، ولا أي وسيلة للنجاة أو الهرب .

إن الانسان هو وحده الذي لا يستطيع الاستغناء عن أمثاله لكي يحفظ حياته ويؤمن رزقه . إن كل واحد محتاج إلى كل واحد أو أكثر . ومن ثم سمي حيواناً « متمدناً بالطبع » ، أي لا بد له من مجتمع يعيش فيه .

إن الاجتماع الانساني ضروري ، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم : « الانسان مدني بالطبع » ، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران . وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الانسان وركّبه على صورة لا يصحّ حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء ، وهداه إلى التماسه بفطرته ، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله . إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء ، غير موفية له بمادة حياته منه . ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً ، فلا يحصل إلا

بعلاج كثيرٍ من الطحن والعجن والطبخ . وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري . وهب أنه يأكله حبّا من غير علاج ، فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حبّاً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه ، من الزّراعة والحصاد والدّراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل . ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ، ويستحيل أن توفي بذلك كلّه أو ببعضه قدرة الواحد . فلا بد من اجتماع القُدَر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف . وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدّفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه . لأن الله سبحانه لما ركب الطباع في الحيوانات كلها ، وقسم القدر بينها ، جعل حظوظ كثير من الحيوانات العُجْم من القدرة أكمل من حظ الانسان : فقدرة الفرس مثلاً أعظم بكثير من قدرة الانسان ، وكذا قدرة الحمار والثور ، وقدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته . ولما كان العدوان طبيعياً في الحيوان جعل لكل واحد منها عضواً يختص بمدافعته ما يصل إليه من عادية غيره ، وجعل للانسان عوضاً من ذلك كلّه الفكر واليد . فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر ، والصنائع تُحَصِّل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع : مثل الرماح التي تنوب عن القرون الناطحة ، والسّيوف النائبة عن المخالب الجارحة ، إلى غير ذلك مما ذكره « جالينوس » في كتاب منافع الأعضاء . فالواحد من البشر لا تقاوِم قدرتُه واحدة من الحيوانات العجم سيما المفترسة ، فهو عاجز عن مدافعتها وحده بالجملة ، ولا تفي قدرته أيضاً باستعمال الآلات المعدة للمدافعة لكثرتها وكثرة الصنائع والمواعين المعدة لها . فلا بد في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه . وما لم يكن هذا التّعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء ولا تتم حياته ، لما ركبه الله تعالى عليه من الحاجة إلى الغذاء في حياته ، ولا يحصُل له أيضاً دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات ، يعالجه الهلاك عن مدى حياته ، ويبطل نوع البشر . وإذا

كان التّعاون حصَّل له القوت للغذاء والسلاحَ للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه ، فاذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الانساني وإلا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه اياهم ، هذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعاً لهذا العلم .

ثم أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم ، فلا بد من وازع يدفع بعضهم على بعض ، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم . وليست آلة السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم ، كافيةً في دفع عدوان بعضهم عن بعض لأن السلاح موجود لجميعهم . فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ، ولا بد أن يكون ذلك الوازع واحداً منهم ، له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة ، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان ، وهذا هو معنى الملك . وقد تبين لك بهذا أنه خاصة للانسان طبيعية ولا بد لهم منها . وقد يوجد في بعض الحيوانات العجم على ما ذكره الحكماء كما في النحل والجراد لما استقرىء فيها من الحكم والانقياد والاتباع لرئيس من أشخاصها متميز عنهم في خلقه وجثمانه ، إلا أن ذلك موجود لغير الانسان بمقتضى الفطرة والهداية لا بمقتضى الفكرة والسياسة .

وتزيد الفلاسفة هذا البرهان حيث يحاولون اثبات النبوة بالدليل العقلي ، وأنها خاصة طبيعية للانسان ، فيقررون هذا البرهان إلى غايته وأنه لا بد للبشر من الحُكم الوازع ، ثم يقولون : إن ذلك الحكم يكون بشرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر ، وأنه لا بد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول منه ، حتى يتم الحكم فيهم وعليهم من غير انكار ولا تزييف . وهذه القضية للحكماء غير برهانية كما تراه ، إذ الوجود وحياة البشر قد تتم من دون ذلك بما يفرضه الحاكم لنفسه ، أو بالعصبية التي يقتدر بها على قهرهم وحملهم على جادته . فأهل الكتاب والمتبعون للأنبياء قليلون بالنسبة إلى المجوس الذين ليس لهم كتاب ، فإنهم أكثر أهل العالم . ومع ذلك فقد كانت لهم الدول والآثار فضلاً عن الحياة .

4 ـ أثر البيئة في الانسان :

البيئة لا يقصد منها ابن خلدون المحيط الجغرافي وحده ، بل تدخل فيه كل الشروط الموضوعية الخارجية ، أي كل ما هو ليس بذاتي للإنسان ، وخاصة المحيط « المعاشي » والاقتصادي الذي يتحرك فيه : السكن ، اللباس ، الأكل وأنواعه . هذه كلها تؤثر في تكوين جسم الانسان وفي تكوين حياته النفسية والعقلية والروحية . فالاكثار من وسائل « الترف » في هذا المحيط المعاشي مفسدة للجسم والنفس معا ، والاقتصاد فيها مصلح لها . وحتى عندما يحل الجفاف بمنطقة ما وتحل المجاعة فيها ، فإنها تخلف من الأموات في صفوف الأغنياء أكثر مما تخلفه في صفوف الفقراء ، لأن امعاء هؤلاء متعودة على الجوع ، أما المترفون المتعودون على الشبع فتهلك امعاؤهم وتجف . وأيضاً فإن المقتصدين في المأكل والملبس والمسكن هم أمتن في حياتهم الخلقية من المتعودين على الترف والبذخ . إنه لا شيء يقضي على صحة الانسان من الشبع في الأكل والترف في اللباس والبذخ في السكن . والأمم ـ كما يقول الفيلسوف الانكليزي توينبي ـ لا تقتلها أمم أخرى في الحروب ، بل تنتحر بواسطة الترف .

أعلم أن الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش ، بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش ، من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاء المنابت واعتدال الطينة ووفور العمران ، وفيها الأرض التي لا تبنت زرعاً ولا عشباً بالجملة ، فسكانها في شظف من العيش : مثل أهل الحجاز وجنوب اليمن ومثل الملثّمين من صنهاجة والساكنين بصحراء المغرب وأطراف الرمال فيما بين البربر والسّودان ، فإن هؤلاء يفقدون الحبوب والأُدْم جملة ، وإنما أغذيتهم وأقواتهم الألبان واللّحوم ، ومثل العرب أيضاً الجائلين في القفار ، فلا يتوصلون إلى سدّ الحاجة أو دونها فضلاً عن الرّغد والخصب ، وتجدهم يقتصرون في غالب أحوالهم على الألبان وتعوضهم من الحنطة أحسن معاض . وتجد مع ذلك هؤلاء الفاقدين للحبوب والأدم من أهل القفار ،

أحسنَ حالا في جسومهم وأخلاقهم من أهل التّلول والمنغمسين في العيش : فألوانهم أصفى ، وأبدانهم أنقى ، وأشكالهم أتمّ وأحسن ، وأخلاقهم أبعد من الانحراف ، وأذهانهم أثقب في المعارف والادراكات . هذا أمر تشهد له التجربة في كل جيل منهم . فكثير من بين العرب والبربر فيما وصفناه ، وبين الملثّمين وأهل التّلول . يعرف ذلك من خبره . والسبب في ذلك والله أعلم أن كثرة الأغذية وكثرة الأخلاط الفاسدة العفنة ورطوبتَها تولد في الجسم فضلات رديئة ينشأ عنها انكسافُ الألوان وقبحُ الأشكال من كثرة اللحم كما قلناه ، وتغطي الرّطوبات على الأذهان والأفكار بما يصعد إلى الدّماغ من أبخرتها الرّديئة ، فتجيء البلادة والغفلة والانحراف عن الاعتدال بالجملة . واعتبر ذلك في حيوان القفر ومواطن الجدب من الغزال والنّعام والمها والزّرافة والحُمُر الوحشية مع أمثالها من حيوان التّلول والأرياف والمراعي الخصبة : كيف تجد بينها بونا بعيدا في صفاء أديمها ، وحسن رونقها وأشكالها ، وتناسب أعضائها ، وحدة مداركها . فالغزال أخو المعز والزّرافة أخو البعير والحمار والبقر أخو الحمار والبقر ، والبون بينها ما رأيت . وما ذاك إلّا لأجل أن الخصب في التّلول فعل في أبدان هذه من الفضلات الرديئة والأخلاط الفاسدة ما ظهر عليها أثره ، والجوع لحيوان القفر حسّن في خلقها وأشكالها ما شاء . واعتبر ذلك في الآدميّين أيضاً : فانا نجد ، أهل الأقاليم المخصبة العيش ، الكثيرة الزّرع والضّرع والأدم والفواكه ، يتّصف أهلها غالباً بالبلادة في أذهانهم والخشونة في أجسامهم . وهذا شأن المنغمسين في الأدم والحنطة ، مع المتقشفين في عيشهم المقتصرين على الشّعير أو الذّرّة ، مثل أهل المغرب على الجملة ، المنغمسون في الأدم والبرّ مع أهل الأندلس المفقود بأرضهم السّمن جملة ، وغالب عيشهم الذّرّة ، فتجد لأهل الأندلس من ذكاء العقول وخفّة الأجسام وقبول التّعليم ما لا يوجد لغيرهم . وهكذا أهل الضواحي[1] من المغرب بالجملة مع أهل الحضر والأمصار .

(1) يقصد سكان الريف .

واعلم أن أثر هذا الخصب في البدن وأحواله يظهر حتى في حال الدين والعبادة . فنجد المتقشفين من أهل البادية أو الحاضرة ممن يأخذ نفسه بالجوع والتجافي عن الملاذ أحسن دينا وإقبالا على العبادة من أهل التّرف والخصب . بل نجد أهل الدين قليلين في المدن والأمصار لما يعمّها من القساوة والغفلة المتّصلة بالاكثار من اللّحمان والأدم ولُباب البرّ . ويختصّ وجود العُبَّاد والزّهاد لذلك بالمتقشّفين في غذائهم من أهل البوادي . وكذلك نجد حال أهل المدينة الواحدة في ذلك مختلفاً باختلاف حالها في التّرف والخصب . وكذلك نجد هؤلاء المخصبين في العيش المنغمسين في طيّباته من أهل البادية وأهل الحواضر والأمصار ، إذا نزلت بهم السّنون وأخذتهم المجاعات يسرع اليهم الهلاك أكثر من غيرهم ، مثل برابرة المغرب وأهل مدينة فاس ومصر في ما يبلغنا ، لا مثل العرب أهل القفر والصحراء ، ولا مثل أهل بلاد النّخل الذين غالب عيشهم التّمر ، ولا مثل أهل افريقية لهذا العهد الذين غالب عيشهم الشعير والزّيت ، وأهل الأندلس الذين غالب عيشهم الذّرّة والزّيت ، فإن هؤلاء وإن أخذتهم السّنون والمجاعات فلا تنال منهم ما تنال من أولائك ولا يكثر فيهم الهلاك بالجوع بل يندر . والسبب في ذلك والله أعلم أن المنغمسين في الخصب ، المتعوّدين للأدم والسّمن خصوصاً ، تكتسب من ذلك أمعاؤهم رطوبة فوق رطوبتها الأصلية المزاجية حتى تجاوز حدّها ، فإذا خولف بها العادة بقلّة الأقوات وفقدان الأدم واستعمال الخَشِن غير المألوف من الغذاء أسرع إلى المعى اليُبس والانكماش ، وهو عضو ضعيف في الغاية ، فيسرع إليه المرض ويهلك صاحبه دفعة لأنه من المَقاتل ، فالهالكون في المجاعات إنما قتلهم الشِّبع المُعتاد السابق لا الجوع الحادث اللّاحق . وأما المتعودون لترك الأدم والسمن فلا تزال رطوبتهم الأصلية واقفة عند حدّها من غير زيادة ، وهي قابلة لجميع الأغذية الطبيعية ، فلا يقع في مِعاهم بتبدل الأغذية يُبْسٌ ولا انحراف ، فيسلمون في الغالب من الهلاك الذي يعرض لغيرهم بالخصب وكثرة الأدم في المآكل .

واعلم أن الجوع أصلح للبدن من اكثار الأغذية بكل وجه لمن قدر عليه أو

على الاقلال منها ، وأن له أثراً في الأجسام والعقول في صفائها وصلاحها كما قلناه ، واعتبر ذلك بآثار الأغذية التي تحصّل عنها في الجسوم . فقد رأينا المتغذّين بلحوم الحيوانات الفاخرة العظيمة الجثمان تنشأ أجيالهم كذلك . وهذا مشاهد في أهل البادية مع أهل الحاضرة . وكذا المتغذون بالألبان الابل ولحومها أيضاً ، مع ما يؤثر في أخلاقهم من الصبر والاحتمال والقدرة على حمل الأثقال الموجود ذلك للابل ، وتنشأ أمعاؤهم أيضاً على نسبة أمعاء الابل في الصحة والغلظ ، فلا يطرقها الوهن ولا الضعف ، ولا ينالها من مضار الأغذية ما ينال غيرهم . ومن تأثير الأغذية في الأبدان ما ذكره أهل الفلاحة وشاهده أهل التجربة أن الدجاج اذا غذيت بالحبوب المطبوخة في بعر الابل واتخذ بيضها ثم حضنت عليه جاء الدجاج منها أعظم ما يكون . وقد يستغنون عن تغذيتها وطبخ الحبوب بطرح ذلك البعر مع البيض المحضن فيجيء دجاجها في غاية العظم . وأمثال ذلك كثير فإذا رأينا هذه الآثار من الأغذية في الأبدان فلا شكّ أن للجوع أيضاً آثاراً في الأبدان لأن الضّدّين على نسبة واحدة في التأثير وعدمه ، فيكون تأثير الجوع في نقاء الأبدان من الزّيادات الفاسدة والرطوبات المختلطة المخلة بالجسم والعقل كما كان الغذاء مؤثّراً في وجود ذلك الجسم . والله محيط بعلمه .

5 ـ البدو والحضر . أو الريف والمدينة :

البدو والحضر هما التصنيف الأول الذي اكتشفه ابن خلدون في المجتمع العربي ، وليس هو الأسرة مثلاً كما هو الشأن في المجتمع الغربي . وهذا التصنيف عنده أساسه اقتصادي . فالبدو هم المكتفون في حياتهم بالضروري ، والحضر هم الذين تجاوزوا الاكتفاء بالضروري إلى الكمالي . ثم البدو هم أصل الحضر وليس العكس ، وهم المتشوفون إلى حياة الحضر والعكس غير صحيح . والذي يدفع البدو إلى التطلع إلى حياة الحضر ، هو ما في هذه الأخيرة من الدعة والراحة ، وما في حياة الريف من المشقة والتعب . ونحن اليوم نسمي هذه الظاهرة « بالنزوح الريفي » ، وهو ما يطبع مجتمعات العالم الثالث كله . أما

الظاهرة نفسها فقد اكتشفها ابن خلدون منذ سبعة قرون . ولذلك يقول « إيف لاكوست » إن ابن خلدون أول من اكتشف أضخم مشكلة في العصر الحديث ، وهي مشكلة التخلف ، الذي هو عبارة عن صراع من التناقضات بين حياة الريف وحياة المدينة .

ولكن ما هي التناقضات الأخرى بين الحياتين ؟ إنها ما يطبع كل واحدة منهما من السلوك الاجتماعي الذي يختلف تماما عن سلوك الأخرى : سكان الريف يعتمدون على أنفسهم في الدفاع عن حياتهم ، أما سكان المدينة فيعتمدون على وسائل أمن الدولة . ومن ثم كانوا أبعد الناس عن تحمل الحروب . كذلك فهم لتعودهم حياة الدعة والترف هم قليلو الحياء منعدمو التدين وأهل الريف أكمل منهم أخلاقاً وأصح تديناً .

أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش . فإن اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي(1) والكمالي . فمنه من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها . وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة إلى البدو لأنه متسع لما لا تتسع له الحواضر من المزارع والمسارح للحيوان وغير ذلك . فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم ، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكَنّ(2) والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ويحصل بُلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك .

ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق

(1) الحاجي ما هو ليس بضروري ، ولكن قد يحتاج إليه ، فهو في مرتبة متوسطة بين الضروري والكمالي .
(2) الكن : السكن .

الحاجة من الغناء والرفة ، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوْسِعة البيوت واختطاط المدن والأمصار . ثم تزيد أحوال الرّفة والدعة فتجيء عوائد التّرف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير الديباج وغير ذلك ، ومعالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها[1] والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها ، يتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ، ويبالغون في تنجيدها ، واستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون . وهؤلاء هم الحضر ، ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والمدن . ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ، ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبه أرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضرورة ومعاشهم على نسبة وجدهم . فقد تبين أن أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منها كما قلناه .

د- قدمنا أن أهل البدو هو المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام أنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ومقصرون عما فوق ذلك من حاجيّ أو كمالي ، يتّخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطّين والحجارة غير منجّدة ، إنما هو مقصد الاستظلال والكنّ لا ما وراءه ، وقد يأوون إلى الغيران والكهوف . وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيراً بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار . فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن[2] ، وهؤلاء سكان القرى والجبال . ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظُعَّن في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم ، فالتقلّب في الأرض

(1) التنجيد : التأثيث والتزيين .
(2) الانتقال والارتحال .

أصلح بهم ، ويسمّون شاويّة[1] ، ومعناه القائمون على الشياة والبقر ولا يبعدون في القفر لفقدان المسارح الطّيِّبة . وأما من كان معاشهم في الابل فهم أكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالاً ، لأن مسارح التّلول ونباتها وشجرها لا يَستغني بها الابل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه المِلْحة والتقلب فصلَ الشتاء في نواحيه فراراً من أذى البرد إلى دفاءة هوائه ، اذ الابل أصعب الحيوان فصالاً ومخاضاً[2] وأحوجها في ذلك إلى الدّفاءة ، فاغلوا في القفار . ويُنزَّلون من أهل الحواضر منزلة الوحش غير المقدور عليه . وهؤلاء هم العرب ، ومن في معناهم من ظعون البربر وزناتة بالمغرب والأكراد والتركمان والترك بالمشرق . إلا أن العرب أبعد نجعة ، وأشدّ بداوة لأنهم مختصّون بالقيام على الابل فقط ، وهؤلاء يقومون عليها وعلى الشياة والبقر معها .

ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم ، العاجزون عما فوقه ، وأن الحضر المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم . ولا شكّ أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ، لأن الضروري أصل الكمالي فرع ناشىء عنه . فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الانسان الضروري ، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلاً . فخشونة البداوة قبل رقّة الحضارة . ولهذا نجد التّمدّن غاية للبدوي يجري اليها ، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها . ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوالُ التّرف وعوائده مال إلى الدّعة وأمكنَ نفسه إلى قياد المدينة . وهكذا شأن القبائل المتبدّية كلهم . والحضري لا يتشـوف إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوهم إليها أو لتقصير عن أحوال أهل المدينة .

ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه ، أنا اذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أوليّة أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك

---

(1) نسبة إلى الشاة والغنم .
(2) ولادة .

المصروفي قراه ، وأنهم أيسروا[1] فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والتّرف الذي في الحضر . وذلك يدلّ على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها ، فتفهمه . ثم أن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه : فرب حي أعظم من حي ، وقبيلة أعظم من قبيلة ، ومصر أوسع من مصر ، ومدينة أكثر عمراناً من مدينة .

وسببه أن النفس إذا كانت على الفطرة الأولى كانت متهيئة لقبول ما يرد عليها وينطبع فيها من خير أو شرّ ، قال ﷺ : « كل مولودْ يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . وبقدر ما سبق اليها من أحد الخُلُقين تبعد عن الآخر ويصعب عليها اكتسابه : فصاحب الخير اذا سبقت إلى نفسه عوائدُ الخير وحصلت لها ملكته بَعُد عن الشّرّ وصعب عليه طريقه . وكذا صاحب الشّرّ إذا سبقت إليه أيضاً عوائده . وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد التّرف والاقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها ، قد تلوّثت أنفسهم بكثير من مذمومات الخُلق والشّرّ ، وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكُه بقدر ما حصل لهم من ذلك ، حتى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحِشمة في أحوالهم ، فتجد الكثير منهم يُقذِعون في أقوال الفَحشاء في مجالسهم وبين كبائرهم وأهل محارمهم ، لا يصدّهم عنه وازع الحشمة ، لما أخذتهم به عوائد السوء بالتظاهر بالفواحش قولاً وعملاً . وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا أنه في المقدار الضروري لا في الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات واللّذات ودواعيها . فعوائدهم في معاملاتهم على نسبتها ، وما يحصل فيهم من مذاهب السوء ومذمومات الخلق بالنسبة إلى أهل الحضر أقل بكثير . فهم أقرب إلى الفطرة الأولى وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الملكات بكثرة العوائد المذمومة وقبحها ، فيسهل علاجهم عن علاج الحضر ، وهو ظاهر . وقد يتوضح فيما بعد أن الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد ، ونهاية الشر والبعد عن الخير .

---

(1) أصبحوا ذوي يُسر وغِنى .

«وأهل الحضر ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة ، وانغمسوا في النعيم والترف ، ووكلّو أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسومهم ، والحامية[1] التي تولّت حراستهم ، واستناموا إلى الأسوار التي تحوطهم . فهم آمنون ، قد ألقوا السلاح . وتوالت على ذلك منهم الأجيال ، وتنزّلوا منزلة النّساء والولدان حتى صار ذلك خُلقاً يتنزّل منزلة الطبيعة . وأهل البدو لتفرّدهم عن المجتمع ، وتوحشهم في الضّواحي ، وبعدهم عن الحامية ، والأسوار والأبواب ، قائمون بالمدافعة عن أنفسهم ، لا يكلونها إلى سواهم ، ولا يثقون فيها بغيرهم . فهم دائماً يحملون السلاح ، ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ، ويتجافون عن الهجوع إلا غرارا في المجالس وعلى الرّحال ويتفرّدون في القفر والبيداء ، قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ . وأهل الحضر مهما خالطوهم في البداية أو صاحبوهم في السفر عيال عليهم لا يملكون معهم شيئاً من أمر أنفسهم . وذلك مشاهد بالعيان حتى في معرفة النواحي والجهات وموارد المياه ومشارع السّبل . وسبب ذلك أن الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه . فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقاً وملَكَة وعادة تنزّل منزلة الطبيعة والجبلة ، واعتبر ذلك في الآدميّين تجده كثيراً صحيحاً .

ثم نجد أيضاً الذين يعانون الأحكام وملكتها من لدن مرباهم في التّأديب والتّعليم في الصنائع والعلوم والديانات ينقص ذلك من بأسهم كثيراً ، ولا يكادون يدفعون عن أنفسهم عادية بوجه من الوجوه . وهذا شأن طلبة العلم المنتحلين للقراءة والأخذ عن المشايخ والأئمة الممارسين للتّعليم والتّأديب في مجالس الوقار والهيبة ، فيهم هذه الأحوال وذهابُها بالمنعة والبأس».

ولا يستنكر ذلك بما وقع في الصحابة من أخذهم بأحكام الدين والشّريعة ، ولم ينقص ذلك من بأسهم ، بل كانوا أشدّ النّاس بأساً ، لأن

---

(1) ما نسميهم بقوات الأمن .

الشّارع صلوات الله عليه لما أخذ المسلمون عنه دينهم كان وازعهم فيه من أنفسهم ، لما تلي عليهم من الترغيب والترهيب ، ولم يكن بتعليم صناعي ولا تأديب تعليمي ، إنما هي أحكام الدين وآدابه المتلقاة نقلاً يأخذون أنفسهم بها بما رسخ فيهم من عقائد الايمان والتّصديق . فلم تزل سَوْرة بأسهم مستحكمة ، كما كانت ولم تخدشها أظفار التّأديب والحكم . كما قال عمر رضي الله عنه : « من لم يأدبه الشرع لا أدبه الله » ، حرصاً على أن يكون الوازع لكل أحد من نفسه ويقيناً بأن الشارع أعلم بمصالح العباد .

ولما تناقص الدين في النّاس وأخذوا بالأحكام الوازعة ثم صار الشرع علماً وصناعة يؤخذ بالتّعليم والتّأديب ورجع الناس إلى الحضارة وخلق الانقياد إلى الأحكام نقصت بذلك سَورة البأس فيهم .

فقد تبين أن الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للبأس لأن الوازع فيها أجنبي ، وأما الشرعية فغير مفسدة لأن الوازع فيها ذاتي . ولهذا كانت الأحكام السلطانية والتعليمية مما تؤثر في أهل الحواضر في ضعف نفوسهم وخَضْد الشوكة منهم بمعاناتهم في وليدهم وكهولهم ، والبدو بمعزل عن هذه المنزلة لبعدهم عن أحكام السلطان والتعليم والآداب .

واعلم أن وقوع الأمراض من أهل الحضر والأمصار أكثر لخصب عيشهم ، وكثرة مآكلهم ، وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية ، وعدم توقيتهم لتناولها . وكثيراً ما يخلطون بالأغذية من التوابل والبقول والفواكه رطباً ويابساً في سبيل العلاج بالطبخ ، ولا يقتصرون في ذلك على نوع أو أنواع ، فربما عددنا في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعاً من النبات والحيوان ، فيصير للغذاء مزاج غريب ، وربما يكون غريباً عن ملاءمة البدن وأجزائه . ثم أن الأهوية في الأمصار تفسد بمخالطة الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات ، والأهوية منشطة للأرواح ومقوية بنشاطها الأثر الغريزي في الهضم . ثم الرياضة مفقودة لأهل الأمصار اذ هم في الغالب وادعون ساكنون لا تأخذ منهم الرياضة

شيئاً ، ولا تؤثر فيهم أثراً . فكان وقوع الأمراض كثيراً في المدن والأمصار .

وأما أهل البدو فمأكولهم قليل في الغالب ، والجوع أغلب عليهم لقلة الحبوب ، حتى صار لهم ذلك عادة ، وربما يظن أنها جبلّة لاستمرارها . ثم الأدم قليلة لديهم أو مفقودة بالجملة . وعلاج الطبخ بالتوابل والفواكه إنما يدعو إليه ترف الحضارة الذين هم بمعزل عنه ، فيتناولون أغذيتهم بسيطة بعيدة عما يخالطها ويقرب مزاجها من ملاءمة البدن . وأما أهويتهم فقليلة العفن لقلة الرطوبات والعفونات إن كانوا مقيمين أو لاختلاف الأهوية إن كانوا ظواعن . ثم أن الرياضة موجودة فيهم لكثرة الحركة في ركض الخيل أو الصيد أو طلب الحاجات لمهنة أنفسهم في حاجاتهم . فيحسن بذلك كله الهضم ويجود ويفقد ادخال الطعام على الطعام ، فتكون أمزجتهم أصلح وأبعد من الأمراض ، فتقل حاجتهم إلى الطب . ولهذا لا يوجد الطبيب في البادية بوجه ، وما ذاك الا للاستغناء عنه ، إذ لو احتيج إليه لوجد ، لأنه يكون له بذلك في البدو معاش يدعوه إلى سكناه

قسم السياسة والاقتصاد

6 ـ عظمة الدولة : هل هي القوة أم المبادىء ؟

هل تقوم الدولة ـ وتعظم ـ على القوة المادية أم على المبادىء والمثل ؟

الواقعيون يرون أن الدولة لا تكون ولا تعظم إلا بالقوة المادية . (ماكيافيلي ق 16 ونيتشة ق 19) والمثاليون (جان جاك روسو ـ مونتسكيو ق 18) يرون أن القوة الحقيقية للدولة هي قوة المبادىء والشرائع والأخلاق . أما ابن خلدون فيعتبر القوة المادية ويسميها « العصبية » ، والقوة المعنوية والأخلاق ويسميها « بالخلال » ، لا بد منهما معا للدولة . وأن القوة المادية وحدها أو قوة العصبية اذا لم تسندها قوة من التشريع الديني ومن الأخلاق الحميدة عند رجالها فإنها سرعان ما يتطرق إليها الوهن والضعف وتتلاشى . كذلك الاعتماد على الأخلاق والمبادىء وحدها دون قوة مادية من « العصبية والعشير » تسندها ، لا تستطيع بها الدولة أن تقف على رجليها ولا أن تقوى على البقاء ، ولذلك كان الأنبياء أنفسهم في حاجة إلى القوة المادية لكي يبنوا الشرائع الصالحة للمجتمعات .

إن القوة الروحية لا بد منها للدولة . والقوة المادية لا بد منها للقوة الروحية حتى تستقيم الدولة وتعظم .

لما كان الملك طبيعياً للانسان لما فيه من طبيعة الاجتماع كما قلناه ، وكان الانسان أقرب إلى خلال الخير من خلال الشّرّ بأصل فطرته وقوّته النّاطقة العاقلة ، لأن الشّرّ إنما جاءه من قِبَل القوى الحيوانية التي فيه . وأما من حيث هو انسان ، فهو إلى الخير وخلاله أقرب . والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو انسان ، فإذن خلال الخير التي فيه هي التي تناسب السّياسة والملك ، والخير هو المناسب للسياسة . وقد ذكرنا أن المجد له أصلٌ ينبني عليه ، وتتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشير ، وفرعٌ يُتِمّ وجودَه ويكمله وهو الخِلال . وإذا كان الملك غاية للعصبية فهو غاية لفروعها ومتمماتها ، وهي الخِلال . لأن وجوده دون متمماته كوجود شخص مقطوع الأعضاء أو ظهوره عريانا بين النّاس . وإذا كان وجود العصبية فقط من غير انتحال الخِلال الحميدة نقصاً في أهل البيوت والأحساب ، فما ظنّك بأهل الملك الذي هو غاية لكلّ مجد ونهاية لكل حسَب .

وأيضاً فالسياسة والملك هي كفالة للخَلْق ، وخلافة لله في العباد لتنفيذ أحكامه فيهم ، وأحكام الله في خلقه وعباده إنما هو بالخير ومراعاة المصالح كما تشهد به الشّرائع ، وأحكام[1] البشر إنما هي من الجهل والشيطان بخلاف قدرة الله سبحانه ، فإنه فاعل للخير والشّرّ معاً ، ومقدِّرُهما إذ لا فاعل سواه . فمن حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة وأُونِسَت منه خلال الخير المناسبة لتنفيذ أحكام الله في خلقه فقد تهيّأ للخلافة في العباد وكفالة الخلْق ، ووجدت فيه الصلاحية لذلك .

إن خلال الخير شاهدة بوجود الملك لمن وجدت له العصبية . ومن حصل لهم الغلب على كثير من النواحي والأمم ، فوجدناهم يتنافسون في الخير وخلاله من الكرم والعفو عن الزّلات ، والاحتمال من غير القادر ، والقِرى للضيوف ، وحمل الكَل[2] ، وكسب المعدم ، والصبر على المكاره، والوفاء بالعهد ، وبذل

(1) يقصد سلطة الحكام بدون شريعة أو قانون .

(2) القيام بشؤون العاجز .

الأموال في صون الأعراض ، وتعظيم الشريعة ، وإجلال العلماء الحاملين لها ، والوقوف عندما يحدّدونه لهم من فعل أو تَرك ، وحُسن الظن بهم ، واعتقاد أهل الدين والتّبرّك بهم ، ورغبة الدّعاء منهم ، والحياء من الأكابر والمشايخ وتوقيرهم واجلالهم ، والانقياد إلى الحق مع الدّاعي إليه ، وأنصاف المستضعفين والانقياد للحقّ ، والتّواضع للمسكين ، واستماع شكوى المستغيثين ، والتّديّن بالشرائع والعبادات ، والقيام عليها وعلى أسبابها ، والتجافي عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهد وأمثال ذلك . علمنا أن خلق السياسة قد حصّلت لديهم ، واستحقّوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم ، أو على العموم ، وأنه خيرٌ ساقه الله تعالى إليهم مناسب لعصبيّتهم وغلبهم ، وليس ذلك سدى فيهم ، ولا وجد عبثاً منهم . وأن الله تأذّن لهم بالملك وساقه اليهم . وبالعكس من ذلك إذا تأذّن الله باقراض الملك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات ، وانتحال الرذائل ، وسلوك طرقها ، فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة ، ولا تزال في انتقاض إلى أن يخرج الملك من أيديهم ، ويتبدّل به سواهم ليكون نَعْياً عليهم في سلب ما كان الله قد آتاهم من الملك ، وجعل في أيديهم من الخير : « وإذا أردنا أن نهلك قرية[1] أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمّرناها تدميراً » . واستقرىء ذلك وتتبّعه في الأمم السابقة تجد كثيراً مما قلناه ورسمناه . والله يخلق ما يشاء ويختار .

وذلك لأنهم أقدر على التغلب ولقدرتهم على محاربة الأمم سواهم ، ولأنهم يتنزلون من الأهلين منزلة المفترس من الحيوانات العجم . وأيضاً فهؤلاء المتوحّشون ليس لهم وطن يرتافون[2] منه ، ولا بلد يجنحون إليه ، فنسبة الأقطار والمواطن إليهم على السّواء . فلهذا لا يقتصرون على ملكة قطرهم وما جاورهم من البلاد ، ولا يقفون عند حدود أفقهم ، بل يطفرون إلى الأقاليم البعيدة

---

(1) المقصود هنا مجتمعا أو أمة .

(2) يعيشون منه .

ويتغلّبون على الأمم النائية . واعتبر ذلك بحال العرب السالفة من قبل ، مثل التّبابعة وحِمْيَر ، كيف كانوا يخطون من اليمن إلى المغرب مرة وإلى العراق والهند أخرى . ولم يكن ذلك لغير العرب من الأمم . وكذا حال الملثّمين من المغرب لما نزعوا إلى الملك طفروا من الأقليم الأوّل ومجالاتهم منه في جوار السّودان ، إلى الأقليم الرابع والخامس في ممالك الأندلس من غير واسطة .

وهذا شأن هذه الأمم الوحشية . فلذلك تكون دولتهم أوسع نطاقاً ، وأبعد من مراكزها نهاية .

وذلك لأن الملك إنما يحصُل بالتّغلّب ، والتّغلّب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة ، وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في اقامة دينه . قال تعالى : ﴿ لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ﴾ . وسِرّه أن القلوب اذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التّنافس وفشا الخلاف ، وإذا انصرفت إلى الحقّ ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على الله اتحدت وجهتها ، فذهب التّنافس ، وقلّ الخلاف ، وحسن التّعاون والتّعاضد ، واتّسع نطاق الكلمة لذلك ، فعظمت الدّولة .

ذلك أن الصبغة الدينية تذهب بالتّنافس والتّحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق . فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء ، لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم ، وهم مستميتون عليه ، وأهل الدّولة التي هم طالِبوها وإن كانوا أضعافهم فأغراضهم متباينة بالباطل ، وتخاذلهم لتَقِيَّة الموت حاصل ، فلا يقاومونهم وإن كانوا أكثر منهم ، بل يغلبون عليهم ويعاجلهم الفناء بما فيهم من التّرف والذّلّ كما قدّمناه .

وهكذا كما وقع للعرب صدر الاسلام في الفتوحات : فكانت جيوش المسلمين بالقادسية واليرموك بضعاً وثلاثين ألفاً في كلّ معسكر ، وجموع فارس مائة وعشرين ألفاً بالقادسية ، وجموع هرقل أربعمائة ألف ، فلم يقف للعرب أحد من الجانبين ، وهزموهم وغلبوهم على ما بأيديهم .

واعتبر ذلك أيضاً في دولة الموحّدين : فقد كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية إلا أن الاجتماع الدّيني ضاعف قوّة عصبيّتهم بالاستبصار والاستماتة كما قلناه ، فلم يقف لهم شيء .

واعتبر ذلك إذا حالت صبغة الدين وفسدت ، كيف ينتقض الأمر ويصير الغلب على نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين ، فيغلب الدولةَ من كان تحت يدها من العصائب المكافئة لها أو الزائدة القوة عليها ، الذين غلبتهم بمضاعفة الدين لقوتها ، ولو كانوا أكثر عصبية منها وأشد بداوة . واعتبر هذا في الموحدين مع زناتة ، لما كانت زناتة أبدى من المصامدة وأشد توحشاً ، وكان للمصامدة الدعوة الدينية باتباع المهدي ، فلبسوا صبغتها ، وتضاعفت قوة عصبيتهم بها ، فغلبوا على زناتة أولا واستتبعوهم ، وإن كانوا من حيث العصبية والبداوة أشد منهم . فلما خلوا عن تلك الصبغة الدينية انتقضت عليهم زناتة من كل جانب وغلبوهم على الأمر وانتزعوه منهم .

7 ـ الترف مرض الدولة :

الدولة عند ابن خلدون لها عمر كعمر الفرد من الناس : نشأة ثم فتوة وقوة ، ثم نضج واتساع ، ثم شيخوخة وهرم ، ثم انحلال ونهاية . وهو يعتبر هذه المراحل في الدولة ، وهذا المصير قانوناً مثل قوانين الطبيعة لا يتخلف .

وحتى عندما تبلغ الدولة مرحلة الهرم ، ويحاول صاحبها أن يجددها بدم جديد وعناصر بشرية غير التي كونتها ، فإن ذلك قد يمدد من عمرها فترة أخرى من الزمن ، ولكنه لا يحفظها من الهلاك في النهاية .

إلا أن هذا القانون لا يحدث بدون أسباب طبيعية معقولة . ومرض الشيخوخة والهرم يأتيها دائماً مما يتعود عليه أهلها من « عوائد » الترف والانغماس في الملاذ والبحث عن الشهوات والتفنن فيها ، وهو مرض أهل الدولة لا يعرفونه قبل أن تتكون عندهم وسائل الترف والنعيم ، فتزول منهم

اخلاق الشجاعة والشهامة وركوب الخطر ، وتحل محلها أخلاق المذلة والخوف والكذب والنفاق . كما أن الدولة تكون في مراحلها الأولى مجتهدة في البحث عن مصلحة الرعية فتوفر الأمن والعدل والانصاف . أما في مراحلها النهائية فيتغير سلوك الحكام ، ويصير كل همهم إرضاء شهواتهم الشخصية وتأمين مصالحهم الخاصة . فتنحل رابطة التعاون بين الحكام والمحكومين ، وتصبح دولة فريسة مستساغة لكل طامع فلا يدافع عنها رجالها ولا مواطنوها ؛ فينتهي عمرها وتترك مكانها لرجال دولة أخرى سليمين من أمراض الترف .

وذلك أن الأمة إذا تغلّبت وملكت ما بأيدي أهل الملك قبلها كثر رياشها ونعمتها فتكثر عوائدهم ، ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقّته وزينته . ويذهبون إلى اتباع من قبلهم في عوائدهم وأحوالهم ، وتصير لتلك النّوافل عوائد ضرورية في تحصيلها ، وينزعون مع ذلك إلى رقّة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية ، ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم ، في أكل الطيّب ولبس الأنيق . ويزيد خلفهم في ذلك على سلفهم إلى آخر الدّولة . وعلى قدر ملكهم يكون حظّهم من ذلك ، وترفهم فيه ، إلى أن يبلغوا من ذلك الغاية التي للدولة أن تبلغها بحسب قوّتها وعوائد من قبلها .

والأمة لا يحصل لها الملك إلا بالمطالبة ، والمطالبة غايتها الغلب والملك ، وإذا حصّلت الغاية انقضى السّعي اليها ، واقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلّفونها في طلبه ، وآثروا الرّاحة والسّكون والدّعة ، ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس ، فيبنون القصور ، ويجرون المياه ، ويغرسون الرّياض ، ويستمتعون بأحوال الدّنيا ، ويؤثرون الرّاحة على المتاعب ، ويتأنّقون في أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ، ويألفون ذلك ويورّثونه من بعدهم من أجيالهم . ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يتأذّن الله بأمره .

وبيانه من وجوه :

الأول أنها تقتضي الانفراد بالمجد . وما دام المجد مشتركاً بين العصابة ، وكان سعيهم له واحداً ، كانت هممهم في التّغلّب على الغير والذّبّ عن الحوزة أسوة في طموحها وقوّة شكائمها ، ومرماهم إلى العزّ جميعاً ، وهم يستطيبون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكة على فساده . وإذا انفرد الواحد منهم بالمجد قرع عصبيّتهم ، وكبح من أعنّتهم ، واستأثر بالأموال دونهم ، فتكاسلوا على الغزو ، وفشل ريحهم وقبلوا المذلّة والاستعباد . ثم يربي الجيل الثاني منهم على ذلك ، فيحسبون ما ينالهم من العطاء أجراً من السّلطان لهم على الحماية والمعونة ، لا يجري في عقولهم سواه . وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت . فيصير ذلك وهنا في الدولة وخضداً من الشّوكة ، وتقبل به على مناحي الضّعف والهرم لفساد العصبيّة بذهاب البأس من أهلها .

والوجه الثاني أن طبيعة الملك تقتضي التّرف كما قدّمناه ، فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم ، ولا يفي دخلهم بخرجهم ، فالفقير منهم يهلك ، والمترف يستغرق عطاءه بترفه ، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخّرة إلى أن يقصر العطاء كلّه عن التّرف وعوائده ، وتمسّهم الحاجة فيضعفون لذلك عن اقامة أحوالهم ، ويضعف صاحب الدولة بضعفهم . وأيضاً إذا كثر التّرف في الدّولة وصار عطاؤهم مقصراً عن حاجاتهم ونفقاتهم ، احتاج صاحب الدولة الذي هو السّلطان إلى الزّيادة في أعطياتهم حتى يسدّ خللهم . والجباية مقدارها معلوم ، ولا تزيد ولا تنقص ، وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزّيادة محدوداً . فإذا وزّعت الجباية على الأعطيات وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم ، نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات . ثم يعظم التّرف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك ، فينقص عدد الحامية إلى أن يعود العسكر إلى أقل الأعداد ، فتضعف الحماية لذلك ، وتسقط قوّة الدّولة ويتجاسر عليها من يجاورها من الدّولة أو من تحت يديها من

القبائل والعصائب ، ويأذن الله فيها بالفناء الذي كتبه على خليقته .

وأيضاً فالتّرف مفسد للخلق بما يحصل في النّفس من ألوان الشّر فتذهب منهم خلال الخير التي كانت علامة على الملك ودليلاً عليه ، ويتّصفون بما يناقضها من خلال الشّرّ ، فتكون علامة على الأدبار والإنقراض بما جعل الله من ذلك في خليقته ، وتأخذ الدّولة مبادىء العطب ، وتتضعضع أحوالها وتنزل أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضي عليها .

والوجه الثالث أن طبيعة الملك تقتضي الدّعة كما ذكرناه وإذا اتّخذوا الدّعة والراحة مألفاً وخلقاً صار لهم ذلك طبيعة وجبلة شأن العوائد كلها وايلافها ، فتربي أجيالهم الحادثة في غضارة العيش ومهاد التّرف والدّعة ، وينقلب خلق التّوحّش ، وينسون عوائد البداوة التي كان بها الملك ، من شدّة البأس ، وتعود الافتراس ، وركوب البيداء ، وهداية القفر . فلا يفرّق بينهم وبين السّوقة من الحضر إلا في الثقافة والشّارة ، فتضعف حمايتهم ، ويذهب بأسهم ، وتنخضد شوكتهم ، ويعود وبال ذلك على الدّولة بما تلبس به من ثياب الهرم . ثم لا يزالون يتلوّنون بعوائد التّرف والحضارة والسّكون والدّعة ورقة الحاشية في جميع أحوالهم ، وينغمسون فيها ، وهم في ذلك يبعدون عن البداوة والخشونة ، وينسلخون عنها شيئاً فشيئاً ، وينسون خلق البسالة التي كانت بها الحماية والمدافعة ، حتّى يعودوا عيالاً على حامية أخرى إن كانت لهم .

وربما يحدث في الدولة إذا طرقها هذا الهرم بالتّرف والراحة أن يتخير صاحب الدولة أنصاراً وشيعة من غير جلدته ممن تعود الخشونة فيتّخذهم جنداً يكون أصبر على الحرب وأقدر على معاناة الشدائد من الجوع والشّظف ، ويكون ذلك دواء للدّولة من الهرم الذي عساه أن يطرقها حتى يتأذن الله فيها بأمره .

وهكذا كما وقع في دولة المشرق ، فإن غالب جندها الموالي من التّرك . فتتخيّر ملوكُهم من المماليك والمجلوبين اليهم فرساناً وجنداً ، فيكونون أجرأ على الحرب وأصبر على الشّظف من أبناء الملوك الذين كانوا قبلهم وربوا في ماء

النّعيم والسّلطان وظلّه . وكذلك في دولة الموحّدين بأفريقية ، فإن صاحبها كثيراً ما يتّخذ أجناده من زناتة والعرب ويستكثر منهم ، ويترك أهل الدّولة المتعوّدين للتّرف ، فتستجدّ الدّولة بذلك عمراً آخر سالماً من الهرم .

وأعلم أن مصلحة الرّعية في السّلطان ليست في ذاته وجسمه من حسن شكله أو ملاحة وجهه أو عظم جثمانه أو اتساع عمله أو جودة خطه أو ثقوب ذهنه ، وإنما مصلحتهم فيه من حيث اضافته إليهم فإن الملك والسّلطان من الأمور الاضافية ، وهي نسبة بين منتسبين ، فحقيقة السّلطان أنّه المالك للرّعية القائم في أمورهم عليهم : فالسّلطان من له رعية ، والرّعية من لها سلطان . فإذا كان الحكم من الجودة بمكان حصل المقصود من السّلطان على أتمّ الوجوه ، وكان ذلك مصلحة للرعية ، وإن كان سيّئاً متعسفاً كان ذلك ضرراً عليهم واهلاكاً لهم .

إن الملك إذا كان قاهراً ، باطشاً بالعقوبات ، منقّباً عن عورات النّاس وتعديد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذّلّ ، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها ، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم ، وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ، ففسدت الحماية بفساد النّيات ، وربما أجمعوا على قتله لذلك فتفسد الدّولة ويخرب السياج ، وإن دام أمره عليهم وقهْرُه فسدت العصبية وفسد السّياج من أصله بالعجز عن الحماية . وإذا كان رفيقاً بهم متجاوزاً عن سيئاتهم استناموا إليه ولاذوا به وأشربوا محبّته واستماتوا دونه في محاربة أعدائه ، فاستقام الأمر من كل جانب ، فتتم حقيقة الملك .

وأما النعمة عليهم والاحسان لهم فمن جملة الرّفق بهم ، والنّظر لهم في معاشهم ، وهي أصل كبير في التّحبّب إلى الرّعية .

واعلم أنه قلّما تكون ملكة الرّفق فيمن يكون يقظاً شديد الذّكاء من النّاس ، وأكثر ما يوجد الرّفق في الغفل والمتغفّل . وأقلّ ما يكون في اليقظ أنه يكلّف الرّعية فوق طاقتهم لنفوذ نظره فيما وراء مداركهم واطلاعه على عواقب

الأمور في مباديها بألمعيّته فيهلكون . لذلك قال ﷺ : « سيروا على سير أضعفكم » . ومن هذا الباب اشترط الشارع في الحاكم قلّة الافراط في الذّكاء .

وتقرر من هذا أن الكيس والذّكاء عيب في صاحب السّياسة ، لأنه افراط في الفكر ، كما أن البلادة في افراط الجمود . والطّرفان مذمومان من كلّ صفة انسانية ، والمحمود هو التّوسّط : كما في الكرم مع التبذير والبخل ، وكما في الشّجاعة مع الهوج والجبن ، وغير ذلك من الصّفات الانسانية .

8 ـ انقلاب الخلافة إلى الملك :

كيف مرت انظمة الحكم في الاسلام من نظام خلافة تحكم بمقتضى الشرع وتنفذ القانون الذي أنزله الله تعالى بواسطة الرسول ﷺ ، إلى عهد الخلفاء الراشدين . ثم دخل نظام الحكم في مرحلة من الغموض بين الخلافة والملك ، ثم مرحلة الملك الخالص ورمي نظام الخلافة جانباً . وهذا مع بداية دولة الأمويين وجانب من دولة العباسيين . ثم مرحلة انحلال رابطة الملك نفسه وضياعه من يد العرب واستيلاء الأعاجم عليه . ثم مرحلة الانقسام والتشتت في الدولة العربية ، ثم اكتفاء الحكام والملوك من السلطة باللقب والتسمية اللفظية ، وهو ما نسميه اليوم بعصر الانحطاط الذي شمل دول العرب والمسلمين في المشرق والمغرب ، وهو العهد الذي عاش فيه ابن خلدون ، فاستطاع أن يحلل هذه الأطوار ويبحث عن أسبابها وعللها بعناية ودقة ويحكم عليها بالفساد والانحلال والظلم ووقوع رجال الحكم أنفسهم تحت رحمة من أتوا بهم ليعززوا بهم سلطانهم وخاصة في المشرق ، فاكتفوا بمظاهر السلطة وسلموا في حقيقتها للأجانب عنهم .

يذكر ابن خلدون هذه الدول وأسباب تقهقرها من الخلافة إلى الملك إلى التشتت والضعف إلى أن لم يبق من الدولة إلا الإسم .

عندما اجتمعت عصبية العرب على الدين بما أكرمهم الله من نبوّة محمد

ﷺ ، فزحفوا إلى أمم فارس والرّوم ، وطلبوا ما كتب الله لهم من الأرض بوعد الصّدق . فابتزوا ملكهم ، واستباحوا دنياهم ، فزخرت بحار الرفه لديهم ، حتى كان الفارس الواحد يقسم له في بعض الغزوات ثلاثون ألفاً من الذّهب أو نحوها . فاستولوا من ذلك على ما لا يأخذه الحصر . وهم مع ذلك على خشونة عيشهم فكان عمر يرقع ثوبه بالجلد . وكان عليّ يقول : « يا صفراء ويا بيضاء غُرّي غيري » . وكان أبو موسى يتجافى عن أكل الدّجاج لأنه لم يعهد للعرب لقلتها يومئذ . وكانت المناخل مفقودة عندهم بالجملة ، وإنما كانوا يأكلون الحنطة بنخالها . ومكاسبهم مع هذا أتم ما كانت لأحد من أهل العالم . ولم يكن ذلك منعيّا عليهم في دينهم إذ هي أموال حلال لأنها غنائم وفيىء ، ولم يكن تصرّفهم فيها باسراف ، وإنما كانوا على قصد[1] في أحوالهم كما قلناه ، فلم يكن ذلك بقادح فيهم ، وإن كان الاستكثار من الدّنيا مذموماً فإنما يرجع إلى ما أشرنا إليه من الاسراف والخروج به عن القصد . وإذا كان حالهم قصداً ونفقاتهم في سبل الحقّ واكتساب الدار الآخرة . فلمّا تدرجت البداوة إلى نهايتها ، وجاءت طبيعة الملك التي هي مقتضى العصبية كما قلناه ، وحصل التّغلّب والقهر كان حكم ذلك الملك عندهم حكم ذلك الرفه[2] والاستكثار من الأموال ، فلم يصرفوا ذلك التّغلّب في باطل ولا خرجوا به عن مقاصد الديانة ومذاهب الحق .

ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية وهي مقتضى العصبية كان طريقهم فيها الحق والاجتهاد ، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي أو لايثارِ باطلٍ ، أو لاستثمار حقد كما قد يتوهّمه متوهم . وإنما اختلف اجتهادهم في الحقّ وسفَّهَ[3] كل واحد نظر صاحبه باجتهاده في الحقّ فاقتتلوا عليه . وإن كان المصيب عليا فلم يكن معاوية قائماً فيها بقصد الباطل ، إنما قصد الحق وأخطأ . والكلّ كانوا

(1) القصد هو الاعتدال.
(2) الرفه من الرفاهية .
(3) حكم على رأي غيره بالخطإ .

في مقاصدهم على حقّ .

ثم اقتضت طبيعة الملك الانفراد بالمجد واستئثار الواحد به .

ولم يزل بنو أمية ضابطين لما مهدّ لهم من السّلطان يحوطونه ويصونون ما وهب الله لهم منه ، مع تقلدهم معالي الأمور ، ورفضهم دَنِيَّاتِها[1] ، حتى أفضى الأمر إلى أبنائهم المترفين ، فكانت هِمّتهم قصدَ الشّهوات ، وركوب اللذات من معاصي الله . مع اطّراحهم[2] صيانة الخلافة ، واستخفافهم بحق الرّياسة ، وضعفهم عن السّياسة ، فسلبهم الله العز وألبسهم الذل ونفى عنهم النعمة . وصار الأمر إلى الملك وبقيت معاني الخلافة من تحري الدّين ومذاهبه والجري على منهاج الحقّ ، ولم يظهر التّغيّر إلا في الوازع الذي كان دينا ثم انقلب عصبيّة وسيفا . وهكذا كان الأمر لعهد معاوية ومروان وابنه عبد الملك والصّدر الأول من خلفاء بني العباس إلى الرّشيد وبعض ولده . ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها ، وصار الأمر ملكاً بحتاً ، وجرت طبيعة التّغلّب إلى غايتها ، واستعملت في أغراضها من القهر والتّقلب في الشّهوات والملاذ . وهكذا كان الأمر لولد عبد الملك ، ولمن جاء بعد الرّشيد من بني العبّاس ، واسم الخلافة باقياً فيهم لبقاء عصبيّة العرب . والخلافة والملك في الطّورين[3] ملتبس بعضها ببعض . ثم ذهب رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبيّة العرب وفناء جيلهم وتلاشي أحوالهم . وبقي الأمر ملكاً بحتاً كما كان الشأن في ملوك العجم بالمشرق ، يدينون بطاعة الخليفة تبركاً ، والملك بجميع ألقابه ومناحيه لهم ، وليس للخليفة منه شيء . وكذلك فعل ملوك زناتة بالمغرب مثل صنهاجة مع العبيديّن ، ومغراوة وبني يفرن أيضاً مع خلفاء بني أمية بالأندلس والعبيديين بالقيروان[4]

---

(1) المنحط منها .

(2) عدولهم عن العناية بالخلافة .

(3) أي الطور الأموي والطور العباسي .

(4) وهكذا تنجلي المراحل : الأولى مرحلة الخلافة الدينية . الثانية مرحلة العصبية للقبيلة الحاكمة مع=

فقد تبيّن أن الخلافة قد وجدت بدون الملك أولاً ، ثم التبست معانيها واختلطت ، ثم انفرد الملك .

ثم استمر الحال على ذلك إلى أن انقرضت عصبية العرب أجمع وذهب رسم الخلافة وتغلّب الموالي من العجم على بني العبّاس ، والصنّائع[1] على العبيديين بالقاهرة ، وصنهاجه على أمراء أفريقية ، وزناتةُ على المغرب ، وملوكُ الطّوائف بالأندلس على أمر بني أميّة واقتسموه ، وافترق أمر الاسلام ، فاختلفت مذاهب الملوك بالمغرب والمشرق في الاختصاص بالألقاب بعد أن تسمّوا جميعاً باسم السّلطان .

فأما ملوك المشرق من العجم فكان الخلفاء يخصُّونهم بألقاب تشريفية حتى يَستشعِر منها انقيادَهم وطاعتَهم وحسنَ ولايتهم ، مثل شرف الدولة وعضد الدولة وركن الدّولة ومعزّ الدّولة ونصير الدّولة ونظام الملك وبهاء الدّولة وذخيرة الملك وأمثال هذه . وكان العبيديون أيضاً يخصُّون بها أمراء صنهاجة . فلمّا استبدّوا[2] على الخلافة قنعوا بهذه الألقاب وتجافوا عن ألقاب الخلافة أدباً معها ، وعدولاً عن سمتها المختصّة بها ، شأن المتغلّبين المستبدّين .

ونزع المتأخّرون أعاجم المشرق ، حين قوي استبدادهم على الملك ، وعلا كعبهم في الدّولة والسّلطان ، وتلاشت عصبيّة الخلافة واضمحلّت بالجملة - إلى انتحال الألقاب الخاصّة بالملك مثل النّاصر والمنصور زيادة على ألقاب يختصّون بها قبل هذا الانتحال مُشعِرة بالخروج عن ربقة الولاء والاصطناع بما أضافوها إلى الدّين فقط ، فيقولون صلاح الدّين ، أسد الدّين ، نور الدّين .

وأما ملوك الطّوائف بالأندلس فاقتسموا ألقاب الخلافة وتوزّعوها لقوّة

= مراعاة لمبادىء الخلافة . الثالثة مرحلة العصبية وحدها والانسلاخ عن الخلافة تماماً . المرحلة الرابعة ، نهاية العصبية أيضاً بعد نهاية الخلافة وظهور الملك وحده معتمداً على « صنائع » من غير قبيلته . المرحلة الخامسة والأخيرة خروج الحكم من يد العرب إلى الموالي من الأعاجم ، واصبح ملوكهم يسمون بالسلاطين .

(1) ممن ليسوا من القبيلة الحاكمة .

(2) استولوا .

استبدادهم عليها بما كانوا من قبيلها وعصبيّتها ، فتلقبوا بالنّاصر والمنصور والمعتمد والمظفّر وأمثالها ، كما قال ابن أبي شرف :

مّما يزهّدني في أرض أندلس   أسماء معتمد فيها ومعتضد
ألقاب مملكة في غير موضعها   كالهرّ يحكي انتفاخاً صورة الأسد

وأما صنهاجة فاقتصروا على الألقاب التي كان الخلفاء العبيديّون يلقبون بها للتّنويه مثل نصير الدّولة ومعزّ الدّولة . واتّصل لهم ذلك من دعوة العبيديّين بدعوة العبّاسيّين . ثم بعدت الشّقّة بينهم وبين الخلافة ونسوا عهدها ، فنسوا هذه الألقاب واقتصروا على اسم السّلطان . وكذا شأن ملوك مغراوة بالمغرب لم ينتحلوا شيئاً من هذه الألقاب إلا اسم السّلطان جرياً على مذاهب البداوة .

ولما محي رسم الخلافة ، وقام بالمغرب من قبائل البربر يوسف بن تاشفين ملك لمتونة فملك العدوتين ، وكان من أهل الخير والاقتداء ، نزعت به همّته إلى الدّخول في طاعة الخليفة تكميلاً لمراسم دينه .

9 ـ السيادة على البحر المتوسط بين العرب وأوربا :

لا نعرف أحداً صور لنا معركة السيادة على البحر الأبيض المتوسط بين الأساطيل البحرية الاسلامية العربية والأساطيل الأوربية من المشرق إلى المغرب ، كما صورها ابن خلدون . إنها ملحمة مؤثرة ومثيرة . ولكنها في الوقت نفسه مليئة بالمعلومات الدقيقة والمعارف الواسعة . فيها ذكر الأساطيل لكل من الجانبين ، وقوة هذا وضعف ذاك حينا ، وانقلاب القوة إلى ضعف والضعف إلى قوة أحياناً أخرى ، وكيف تقلبت مصاير الدول من الجانبين في هذه الملحمة التي استغرقت قروناً من القتال وأكلت امواج البحر فيها أجيالاً من القوتين العظميين في ذلك التاريخ ، وكيف تصعد إحداهما مرة وتنزل الأخرى . ويذكر أسماء أبطال هذه الملحمة من القواد والحكام والسلاطين . وينسب القوة الأوربية إلى « النصارى » والقوة العربية والبربرية إلى « المسلمين » . كما يتطرق إلى النظم

العسكرية والسياسية السائدة عند الطرفين .

ومما زاد في روعة هذه الصورة أن صاحبها كان فيها موضوعياً نزيها لا يحاول أن يغلب أحد الطرفين على الآخر بما ليس عنده .

ويسمّى صاحبها لهذا العهد بأفريقية الحاكم ، وفي دولة أهل الأندلس صاحبَ المدينة ، وفي دولة التّرك الوالي . وهي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدّولة ، وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان . وكان أصل وضعها في الدّولة العبّاسية لمن يقيم أحكام الجرائم . ثم عظمت نباهتها في دولة بني أمية بالأندلس ، ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى ، وجُعل حكم الكبرى على الخاصّة . وجعل له الحكم على أهل المراتب السّلطانية والضرب على أيديهم في الظّلامات ، وعلى أيدي أقاربهم ومن اليهم من أهل الجاه . وجعل صاحب الصّغرى مخصوصاً بالعامّة . ونصب لصاحب الكبرى كرسي بباب دار السّلطان ، ورجالٌ يتّبؤون المقاعد بين يديه ، فلا يبرحون عنها إلا في تصريفه . وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة حتى كانت ترشيحاً للوزارة .

وأما في دولة الموحدين بالمغرب فكان لها حظ من التّنويه وإن لم يجعلوها عامة وكان لا يليها إلا رجالات الموحدين وكبراؤهم ، ولم يكن له التّحكّم على أهل المراتب السّلطانية . ثم فسد اليوم منصبها وخرجت عن رجال الموحدّين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصطنعين .

وأما في دولة بني مرين لهذا العهد بالمغرب فولايتها في بيوت من مواليهم وأهل اصطناعهم ، وفي دولة التّرك بالمشرق في رجالات التّرك أو أعقاب أهل الدولة قبلهم من الكرد ، يتخيّرونهم لها في النّظر بما يظهر منهم من الصلابة والمضاء في الأحكام لقمع مواد الفساد وحسم أبواب الدّعارة ، وتخريب مواطن الفسوق وتفريق مجامعه ، مع اقامة الحدود الشّرعية والسياسية كما تقتضيه رعاية المصالح العامّة في المدينة .

وهي من مراتب الدّولة وخططها في ملك المغرب وأفريقية ، ومرؤوسة

لصاحب السّيف وتحت حكمه في كثير من الأحوال . وإنما اختصّت هذه المرتبة بملك أفريقية والمغرب لأنّهما جميعاً في ضفّة البحر الرّومي من جهة الجنوب ، وعلى عُدوته[1] الجنوبيّة بلاد البربر كلّهم من سبتة إلى الاسكندريّة إلى الشّام . وعلى عُدوته الشّمالية بلاد الأندلس والافرنجة والصّقالبة والرّوم إلى بلاد الشّام أيضاً ، ويسمّى البحر الرّومي والبحر الشّامي نسبة إلى أهل عدوته . والسّاكنون بسِيف[2] هذا البحر وسواحله من عدوته يعانون من أحواله ما لا تعانيه أمّة من أمم البحار . فقد كانت الرّوم والافرنجة والقوط بالعدوة الشّمالية من هذا البحر الرّومي وكانت أكثر حروبهم ومتاجرهم في السّفن ، فكانوا مهرة في ركوبه والحرب في أساطيله . ولمّا أسفّ[3] من أسفّ منهم إلى ملك العدوة الجنوبيّة ، مثل الرّوم إلى أفريقية والقوط إلى المغرب ، أجازوا في الأساطيل وملكوها وتغلّبوا على البربر بها ، وانتزعوا من أيديهم أمرها ، وكان لهم بها المدن الحافلة مثل قرطاجنّة وسبيطلة وجلولاء ومرناق وشرشال وطنجة . وكان صاحب قرطاجنّة من قبلهم يحارب صاحب رومة ، ويبعث الأساطيل لحربه مشحونة بالعساكر والعدد . فكانت هذه عادة لأهل هذا البحر السّاكنين حفافيه معروفة في القديم والحديث .

فلمّا استقرّ الملك للعرب وشمخ سلطانهم وصارت أمم العجم خولا لهم وتحت أيديهم ، وتقرب كلّ ذي صنعة اليهم بمبلغ صناعته ، واستخدموا من النّواتية[4] في حاجاتهم البحرية أمما ، وتكرّرت ممارستهم للبحر وثقافته ، واستحدثوا بصراء بها ، فشرهوا[5] إلى الجهاد فيه ، وأنشئوا السّفن وشحنوا الأساطيل بالرّجال والسّلاح ، وأمطوها العساكر والمقاتلة لمن وراء البحر من أمم الكفر ، واختصّوا بذلك من ممالكهم وثغورهم ما كان أقرب لهذا البحر ، وعلى

---

(1) العُدوة : الضفة .
(2) الساحل .
(3) سقط وسفُل .
(4) البحارة .
(5) تحمسوا وفرحوا .

حافّته مثل الشّام وأفريقية والمغرب والأندلس . وأوعز الخليفة عبد الملك إلى حسان بن النّعمان عامل أفريقية باتّخاذ دار الصناعة بتونس لانشاء الآلات البحريّة حرصاً على مراسم الجهاد . ومنها كان فتح صقلية أيام زيادة الله الأوّل ابن ابراهيم بن الأغلب على يد أسد بن الفرات ، وفتح قوصرة أيضاً في أيامه بعد أن كان معاوية بن حديج أغزى صقلية أيام معاوية بن أبي سفيان فلم يفتح الله على يديه ، وفتحت على يد ابن الأغلب وقائده أسد بن الفرات . وكانت من بعد ذلك أساطيل أفريقية والأندلس في دولة العبيديّن والأمويين تتعاقب إلى بلادها في سبيل الفتنة ، فتجُوس خِلال السّواحل بالافساد والتّخريب . وانتهى أسطول الأندلس أيام عبد الرّحمان النّاصر إلى مائتي مركب أو نحوها ، وأسطول أفريقية كذلك مثله أو قريباً منه . وكان قائد الأساطيل بالأندلس ابن رماحس ، ومرافئها للحط والاقلاع بجاية والمريّة . وكانت أساطيلها مجتمعة من سائر الممالك ، من كل بلد يُتّخذ فيه السّفن ويرجع نظره إلى قائد من النّواتية يدبّر أمر حربه وسلاحه ومقاتلته ، ورئيسٌ يدبر أمر جريته بالرّيح أو بالمجاذيف وأمر ارسائه في مرفئه . فإذا اجتمعت الأساطيل لغزو محتفل أو غرض سلطاني مهمّ عسكرت بمرفئها المعلوم وشحنَها السّلطان برجاله وأنجاد عساكره ومواليه ، وجعلهم لنظر أمير واحد من أعلى طبقات أهل مملكته يرجعون كلهم إليه ، ثم يسرّحهم لوجههم وينتظر إيابهم بالفتح والغنيمة .

وكان المسلمون لعهد الدولة الاسلامية قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه ، وعظمت صولتهم وسلطانهم فيه ، فلم يكن للأمم النّصرانية قِبَل بأساطيلهم بشيء من جوانبه ، وامتطوا ظهره للفتح سائر أيامهم ، فكانت لهم المقاومات المعلومة من الفتح والغنائم ، وملكوا سائر الجزائر المنقطعة عن السّواحل فيه ، مثل سردانية وصقلية وقوصرة ومالطة وأقرطيش وقبرص وسائر ممالك الرّوم والافرنج وكان أبو القاسم الشّيعي وأبناؤه يغزون بأساطيلهم من المهدية جزيرة جنوة فتنقلب بالظّفر والغنيمة . وافتتح مجاهد العامري صاحب دانية من ملوك الطّوائف جزيرة سردانية في أساطيله سنة خمس وأربعمائة ،

وارتجعها النّصارى لوقتها . والمسلمون خلال ذلك كله قد تغلبوا على كثير من لجة هذا البحر ، وسارت أساطيلهم فيهم جائية وذاهبة ، والعساكر الاسلامية تجيز البحر في الأساطيل من صقلية إلى البرّ الكبير المقابل لها من العدوة الشّمالية ، فتوقع بملوك الافرنج وتثخن في ممالكهم ، كما وقع في أيام بني الحسين ملوك صقلية القائمين فيها بدعوة العبيديينّ ، وانحازت أمم النّصرانية بأساطيلهم إلى الجانب الشّمالي الشرقي منه من سواحل الافرنجة والصّقالبة وجزائر الرّومانية لا يعدونها[1] . وأساطيل المسلمين قد ضربت عليهم ضراء الأسد على فريسته ، وقد ملأت الأكثر من بسيط هذا البحر عُدّة وعدداً ، واختلفت في طرقه سلماً وحرباً ، فلم تسبح للنّصرانية فيه ألواح .

حتى اذا أدرك الدولةَ العبيدية والأموية الفشلُ والوهن وطرقها الاعتلالُ مَد النصارى أيديهم إلى جزائر البحر الشرقية مثل صقلية واقريطش ومالطة فملكوها ، ثم سواحل الشّام في تلك الفترة وملكوا طرابلس وعسقلان وصور وعكا ، واستولوا على جميع الثّغور بسواحل الشّام ، وغَلبوا على بيت المقدس وبنوا عليه كنيسة لاظهار دينهم وعبادتهم ، وغلبوا بني خزرون على طرابلس ، ثم على قابس وصفاقس ووضعوا عليهم الجزية ، ثم ملكوا المهدية مقر ملوك العبيديينّ من يد أعقاب بلكين بن زيري ، وكانت لهم في المائة الخامسة الكرّة بهذا البحر . وضعف شأن الأساطيل في دولة مصر والشّام إلى أن انقطع ، ولم يعتنوا بشيء من أمره لهذا العهد ، بعد أن كان لهم به في الدولة العبيديّة عناية تجاوزت الحدّ كما هو معروف في أخبارهم . فبطل رسم هذه الوظيفة هنالك ، وبقيت بأفريقية والمغرب فصارت مختصّة بها . وكان الجانب الغربي من هذا البحر لهذا العهد موفور الأساطيل ثابت القوّة لم يتحيّفه عدو ، ولا كانت لهم به كَرّة . فكان قائد الأسطول به لعهد لمتونة بني ميمون رؤساء جزيرة قادس ، ومن أيديهم أخذها عبد المؤمن بتسليمهم وطاعتهم ، وانتهى عدد أساطيلهم إلى المائة من بلاد العدوتين جميعاً .

---

(1) لا يتجاوزونها .

ولما استفحلت دولة الموحّدين في المائة السّادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطّة هذا الأسطول على أتم ما عرف وأعظم ما عهد . وانتهت أساطيل المسلمين على عهدهم في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه .

ولما هلك أبو يعقوب المنصور واعتلت دولة الموحدين واستولت أمم الجلالقة على الأكثر من بلاد الأندلس ، وألجئوا المسلمين إلى سيف البحر ، وملكوا الجزائر التي بالجانب الغربي من البحر الرّومي قويت ريحهم في بسيط هذا البحر ، واشتدّت شوكتهم ، وكثرت فيه أساطيلهم ، وتراجعت قوّة المسلمين فيه إلى المساواة معهم ، كما وقع لعهد السّلطان أبي الحسن ملك زناتة بالمغرب ، فإن أساطيله كانت عند مرامِه الجهادَ مثل عدّة النّصرانية وعديدهم .

ثم تراجعت عن ذلك قوة المسلمين في الأساطيل لضعف الدولة ونسيان عوائد البحر ، بكثرة العوائد البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية . ورجع النّصارى فيه إلى دينهم[1] المعروف من الدُّربة فيه والمِران عليه والبصر بأحواله وغلب الأمم في لجّته وعلى أعواده . وصار المسلمون فيه كالأجانب إلا قليلاً من أهل البلاد الساحلية لهم المران عليه لو وجدوا كثرة من الأمصار والأعوان أو قوة من الدّولة تستجيش[2] لهم أعواناً وتوضّح لهم في هذا الغرض مسلكاً . وبقيت الرتبة لهذا العهد في الدولة الغربية محفوظة ، والرّسمُ في معاناة الأساطيل بالانشاء والرّكوب معهوداً ، لما عساه أن تدعو إليه الحاجة من الأغراض السّلطانية في البلاد البحرية . والمسلمون يستهبّون الريح على الكفر وأهله . فمن المشتهر بين أهل المغرب أنه لا بد للمسلمين من الكرّة على النّصرانية وافتتاح ما وراء البحر من بلاد الافرنجة ، وأن ذلك يكون في الأساطيل ، والله ولي المؤمنين .

---

(1) ما اعتادوا عليه .
(2) تكون منهم جيشاً .

أعلم أن السّيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدّولة يستعين بهما على أمره . إلا أن الحاجة في أول الدّولة إلى السّيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشدّ من الحاجة إلى القلم ، لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفّذ للحكم السّلطاني ، والسّيف شريك في المعونة . وكذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيّتها كما ذكرناه ، ويقل أهلها بما ينالهم من الهرم الذي قدمناه ، فتحتاج الدولة إلى الاستظهار بأرباب السّيوف وتقوي الحاجة اليهم في حماية الدولة ، والمدافعة عنها ، كما كان الشّأن أول الأمر في تمهيدها . فيكون للسّيف مزية على القلم في الحالتين ، ويكون أرباب السّيف حينئذ أوسع جاها وأكثر نعمة وأسنى اقطاعاً . وأما في وسط الدّولة فيستغني صاحبها بعض الشّيء عن السّيف لأنه قد تمهّد أمره ، ولم يبق همه إلا في تحصيل ثمرات الملك من الجباية والضّبط ومباهاة الدّول وتنفيذ الأحكام . والقلم هو المعين له في ذلك ، فتعظم الحاجة إلى تصريفه وتكون السّيوف مهملة في مضاجع أغمادها ، إلا إذا نابت نائبة أو دعيت إلى سد فرجة[1] وما سوى ذلك فلا حاجة إليها . فيكون أرباب الأقلام في هذه الحاجة أوسع جاهاً ، وأعلى رتبة ، وأعظم نعمة وثروة ، وأقرب من السّلطان مجلساً ، وأكثر إليه تردّداً وفي خلواته نجيًّا ، لأنه حينئذ آلته التي بها يستظهر في تحصيل ثمرات ملكه ، والنّظر في أعطافه ، وتثقيف أطرافه ، والمباهاة بأحواله ، ويكون الوزراء حينئذ وأهل السّيوف مستغني عنهم ، مبعدين على باطن السّلطان ، حذرين على أنفسهم من بوادره .

10 ـ الظلم مؤذن بخراب العمران :

إذا كان الترف يقضي على رجال السلطة بالضعف والانحلال ، ويبقى الأجزاء الأخرى من الأمة سليمة.، فإن هناك مرضاً آخر إذا اصيبت به الدولة يقضي على رجال الحكم وعلى الأمة التي يحكمونها جميعاً ، كما يحكم على البنية

(1) المكان الذي تأتي المخاوف .

الاقتصادية لنظام الحكم بالدمار . وهذا المرض هو الظلم : ظلم الحكام للمواطنين بأنواع لا تحصى من المظالم ، يعود أثرها في النهاية على دمار الدولة ونظامها بعد أن ينكمش الاقتصاد وتنكمش الأيدي عن العمل والانتاج بفعل المظالم التي تمارسها السلطة على السكان بنهب أموالهم والاستيلاء على مكاسبهم بألف شكل وشكل . ويذكر المؤلف على ذلك أمثلة من التاريخ ، وقِطعا من الأدب السياسي الذي حاول بعض المفكرين عند مختلف الأمم تربية الحكام بها حتى لا يخربوا دولتهم بأيديهم عندما يطلقون عنان أصحابهم في الاستيلاء على ثروات المواطنين ، وفي استغلال عملهم بدون أجر ، أو في تسخيرهم لأعمال لا تعود على الأمة بالمنفعة . إذ يعتبر ابن خلدون العمل هو ثروة العمال وليس لهم ثروة أخرى غيرها ، وهذا قبل أن يطلق ماركس نفس الاسم على نفس البضاعة .

إن استيلاء الدولة على أموال المواطنين وانتاجهم بغير حق ، وتسخيرها لأيدي العمال بدون أجر ، هو ما نسميه اليوم بالاستغلال ، وهو حرام في الشرع الاسلامي بكل أنواعه وأشكاله . ولكن ابن خلدون يزيد على كونه حراماً كونه هو سبب خراب الدولة برمتها حكاماً ومحكومين .

أعلم أن العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابُها من أيديهم . وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك . وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب . فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها . وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب ونسبته . والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي النّاس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين . فإذا قعد النّاس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران ، وانتقضت

الأحوال وتفرق النّاس في الآفاق من غير تلك الايالة في طلب الرّزق . فخف ساكن القطر ، وخلت دياره ، وخرجت أمصاره ، واختلّ باختلاله حال الدولة والسلطان ، لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادّتها ضرورةً .

وانظر في ذلك ما حكاه المسعودي في أخبار الفرس عن الموبذان صاحب الدّين عندهم أيام بهرام بن بهرام ، وما عرّض به للملك في إنكار ما كان عليه من الظّلم والغفلة عن عائدته على الدولة ، بضرب المثال في ذلك على لسان البوم حين سمع الملكُ أصواتَها وسأله عن فهم كلاهما ، فقال له : « إن بوما ذكرا يروم نكاح بوم أنثى ، وأنها شرطت عليه عشرين قرية من الخراب في أيّام بهرام فقبل شرطها ، وقال لها : إن دامت أيام الملك أقطعتك ألف قرية ، وهذا أسهل مرام . فتنبه الملك من غفلته وخلا بالموبذان وسأله عن مراده ، فقال له : أيها الملك إن الملك لا يتم عزّه بالا بالشّريعة ، والقيام لله بطاعته ، والتّصرّف تحت أمره ونهيه ، ولا قوام للشّريعة إلا بالملك ، ولا عزّ للملك إلا بالرّجال ، ولا قوام للرجال إلا بالمال ، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل . والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليقة ، نصبه الرّبّ وجعل له قيّما ، وهو الملك . وأنت أيها الملك عمدت إلى الضّياع فانتزعتها من أربابها وعُمّارها ، وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال ، وأقطعتَها[1] الحاشية والخدم وأهل البطالة ، فتركوا العمارة ، والنظر في العواقب وما يُصلِح الضياع وسومحوا في الخراج[2] لقربهم من الملك . ووقع الحيف على من بقي من أرباب الخراج وعمار الضياع ، فانجَلوا عن ضياعهم ، وخلّوا ديارهم ، وآووا إلى ما تعذر من الضياع فسكنوها ، فقلت العمارة وخربت الضياع وقلت الأموال وهلكت الجنود والرّعية وطمع في ملك فارس من جاورهم من الملوك لعلمهم بانقطاع المواد التي لا تستقيم دعائم الملك إلا بها » .

---

(1) اعطيتها .
(2) المغارم والضرائب .

فلما سمع الملك ذلك أقبل على النظر في ملكه ، وانتزعت الضياع من أيدي الخاصة وردّت على أربابها ، وحملوا على رسومهم السالفة وأخذوا في العمارة ، وقوي من ضعف منهم ، فعمرت الأرض ، وأخصبت البلاد وكثرت الأموال عند جباة الخراج ، وقويت الجنود ، وقطعت مواد الأعداء ، وشحنت الثّغور ، وأقبل الملِك على مباشرة أموره بنفسه ، فحسنت أيامه ، وانتظم ملكه . فتفهّم من هذه الحكاية أن الظّلم مخرب للعمران ، وأن عائدة الخراب في العمران على الدّولة بالفساد والانتقاض .

ولا تنظر في ذلك إلى أن الاعتداء قد يوجد بالأمصار العظيمة من الدّول التي بها ، ولم يقع فيها خراب . واعلم أن ذلك إنما جاء من قبل المناسبة بين الاعتداء وأحوال أهل المصر . فلمّا كان المصر كبيراً وعمرانه كثيراً وأحواله متّسعة بما لا ينحصر ، كان وقوع النّقص فيه بالاعتداء والظّلم يسيراً ، لأن النقص إنما يقع بالتّدريج . فإذا خفي بكثرة الأحوال واتساع الأعمال في المصر لم يظهر أثره إلا بعد حين . وقد تذهب تلك الدّولة المعتدية من أصلها قبل الخراب المضرّ ، وتجيء الدّولة الأخرى ، فترقّعه بجدّتها ، وتجبر النّقص الذي كان خفياً فيه ، فلا يكاد يشعر به ، إلا أن ذلك في الأقل النّادر .

والمراد من هذا أن حصول النّقص في العمران بسبب الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدّمناه ، ووباله عائد على الدّول .

ولا تحسبن الظّلم إنما هو أخذ المال والملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب ، كما هو المشهور ، بل الظّلم أعمّ من ذلك . فكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه . فجُباة الأموال بغير حقها ظَلَمة ، وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كلّه عائد على الدّولة بخراب العمران الذي هو مادّتها لإذهابه الآمال من أهله .

واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم ، وهو ما

ينشأ عنه من فساد للعمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري ، وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنّفس والعقل والنّسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النّوع لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهما . وأدلّته من القرآن والسّنّة كثير ، أكثر من أن يأخذها قانون الضّبط والحصر .

ولو كان كل واحد قادراً عليه لوضع بازائه من العقوبات الزاجرة ما وضع بازاء غيره من المفسدات للنّوع ، التي يقدر كل أحد على اقترافها من الزّنا والقتل والسّكر ، إلا أن الظّلم لا يَقدر عليه إلا من لا يُقدر عليه ، لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسّلطان ، فبولغ في ذمّه وتكرير الوعيد فيه ، عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه .

ومن أشدّ الظّلامات وأعظمها في افساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حقّ . وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات ، لأن الرّزق والكسب انما هو قِيَم أعمال أهل العمران . فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم ، بل لا مكاسب لهم سواها ، فإن الرّعية المعتملين في العمارة إنما هو قيم أعمال أهل العمران .

فإذاً مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم ، بل لا مكاسب لهم سواها . إن الرّعية المعتَمَلين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك ، فإذا كُلّفوا العملَ في غير شأنهم واتّخذوا سُخريّا[1] في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ، وهو متموّلهم ، فدخل عليهم الضّرر ، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم ، بل هو معاشهم بالجملة . وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة ، وقعدوا عن السّعي فيها جملة ، فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه .

---

(1) بدون أجر .

وأعظم من ذلك في الظلم وافساد العمران والدّولة ، التّسلطُ على أموال النّاس ، بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والاكراه في الشّراء والبيع . وقد يعم ذلك أصنافَ التّجّار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق في البضائع ، وسائر السّوقة وأهل الدّكاكين في المآكل والفواكه ، وأهل الصنائع فيما يُتّخذ من الآلات والمواعين ، فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطّبقات ، وتتوالى على السّاعات ، وتُجحف برؤوس الأموال ، ولا يجدون عنها ملجأ إلا القعود عن الأسواق ، لذهاب رؤوس الأموال ، ويتثاقل الواردون من الآفاق[1] لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك ، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرّعايا ، لأن عامّته من البيع والشّراء . وإذا كانت الأسواق عطلاً منها بطل معاشهم ، وتنقص جباية السّلطان أو تفسد ، لأن معظمها من أواسط الدولة ، وما بعدها انما هو من المكوس على البياعات . ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة ، ويتطرق هذا الخلل على التدريج ولا يشعر به .

هذا ما كان بأمثال هذه الذّرائع والأسباب إلى أخذ الأموال . وأما أخذها مجّاناً والعدوان على النّاس في أموالهم وحُرَمِهم[2] ودمائهم وأسرارهم وأعراضهم فهو يفضي إلى الخلل والفساد دفعة ، وتنتقض الدولة سريعاً بما ينشأ عنه من الهرج[3] المفضي إلى الانتفاض .

ومن أجل هذه المفاسد حظرَ الشّرع ذلك كلّه وشرع المكايسة[4] في البيع والشراء وحظرَ أكل أموال النّاس بالباطل ، سَدًّا لأبواب المفاسد المفضية إلى انتفاض العمران بالهرج أو بطلان المعاش .

---

(1) من بلدان أخرى .
(2) ما يحرم على الآخرين أخذُه منهم .
(3) التمرد ، وكذلك الانتقاض .
(4) المنافسة الحرة .

واعلم أن الداعي لذلك كلّه إنما حاجة الدولة والسّلطان إلى الاكثار من المال بما يعرض لهم من التّرف في الأحوال ، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة ، فيستحدثون ألقاباً ووجوهاً يوسعون بها الجباية ليفي لهم الدخل بالخرج . ثم لا يزال التّرف يزيد ، والخرج بسببه يكثر ، والحاجة إلى أموال الناس تشتدّ ، ونطاق الدولة بذلك يزيد ، إلى أن تنمحي دائرتها ويذهب رسمها ويغلبها طالبها . والله أعلم .

11 ـ انقسام الدّولة وتشتتها :

هذا قانون آخر يخضع له مصير الدولة ، ولا تستطيع الافلات من قبضته : وهو أن الدولة التي تسعى إلى التوسع حتى تصير امبراطورية تتكون من عدة أقاليم متباعدة بعضها عن بعض ، لا بد أن تنتهي بعد مرحلة القوة والنضج والتمدن والرفاهية إلى الانقسام والتشتت . ويبدؤها الانقسام من الأطراف البعيدة عن عاصمتها ، ثم تتقلص سيادتها على هذه الأقاليم بقدر ما تتسع رقعة الأقاليم المنفصلة عنها .

كانت الدولة العربية الكبرى الأولى هي دولة بني أمية . ثم لما انتقل الحكم إلى بني العباس انقسمت الدولة إلى عباسية في المشرق وأموية جديدة في الأندلس . ثم تكونت دولة ثالثة من الشيعة وصنهاجة في بلاد المغرب ثم امتدت إلى مصر والشام والحجاز .

ثم انقسمت كل دولة من هذه الدول الثلاث إلى دويلات أخرى أصغر وأضعف . ونفس هذا التشتت يحدث في الميدان المالي أيضاً للدولة . وتخضع لنفس القانون من الضعف بعد أن تبلغ أشدها من الرفاهية والازدهار . وذلك بسبب ما تتطلبه نفقات البذخ التي تدفعها الدولة لرجالها وخَدَمها وجنودها ، بعد أن كانت في عهدها الأول يعيش رجالها ببساطة وتقشف .

أعلم أن أول ما يقع من آثار الهرم في الدولة انقسامها . وذلك أن المُلك

عندما يستفحل ويبلغ من أحوال التّرف والنعيم إلى غايتها ، ويستبدّ صاحب الدولة بالمجد وينفرد به ، يأنف حينئذ عن المشاركة ، ويصير إلى قطع أسبابها ما استطاع ، باهلاك من استراب به من ذوي قرابته المرشّحين لمنصبه . فربما ارتاب المساهمون له في ذلك بأنفسهم ، ونزعوا إلى القاصية[1] ، واجتمع اليهم من يلحق بهم في مثل حالهم من الاغترار والاسترابة . ويكون نطاق الدولة قد أخذ في التّضايق ورجع عن القاصية . فيستبدّ ذلك النّازع من القرابة فيها . ولا يزال أمره يعظم بتراجع نطاق الدولة ، حتى يقاسم الدولة أو يكاد .

وانظر ذلك في الدولة الاسلامية العربية حين كان أمرها حريزاً مجتمعاً ، ونطاقها ممتداً في الاتّساع ، وعصبية بني عبد مناف واحدة غالبة على سائر مُضر ، فلم ينبض عرق من الخلاف سائر أيّامه ، إلا ما كان من بدعة الخوراج المستميتين في شأن بدعتهم ، ولم يكن ذلك لنزعة ملك ولا رياسة ، ولم يتم أمرهم لمزاحمتهم العصبيّة القويّة .

ثم لما خرج الأمر من بني أمية ، واستقل بنو العباس بالأمر ، وكانت الدولة العربية قد بلغت الغاية من الغلب والتّرف ، وآذنت بالتّقلّص عن القاصية ، نزع عبد الرّحمان الداخل إلى الأندلس ، قاصية دولة الاسلام ، فاستحدث بها ملكاً ، واقتطعها عن دولتهم ، وصير الدولة دولتين . ثم نزع ادريس إلى المغرب ، وخرج به وقام بأمره ، وأمّر ابنَه من بعده البرابرةُ ، واستولى على ناحية المغرب . ثم ازدادت الدّولة تقلّصا فاضطرب الأغالبة في الامتناع عليهم . ثم خرج الشّيعة وقام بأمرهم كتامة وصنهاجة ، واستولوا على أفريقية والمغرب ، ثم مصر والشّام والحجاز ، وغلبوا على الأدارسة ، وقسموا الدولة دولتين أخريين ، وصارت الدولة العربية ثلاث دول : دولة بني العبّاس بمركز العرب ، وأصلهم ومادّتهم الاسلام ، ودولة بني أمية المجدّدين بالأندلس ملكهم القديم وخلافتهم بالمشرق ، ودولة العبيديّين بأفريقية ومصر والشّام

(1) الأوطان البعيدة .

والحجاز . ولم تزل هذه الدّول إلى أن كان انقراضها متقارباً أو جميعاً .

وكذلك انقسمت دولة بني العباس بدُول أخرى : وكان بالقاصية بنو سلمان فيما وراء النّهر وخراسان ، والعلوية في الدّيلم وطبرستان ، وآل ذلك إلى استيلاء الديلم على العراقين .

ثم جاء السّلجوقية فملكوا جميع ذلك . ثم انقسمت دولتهم أيضاً . بعد الاستفحال كما هو معروف في أخبارهم .

وكذلك اعتبره في دولة صنهاجة بالمغرب وأفريقية ، لما بلغت إلى غايتها أيام باديس بن المنصور ، خرج عليه عمّه حماد واقتطع ممالك المغرب لنفسه ، ما بين جبل أوراس إلى تلمسان وملوية ، واختطّ القلعة بجبل كتامة حيال المسيلة ، ونزلها واستولى على مركزهم أشير بجبل تيطري ، واستحدث ملكاً آخر قسيماً لملك آل باديس ، وبقي آل باديس بالقيروان وما إليها ، ولم يزل ذلك إلى أن انقرض أمرها جميعاً .

وكذلك دولة الموحدّين لما تقلّص ظلها ثار بأفريقية بنو أبي حفص فاستقبلوا بها ، واستحدثوا ملكاً لأعقابهم بنواحيها . ثم لما استفحل أمرهم واستولى على الغاية ، وخرج على الممالك الغربية من أعقابهم الأمير أبو زكريا يحيى ابن السّلطان أبي اسحق ابراهيم رابع خلفائهم ، واستحدثت ملكاً ببجاية وقسنطينة وما إليها ، أورثه بنيه وقسموا به الدولة قسمين ، ثم استولى على كرسي الحضرة بتونس ، ثم انقسم الملك بين أعقابهم ، ثم عاد الاستيلاء فيهم .

وقد ينتهي الانقسام إلى أكثر من دولتين وثلاثة ، وفي غير أهل الملك من قومه كما وقع في ملوك الطوائف بالأندلس ، وملوك العجم بالمشرق ، وفي ملك صنهاجة بأفريقية ، فقد كان لآخر دولتهم في كل حصن من حصون أفريقية ثائر مستقل بأمره .

وهكذا شأن كل دولة لا بد وأن يعرض فيها عوارض الهرم بالتّرف والدعة ، وتقلّص ظلّ الغلب ، فيقتسم من يغلب من رجال دولتها الأمر ، وتتعدد فيها الدّول .

قدمنا ذكر العوارض المؤذنة بالهرم وأسبابه واحداً بعد واحد ، وبيّنا أنها تحدث للدولة بالطّبع ، وأنها كلها أمور طبيعية لها . وإذا كان الهرم طبيعياً في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعيّة ، كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني . والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤ ها ولا ارتفاعها ، لما أنه طبيعي ، والأمور الطبيعية لا تتبدّل . وقد يتنبّه كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة ، فيرى ما نزل بدولتهم من عوارض الهرم ، ويظنّ أنه ممكن الارتفاع ، فيأخذ نفسه بتلافي الدولة ، واصلاح مزاجها عن ذلك الهرم ، ويحسبه أنه لحقها بتقصير مَنْ قبلَه من أهل الدولة وغفلتهم ، وليس كذلك ، فإنها أمور طبيعية للدولة ، والعوائد هي المانعة له من تلافيها . والعوائد منزلة طبيعية أخرى ، فإن من أدرك مثلاً أباه وأكثر أهل بيته يلبسون الحرير والديباج ، ويتحلّون بالذهب في السلاح والمراكب ، ويحتجبون عن النّاس في المجالس والصلوات ، فلا يمكنه مخالفة سلفه في ذلك إلى الخشونة في اللّباس والزّي والاختلاط بالنّاس ، إذ العوائد حينئذ تمنعه وتقبح عليه مرتكبه . ولو فعله لرمي بالجنون والوسواس في الخروج عن العوائد دفعة ، وخُشي عليه عائدة ذلك وعاقبته في سلطانه . وانظر شأن الأنبياء في انكار العوائد ومخالفتها ، لولا التّأييد الآلهي والنّصر السّماوي . وربما تكون العصبية قد ذهبت فتكون الأبّهة تعوض عن موقعها من النّفوس . فإذا أزيلت تلك الأبّهة مع ضعف العصبية تجاسرت الرعايا على الدّولة بذهاب أوهام الأبّهة . فتتدرّع الدولة بتلك الأبّهة ما أمكنها حتى ينقضي الأمر .

وربما يحدث عند آخر الدولة قوة توهم أن الهرم قد ارتفع عنها ويومض ذبالها إماضة الخمود ، كما يقع في الذبال المشتعل فإنه عند مقاربة انطفائه يومض ايماضة توهم أنها اشتعال ، وهي انطفاء .

واعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما : فالأول الشّوكة والعصبية وهو المعبّر عنه بالجند ، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند واقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال . والخلل إذا طرق الدولة طرَقها في هذين الأساسيين . فلنذكّر أولا طَرْق الخلل في الشّوكة والعصبية ، ثم نرجع إلى طروقه في المال والجباية .

أعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها كما قلناه إنما يكون بالعصبية ، وأنه لا بد من عصبية كبرى جامعة للعصائب مستتبعة لها ، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة . فإذا جاءت الدّولةَ طبيعةُ الملك من التّرف وجدع أنوف أهل العصبية ، كان أول ما يجدع أنوف عشيرته وذوي قرباه المقاسمين له في اسم الملك . فيستبد في جدع أنوفهم بما بلغ من سواهم ويأخذهم الترف أيضاً أكثر من سواهم لمكانهم من الملك والعزّ والغلب ، فيحيط بهم هادمان وهما التّرف والقهر .

ثم يصير القهر آخِراً إلى القتل لما يحصل من مرض قلوبهم عند رسوخ الملك لصاحب الأمر ، فيقلب غيرتَه منهم إلى الخوف عن مُلكه ، فيأخذهم بالقتل والاهانة وسلب النّعمة والتّرف الذي تعودوا الكثير منه ، فيهلكون ويقِلُّون وتفسد عصبية صاحب الدولة منهم ، وهي العصبية الكبرى التي كانت تجمع بها العصائب وتستتبعها ، فتنحلّ عروتها ، وتضعف شكيمتها ، ويستبدل عنها بالبطانة[1] من موالي النّعمة وصنائع الاحسان ، ويتّخذ منهم عصبية . إلا أنها ليست مثل تلك الشّدة لفقدان الرّحم والقرابة منها . وقد كنا قدمنا أن شأن العصبية وقوتها إنما هي بالقرابة والرّحم . فينفرد صاحب الدولة عن العشير والأنصار الطبيعية ، ويحسّ بذلك أهل العصائب الأخرى ، فيتجاسرون عليه وعلى بطانته تجاسراً طبيعياً ، فيهلكهم صاحب الدولة ، ويتبعهم بالقتل واحداً بعد واحد . ويقلّد الآخِرُ من أهل الدّولة في ذلك الأولَ ، مع ما يكون قد نزل

(1) المقربين .

بهم من مهلكة الترف الذي قدمنا . فيستولي عليهم الهلاك بالتّرف والقتل ، حتى يخرجوا عن صبغة تلك العصبية ، وينسوا نعرتها وسورتها ويقلّون لذلك ، فتقلّ الحامية التي تنزل بالأطراف والثّغور . فيتجاسر الرّعايا على نقض الدعوة في الأطراف ، ويبادر الخوارج على الدّولة وغيرهم إلى تلك الأطراف ، لما يرجون حينئذ من حصول غرضهم بمبايعة أهل القاصية لهم ، وأمنهم من وصول الحامية اليهم . ولا يزال ذلك يتدرّج ونطاق الدولة يتضايق حتى تصير الخوارج في أقرب الأماكن إلى مركز الدولة ، وبما[1] انقسمت الدولة عند ذلك بدولتين أو ثلاثة على قدر قوّتها في الأصل كما قلناه ، ويقوم بأمرها غير أهل عصبيّتها .

واعتبر هذا في دولة العرب في الاسلام انتهت أولاً إلى الأندلس والهند والصّين . وكان أمر بني أمية نافذاً في جميع العرب بعصبيّة بني عبد مناف ، حتى لقد أمر سلمان بن عبد المالك من دمشق بقتل عبد العزيز بن موسى بن نصير بقرطبة فقتل ولم يُرد أمرُه . ثم تلاشت عصبية بني أمية بما أصابهم من التّرف فانقرضوا . وجاء بنو العباس فانحلّت عصبيّة عبد مناف وتلاشت ، وتجاسر العرب عليهم ، فاستبدّ عليهم أهل القاصية مثل بني الأغلب بأفريقية وأهل الأندلس وغيرهم ، وانقسمت الدولة ، ثم خرج بنو ادريس بالمغرب وقام البربر بأمرهم اذعاناً للعصبيّة التي لهم ، وأمنًا[2] أن تصلهم مقاتلة أو حامية للدولة .

فإذا خرج الدّعاة آخِراً فيتغلّبون على الأطراف والقاصية ، وتحصل لهم هناك دعوة وملك تنقسم به الدّولة . وربما يزيد ذلك متى زادت الدّولة تقلّصاً ، إلى أن ينتهي إلى المركز ، وتضعف البطانة بعد ذلك بما أخذ منها التّرف ، فتهلك وتضمحل وتضعف الدولة المنقسمة كلّها .

وربما طال أمدها بعد ذلك فتستغني عن العصبية بما حصل لها من الصّبغة في النفوس ، وهي صبغة الانقياد والتّسليم منذ السّنين الطويلة . فلا يعقلون إلا

(1) بسبب ما انقسمت إليه الدولة . . .
(2) كانوا في مأمن من ذلك .

التّسليم لصاحب الدولة ، فيستغني بذلك عن قوّة العصائب ، ويكفي صاحبَها ، بما حصّل لها في تمهيد أمرها ، الإجراءُ على الحامية من جندي ومرتزق . ويعضد ذلك ما وقع في النّفوس عامّة من التّسليم ، فلا يكاد أحد أن يتصوّر عصياناً أو خروجاً إلا والجمهور منكرون عليه مخالفون له ، فلا يقدر على التّصدّي لذلك ولو جَهِد جهدَه .

وأما الخلل الذي يتطرّق من جهة المال ، فاعلم أن الدّولة في أولها تكون بدوية كما مر ، فيكون خلق الرّفق بالرّعايا والقصد في النّفقات ، والتّعفّف عن الأموال ، فتتجافى عن الأمعان في الجباية ، والتّحذلق والكيس في جمع الأموال وحسبان العمّال ، ولا داعية حينئذ إلى الاسراف في النّفقة ، فلا تحتاج الدولة إلى كثرة المال . ثم يحصل الاستيلاء ويعظم ، ويستفحل الملك ، فيدعو إلى التّرف ، ويكثر الانفاق بسببه ، فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم ، بل يتعدّى ذلك إلى أهل المصر ، ويدعو ذلك إلى الزّيادة في أعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة . ثم يعظم الترف فيكثر الاسراف في النّفقات ، وينتشر ذلك في الرّعية ، لأن النّاس على دين ملوكها وعوائدها . ويحتاج السّلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البيعات في الأسواق لادرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشّاهد عليهم بالرّفه ، ولما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده . ثم تزيد عوائد التّرف فلا تفي بها المكوس ، وتكون الدولة قد استفحلت في الاستطالة والقهر لمن تحت يدها من الرّعايا ، فتمتدّ أيديهم إلى جمع المال من أموال الرّعايا ، من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال ، بشبهة أو بغير شبهة . ويكون الجند في ذلك الطّور قد تجاسر على الدّولة بما لحقها من الفشل والهرم في العصبية فتتوقع ذلك منهم ، وتداوي بسكينة العطايا وكثرة الانفاق فيهم ، ولا تجد عن ذلك وليجة . ويكون جباة الأموال في الدولة قد عظمت ثروتهم في هذا الطّور بكثرة الجباية وكونها بأيديهم وبما اتّسع لذلك من جاههم ، فتفشو السّعاية فيهم بعضهم من بعض للمنافسة والحقد ، وتعمّهم النّكبات والمصادرات واحد واحداً إلى أن تذهب ثروتهم وتتلاشى أحوالهم ،

ويفقد ما كان للدّولة من الأبّهة والجمال بهم . ثم تتجاوزهم الدّولة إلى أهل الثروة من الرّعايا سواهم ، ويكون الوهن في هذا الطّور قد لحق الشّوكة وضعفت عن الاستطالة والقهر ، فتنصرف سياسة صاحب الدّولة حينئذ إلى مداراة الأمور ببذل المال ،ويراه أرفع من السّيف لقلّة غَنائه[1]. فتعظّم حاجته إلى الأموال ، زيادة على النّفقات وأرزاق الجند ، ويعظم الهرم بالدّولة ويتجاسر عليها أهل النّواحي ، والدّولة تنْحلُّ عراها في كلّ طور من هذه ، إلى أن تفضي إلى الهلاك ، وتتعرّض لاستيلاء الطّلّاب . فإن قصدها طالب انتزعها من أيدي القائمين بها وإلّا بقيت وهي تتلاشى إلى أن تضمحل كالذّبال في السرّاج إذا فني زيته وطفىء .

(1) لقلة فائدته .

قسم الحضارة والاجتماع

12 — عظمة الآثار تدل على عظمة الدول
13 — ضعف المباني عند العرب والبربر
14 — الأسواق والاسعار
15 — الحضارة في بلاد المغرب العربي
16 — تحول الحضارة الى انحلال
17 — ظاهرة الطبقات في المجتمع
18 — ازدهار الصناعة

12 ـ عظمة الآثار تدل على عظمة الدولة :

تعاون العمال وكثرتهم يضاف إليه النظام المحكم أو ما يسميه ابن خلدون « بالهندام » ، هما سبب ما تركته الدول الكبيرة من الآثار العظيمة والمباني الخالدة التي قد تعجز دول أخرى حتى عن هدمها بالرغم من أن الهدم أسهل من البناء .

وبسطاء الناس عندما يقفون أمام هذه الآثار لا يستطيعون تعليلها ، ولا كيف توصلت القوة البشرية العادية إلى تحقيقها ، فيلجؤون إلى الأسباب الخرافية ، ويعتقدون أن تلك الآثار والمباني قد انجزها أناس من البشر لهم أجسام تفوق أجسامنا العادية ، وأنهم عمالقة . ويحرص ابن خلدون على أن يسجل لنا بساطة هذه الأفكار ويرد عليها ، محاولاً أن يدخل إلى عقل قرائه تفكيراً آخر يعلل هذه الظواهر ، تفكيراً علمياً يدعمه بالبراهين السليمة . وقد كان ابن خلدون يرمي في تحليلاته لظواهر الحياة الاجتماعية إلى أن يحقق هذه الغاية ، وهي مقاومة الفكر الخرافي عند مواطنيه وتعويدهم على أخذ الأمور بالمنطق العلمي .

إن آثار الدولة من المباني وغيرها تكون على نسبتها . وذلك أن تشييد المدن

إنما يحصل باجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم ، فإذا كانت الدولة عظيمة متسعة الممالك حشر الفَعَلة من أقطارها ، وجمعت أيديهم على عملها . وربما استعين في ذلك في أكثر الأمر بالهندام[1] الذي يضاعف القوى والقُدَر في حمل أثقال البناء ، لعجز القوة البشرية وضعفها عن ذلك . وربما يتوهم كثير من الناس إذا نظر إلى آثار الأقدمين ومصانعهم العظيمة ، مثل ايوان كسري وأهرام مصر وحنايا المعلقة وشرشال بالمغرب ، إنما كانت بقدرتهم متفرقين أو مجتمعين ، فيتخيل لهم أجساماً تناسب ذلك أعظم من هذه بكثير في طولها وقدرها لتناسب بينها وبين القُدر التي صدرت تلك المباني عنها ، ويغفل عن شأن الهندام ، وما اقتضته في ذلك الصناعة الهندسية .

وكثير من المتغلبين في البلاد يعاين في شأن البناء واستعمال الحيل في نقل الأجرام عند أهل الدولة المعتنين بذلك من العجم ، ما يشهد له بما قلناه عياناً . وأكثر آثار الأقدمين لهذا العهد تسميها العامة عادية نسبة إلى قوم عاد ، لتوهُّمِهم أن مباني عاد ومصانعهم إنما عظمت لعظم أجسامهم وتضاعُفِ قدرهم ، وليس كذلك ، فقد نجد آثاراً كثيرة من آثار الذين تعرف مقادير أجسامهم من الأمم وهي في مثل ذلك العظم أو أعظم ، كايوان كسري ومباني العبيديين من الشيعة بأفريقية ، والصنهاجيين ، وأثرهم بادٍ إلى اليوم في صومعة قلعة بني حماد ، وكذلك بناء الأغالبة في جامع القيروان ، وبناء الموحدين في رباط الفتح . وكذلك الحنايا التي جَلَب إليها أهلُ قرطاجنة الماء في القناة الراكبة عليها ماثلة أيضاً لهذا العهد ، وغير ذلك من المباني والهياكل التي نقلت الينا أخبار أهلها قريباً وبعيداً ، وتيقناً أنهم لم يكونوا بافراط في مقادير أجسامهم ، وإنما هذا رأي ولع به القُصاص .

وقد تكون المباني في عظمها أكثر من القُدر مفردة أو مضاعفة بالهندام ، فيحتاج إلى معاودةِ قُدَرٍ أخرى مثلِها في أزمنة متعاقبة إلى أن تتم ، فيبتدىء الأول

---

(1) أي بالنظام .

منهم بالبناء ويعقبه الثاني والثالث ، وكل واحد منهم قد استكمل شأنه في حشر الفَعَلة وجمع الأيدي حتى يتم القصد من ذلك ويكمل ويكون ماثلاً للعيان ، يظنه من يراه من الآخرين أنه بناء دولة واحدة .

وأكثر المباني العظيمة في الغالب هذا شأنها . ويشهد لذلك أن المباني العظيمة لعهدنا نجد الملك الواحد يشرع في اختطاطها وتأسيسها ، فإذا لم يُتبع أثرُه من بعده من الملوك في اتمامها بقيت بحالها ولم يكمل القصد فيها .

ويشهد لذلك أيضاً أنا نجد آثاراً كثيرة من المباني العظيمة تعجز الدول عن هدمها وتخريبها ، مع أن الهدم أيسر من البناء بكثير ، لأن الهدم رجوع إلى الأصل الذي هو العدم ، والبناء على خلاف الأصل . فإذا وجدنا بناء تضعف قوتنا البشرية عن هدمه مع سهولة الهدم ، علمنا أن القدرة التي أسسته مفرطة القوة ، وأنها ليست أثر دولة واحدة . وهذا مثل ما وقع للعرب في ايوان كسري ، لما اعتزم الرشيد على هدمه وبعث إلى يحيى بن خالد وهو في محبسه يستشيره في ذلك ، فقال : يا أمير المؤمنين لا تفعل واتركه ماثلاً ، يستدل به على عظم ملك آبائك الذين سلبوا الملك لأهل هذا الهيكل . فاتهمه في النصيحة ، وقال أخذته النّعرة للعجم ، والله لأصرعنّه ، وشرع في هدمه وجمع الأيدي عليه ، واتخذ له الفؤوس وحمّاه بالنار ، وصب عليه الخل . حتى اذا أدركه العجز بعد ذلك كله وخاف الفضيحة ، بعث إلى يحيى يستشيره ثانياً في التجافي عن الهدم . فقال يا أمير المؤمنين لا تفعل واستمرّ على ذلك ، لئلا يقال عجز أمير المؤمنين وملك العرب عن هدم مصنع من مصانع العجم . فعرفها الرشيد وأقصر عن هدمه .

وكذلك اتفق للمأمون في هدم الأهرام التي بمصر وجمع الفَعَلَة لهدمها . فانتهوا إلى جو بين الحائط الظاهر وما بعده من الحيطان ، وهنالك كان منتهى هدمهم .

وكذلك حنايا المعلقة إلى هذا العهد تحتاج أهل مدينة تونس إلى انتخاب

الحجارة لبنائهم وتستجيد الصناع حجارة تلك الحنايا فيحاولون هدمها الأيام العديدة ولا يسقط الصغير من جدرانها إلا بعد عصب الريق ، وتجتمع له المحافل المشهورة ، شهدت منها في أيام صباي كثيراً . ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ .

13 ـ ضعف المباني عند العرب والبربر :

إن ضعف المباني وقلة المدن الكبيرة وانعدام الآثار العظيمة في بلاد المغرب العربي ، يعلله ابن خلدون بسببين : الأول أن كلا من العرب والبربر من البدو البعيدين عن مواطن الحضارة ، ومن ثم لم تُتح لهم الفرصة لينقلوا هذه الحضارة عن غيرهم من الأمم ، وحتى عندما تحكمهم أمة متحضرة فقلما يطول الزمن بحكمها حتى ينقلوا عنها هذه الحضارة . ولذلك بقيت مبانيهم أقرب إلى الأكواخ والخيام بل وإلى الغيران في الجبال . وعندما جاءهم الاسلام ـ وهذا هو السبب الثاني ـ لم يشجع أيضاً هذا النوع من الترف ، وإنما سمح فقط بملازمة الاعتدال وعدم الاسراف في البناء إلى درجة البذخ والتبذير ، لأن ذلك كثيراً ما يتم بواسطة أموال المستضعفين الذين لا يتمتعون بشيء من آثار الحضارة حتى وإن وجدت في بلادهم ، وإنما هي تكون دائماً من نصيب الأقلية الحاكمة المستغلة . ثم إن عدم استقرار الدول في بلاد المغرب كان في الغالب قصير العمر لا يمكن الدولة من أن تصل إلى العظمة التي تحقق آثار الحضارة .

إن أقطار إفريقية والمغرب كانت للبربر منذ آلاف من السنين قبل الاسلام ، وكان عمرانها كله بدوياً ، ولم تستمر فيهم الحضارة حتى تستكمل أحوالها . والدول التي ملكتهم من الافرنجة والعرب لم يطل أمد ملكهم فيهم حتى ترسخ الحضارة منها . فلم تزل عوائد البداوة وشؤونها ، فكانوا إليها أقرب ، فلم تكثر مبانيهم . وأيضاً فالصنائع بعيدة عن البربر ، لأنهم أعرق في البدو ، والصنائع من توابع الحضارة ، وإنما تتم المباني بها ، فلا بد من الحذق في تعلمها ، فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوف إلى المباني فضلاً عن

المدن . وأيضاً فهم أهل عصبيات وأنساب ، لا يخلو عن ذلك جمع منهم ، والأنساب والعصبية أجنح إلى البدو . وإنما يدعو إلى المدن الدعةُ والسكون ويصير ساكنها عيالاً على حاميتها . فتجد أهل البدو لذلك يستنكفون عن سكني المدينة أو الاقامة بها ، ولا يدعو إلى ذلك إلا الترف والغنى ، وقليل ما هو في الناس .

فلذلك كان عمران إفريقية والمغرب كله أو أكثره بدوياً أهل خيام وظواعن وقياطن وكنن في الجبال ، وكان عمران بلاد العجم كله أو أكثره قرى وأمصاراً من بلاد الأندلس والشام ومصر وعراق العجم وأمثالها ، لأن العجم في الغالب ليسوا بأهل أنساب يحافظون عليها ويتناغون[1] في صراحتها والتحامها إلا في الأقل . وأكثر ما يكون سكني البدو لأهل الأنساب ، لأن لحمة النسب أقرب وأشد ، فتكون عصبيته كذلك ، وتنزع بصاحبها إلى سكني البدو والتجافي عن المصر الذي يذهب بالبسالة ويصيره عيالاً على غيره . . .

. . . والعرب أيضاً أعرق في البدو وأبعد عن الصنائع . وأيضاً فكان الدين أول الأمر مانعاً من المغالاة في البنيان والاسراف فيه ، كما عهد لهم عمر حين استأذنوه في بناء الكوفة بالحجارة ، وقد وقع الحريق في القصب الذي كانوا بنوا من قبل ، فقال افعلوا ولا يزيدن أحد على ثلاثة أبيات ، ولا تطاولوا في البنيان ، والزموا السُّنَّةَ تلزمكم الدولة . وعهد إلى الوفد ، وتقدم إلى الناس أن لا يرفعوا بنياناً فوق القدر . قالوا وما القدر ؟ قال ما لا يقربكم من السرف ولا يخرجكم عن القصد .

فلما بعد العهد بالدين والتحرج في مثال هذه المقاصد ، وغلبت طبيعة الملك والترف ، واستخدم العرب أمة الفرس وأخذوا عنهم الصنائع والمباني ، ودعتهم اليها أحوال الدعة والترف ، فحينئذ شيدوا المباني والمصانع ، وكان عهد ذلك قريباً بانقراض الدولة ، ولم ينفسح الأمد لكثرة البناء واختطاط المدن

---

(1) يتنافسون .

والأمصار إلّا قليلاً . وليس كذلك غيرهم من الأمم . فالفرس طالت مدتهم آلافاً من السنين ، وكذلك القبط والنبط والروم ، وكذلك العرب الأولى من عاد وثمود والعمالقة والتبابعة طالت آمادهم ورسخت الصنائع فيهم ، فكانت مبانيهم وهياكلهم أكثر عدداً وأبقى على الأيام أثراً . واستبصر في هذا تجده كما قلت لك . والله وارث الأرض ومن عليها .

14 ـ الأسواق والأسعار :

هنا نكتشف ابن خلدون آخر ، وهو رجل الاقتصاد ، يكلمنا عن الانتاج ووسائله ، والسلع وكثرتها أو قلتها ، وعودة ذلك على مشكلة الأسعار . وهو هنا يعتبر أول مكتشف لقانون العرض والطلب أو لما يسمى كذلك في علم الاقتصاد الحديث : أي كلما كثر الطلب على سلعة من السلع وقل وجودها أو عرضها في السوق ، كلما ارتفع سعرها . وكلما كثرت في السوق وقل طلبها كلما انخفض سعرها .

كما يعرض لقوانين أخرى في الاقتصاد تتعلق بالضروري والكمالي من السلع ، ووفرة المنتوج في العمران المتسع والمدن الكبيرة ، وقلتها في القرى الصغيرة ، وإلى التنافس وما يعود به على الأسواق من وفرة ، وإلى ما تمارسه الدولة من الضرائب و « المكوس » على البضائع التي تدخل السوق ، وكيف يدخل التجار هذه الضرائب في السعر الأصلي للبضاعة . وهو في أثناء كل ذلك يصور جانباً من الحياة الاقتصادية والقوانين التي تتحكم فيها .

أعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس ، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلا والبصل والثوم وأشباهه ، ومنها الحاجي[1] والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني . فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من

---

(1) ما قد يحتاجه الانسان دون أن يضطر إليه اضطراراً .

القوت وما في معناه ، وغلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها . وإذا قلّ ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس .

والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت ، فتتوفر الدواعي على إتخاذها ، اذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته فيعم اتخاذُها أهلَ المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه ، لا بد من ذلك . وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلّة[1] كثيرين من أهل ذلك المصر ، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك ، فترخص أسعارها في الغالب ، إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية . ولولا احتكار الناس لها لما يتوقّع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران . وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها ، فإنها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ، ولا الكثير منهم . ثم أن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ، فتزدحم أهل الأغراض ، فيبذل أهل الرّفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء ، لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم ، فيقع فيها الغلاء كما تراه .

وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة : الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه ، والثاني اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنهم ، فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها ، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم ، وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك .

(1) الحاجة الضرورية للحياة .

وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها ، وما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت ، فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه ، فيعز وجوده لديهم ، ويغلو ثمنه . وأما مرافقهم فلا تدعو إليها أيضاً حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال ، فلا تنفق لديهم سوقه ، فيختص بالرخص في سعره .

وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر . ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية ، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة ، وكثرتها في الأمصار لا سيما في آخر الدولة . وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ، ويحافظ على ذلك في أسعارها . كما وقع لأهل الأندلس في آخر دولتهم وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى ساحل البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النّكدة النبات ، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة ، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم ، واختص قطر الأندلس بالغلاء . ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في الأندلس أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم ، وليس كذلك ، فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه ، وقلّ أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدّان أو مزرعة أو فلح إلا قليل من أهل الصناعات والمهن أو الطارئين على الوطن من الغزاة المجاهدين . وإنما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه . ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة في الفلح مع كثرته عموماً ، فصار ذلك سبباً لرخص الأقوات ببلدهم .

15 ـ الحضارة في بلاد المغرب العربي :

يعتبر ابن خلدون أن بلاد المغرب العربي من أضعف البلاد العربية حظاً

في الحضارة . ويعلل ذلك بأن هذه البلاد لم ترسخ فيها دولة مستقرة مدة كافية تتمكن فيها من البناء الحضاري الذي لا يستقيم إلا بطول الأمد من العمل المتواصل واكتساب المهارات المتنوعة .

وهذا ما تتفوق فيه بلدان المشرق على المغرب ، وخاصة مصر وسوريا والعراق ، وذلك لتوالي الحضارات على هذه المناطق قبل الاسلام وبعده . أما بلاد المغرب فلم تعرف من مظاهر الحضارة الحقيقية إلا ما اكتسبته بعض مناطقها من هجرات الأندلسيين بعد جلائهم من اسبانيا . وغير هذه المناطق ظلت على تأخرها وبداوتها وخاصة منها تلك التي غزتها قبائل بني هلال ، والمناطق الجبلية التي يعيش فيها البربر منعزلين عن الاختلاط بأقوام آخرين أحسن منهم تمدنا ، وظلوا على عزلتهم قبل الاسلام وبعده . وحتى المناطق التي أتيح لها أن تكتسب حظا من الحضارة سرعان ما عادت بعد وقت قصير إلى ما كانت عليه من البداوة والخشونة .

إن الحضارة هي أحوال عادية زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرّفه[1] وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر . وتقع فيها عند كثرة التفنن في أنواعها وأصنافها ، فتكون بمنزلة الصنائع . ويحتاج كل صنف منها إلى القَوَمة[2] عليه والمهرة فيه . وبقدر ما يتزايد من أصنافها تتزايد أهل صناعتها ، ويتلوّن ذلك الجيل بها . ومتى اتصلت الأيام وتعاقبت تلك الصناعات حذق أولئك الصناع في صناعتهم ، ومهروا في معرفتها . وانفساح أمدها وتكرير أمثالها تزيدها استحكاماً ورسوخاً . وأكثر ما يقع ذلك في الأمصار[3] لاستبحار العمران وكثرة الرّفه في أهلها . وذلك كله انما يجيء من قبل الدولة . لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها

(1) الرفاهية .
(2) القائمين عليه .
(3) العواصم والمدن الكبيرة .

ورجالها ، وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال . فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم فيمن تعلق بهم من أهل المصر ، وهم الأكثر . فتعظم لذلك ثروتهم ، ويكثر غناهم ، وتتزايد عوائد الترف ومذاهبه ، وتستحكم لديهم الصنائع في سائر فنونه . وهذه هي الحضارة .

ولهذا تجد الأمصار التي في القاصية ولو كانت موفورة العمران تغلب عليها أحوال البداوة وتبعد عن الحضارة في جميع مذاهبها ، بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مركز الدولة ومقرها . وما ذاك إلا لمجاورة السلطان لهم وفيض أمواله فيهم ، كالماء يخضر ما قرب منه فما قرب من الأرض إلى أن ينتهي إلى الجفوف على البعد . إن السلطان والدولة سوق للأمة . فالبضائع كلها موجودة في السوق وما قرب منه ، وإذا بعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة .

ثم أنه إذا اتصلت تلك الدولة وتعاقب ملوكها في ذلك المصر واحداً بعد واحد استحكمت الحضارة فيهم وزادت رسوخاً .

لقد رسخت الحضارة وعوائدها في الشام ومن دولة الروم ستمائة سنة ، فكانوا في غاية الحضارة . وكذلك أيضاً القبط دام ملكهم في الخليقة ثلاثة آلاف من السنين ، فرسخت عوائد الحضارة في بلدهم مصر . وأعقبهم بها ملك اليونان والروم ثم ملك الاسلام الناسخ للكل . فلم تزل عوائد الحضارة بها متصلة . وكذلك أيضاً رسخت عوائد الحضارة باليمن لاتصال دولة العرب بها منذ عهد العمالقة والتبابعة آلافاً من السنين ، وأعقبهم ملك مصر . وكذلك الحضارة بالعراق لاتصال دولة النبط والفرس بها من لدن الكلدانيين والكسروية والعرب بعدهم آلافاً من السنين . فلم يكن على وجه الأرض لهذا العهد أحضر من أهل الشام والعراق ومصر .

وكذا أيضاً رسخت عوائد الحضارة واستحكمت بالأندلس لاتصال الدولة العظيمة فيها للقبط . ثم ما أعقبها من ملك بني أمية ، وكلتا الدولتين عظيمة ، فاتصلت فيها عوائد الحضارة واستحكمت .

وأما افريقية والمغرب[1] فلم يكن بها قبل الاسلام ملك ضخم . إنما قطع الروم الافرنجة إلى افريقية البحر وملكوا الساحل ، وكانت طاعة البربر أهل الضاحية لهم طاعة غير مستحكمة ، فكانوا منعزلين في الجبال . وأهل المغرب لم تتحكَّم فيهم دولة ، وإنما كانوا يبعثون بطاعتهم إلى القبط من وراء البحر . ولما جاء الله بالاسلام وملك العرب إفريقية والمغرب لم يلبث فيهم ملك العرب إلا قليلاً أول الاسلام ، وكانوا لذلك العهد في طور البداوة ، ومن استقر منهم بافريقية والمغرب لم يجد بهما من الحضارة ما يقلد فيه من سلفه ، إذ كانوا برابر منغمسين في البداوة . ثم انتقض برابرة المغرب ولم يكن من العرب فيه كثير عدد . وبقيت افريقية[2] للأغالبة ومن إليهم من العرب فكان لهم من الحضارة بعض الشيء بما حصل لهم من ترف الملك ونعيمه ، وكثرة عمران القيروان . وورث ذلك عنهم كتامة ثم صنهاجة من بعدهم ، وذلك كله قليل لم يبلغ أربعمائة سنة . وانصرمت دولتهم واستحالت صبغة الحضارة لأنها كانت غير مستحكمة . وتغلب بدو العرب الهلاليين عليها وخربوها ، وبقي أثر خفي من حضارة العمران فيها . وإلى هذا العهد يؤنس فيمن سلف له بالقلعة أو القيروان أو المهدية سلف ، فتجد له من الحضارة في شؤون منزله وعوائد أحواله آثاراً ملتبسة بغيرها يميزها الحضري البصير بها . وكذا في أكثر أمصار افريقية . وليس ذلك في المغرب وأمصاره لرسوخ الدولة بافريقية أكثر أمداً منذ عهد الأغالبة والشيعة وصنهاجة . وأما المغرب فانتقل إليه منذ دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة ، واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على بلاد الأندلس ، وانتقل الكثير من أهلها إليهم طوعاً وكرهاً ، وكانت من اتساع النطاق ما علمت ، فكان فيها حظ صالح من الحضارة واستحكامها ، ومعظمها من أهل الأندلس . ثم انتقل أهل شرق الأندلس

(1) ما نسميه اليوم بشمال إفريقية أو المغرب العربي .
(2) تونس .
(3) قلعة بني حماد .

عندما أجلاهم النصارى إلى افريقية فأبقوا فيها وبأمصارها من الحضارة آثاراً ، ومعظمها بتونس امتزجت بحضارة مصر ، وما ينقله المسافرون من عوائدها . فكان بذلك للمغرب وافريقية حظ صالح من الحضارة عفّى عليه الخلاء ، ورجع على أعقابه ، وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة . وعلى كل حال فآثار الحضارة بافريقية أكثر منها بالمغرب وأمصاره ، لما تداول فيها من الدول السالفة أكثر من المغرب ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم .

16 ـ تحول الحضارة إلى انحلال :

يبدو هنا ابن خلدون ، وكأن جان جاك روسو الذي جاء بعده بأربعة قرون ، مجرد تلميذ من تلاميذه . إنه في هذه الفقرات المتسلسلة المتدفقة يعبر فيها عن كل ما يشعر به من احتقار وسخط على آثار الحضارة وما تمسخ به أهلها من الترف والتفسخ والانحلال المادي والخلقي . وشر ما في هذه الآثار السيئة أن المجتمع الذي تتغلغل فيه لا يستطيع أن يقاومها أو يتخلص منها . ولذلك يشبه ابن خلدون الدولة التي تصل هذه المرحلة (وكثيراً ما يبدأ التفسخ برجال الدولة في الأعلى ثم ينزل إلى الطبقات المتصلة بهم إلى أن يعم سائر الطبقات المترفة ولا ينجو منه إلا الفقراء الذين لا يجدون إليه سبيلاً) يشبهها بالكائن الحيواني الذي استنفد كل قوته في عمر الشباب وشطر من عمر نضجه ثم يدخل عمر الشيخوخة التي لا يبقى فيها من فضائله شيء .

وقد استنتج أحد الدارسين الأوربيين لابن خلدون من رأيه هذا في الحضر والحضارة ، أنه يعتبرهم مسؤولين عن ضياع الدولة في أمواج ترفهم وتفسخهم .

إن الدولة والملك صورة الخليقة والعمران ، وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال ، وأموال الجباية عائدة عليهم ، ويسارهم في الغالب من أسواقهم ومتاجرهم . وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت

فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه ، فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء . فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا ، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة . وأصله كله العمران وكثرته .

قد بيّنا لك فيما سلف أن الملك والدولة غاية للعصبية ، وأن الحضارة غاية للبداوة ، وأن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقة له عمر محسوس ، كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمراً محسوساً . وتبين في المعقول والمنقول أن الأربعين للانسان غاية في تزايد قواه ونموها ، وأنه اذا بلغ سن الأربعين وقفت الطبيعة عن أثر النشوء والنمو برهة ، ثم تأخذ بعد ذلك في الانحطاط . فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضاً كذلك . لأنه غاية لا مزيد وراءها . وذلك أن الترف والنعمة اذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها . والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف واستجادة أحواله ، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية ولسائر أحوال المنزل . وللتأنق في كل واحد من هذه صنائع كثيرة لا يحتاج إليها عند البداوة وعدم التأنق فيها . وإذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تَبِعه طاعة الشهوات ، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها : أما دينها فلاستحكام صبغة العوائد التي يعسر نزعها ، وأما دنياها فلكثرة الحاجات والمؤونات التي تطالب بها العوائد ويعجز الكسب عن الوفاء بها .

وبيانه أن المصر بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله . والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران ، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل . وقد كنا قدمنا أن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته ثم تزيدها المكوس[1] غلاء لأن الحضارة انما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها

(1) ضرائب تفرضها الدولة على المبيعات في الأسواق .

وهو زمن وضع المكوس في الدولة لكثرة خرجها حينئذ ، والمكوس تعود على البياعات بالغلاء ، لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤونة أنفسهم ، فيكون المَكْس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها ، فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف ، ولا يجدون وليجة[1] عن ذلك ، لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها ، وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الاملاق[2] والخصاصة ويغلب عليهم الفقر ، فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة . وداعية ذلك كله افراط الحضارة والترف ، وهذه مفسدات في المدينة على العموم في الأسواق والعمران .

وأما فساد اهلها في ذاتهم واحداً واحداً على الخصوص فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها. فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفه والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه ، وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له . فتجدهم أجرياء[3] على الكذب والمقامرة والغش والسرقة والفجور في الإيمان والربا في البياعات . ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه واطِّراح الحشمة في الخوض فيه ، حتى بين الأقارب وذوي المحارم الذين تقتضي البداوة الحياء منهم في الاقذاع بذلك . وتجدهم أيضاً أبصر بالمكر والخديعة ، يدفعون بذلك ما عساه ينالهم من القهر ، وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح ، حتى يصير ذلك عادة وخلقاً لأكثرهم إلا من عصمه الله . ويموج بحر المدينة بالسِّفْلة من أهل الأخلاق الذميمة ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة وولدانهم ، ممن أُهمِل عن التأديب ، وغلَب عليه خُلُق الجواري ، وإن كانوا أهل أنساب وبيوتات . وذلك أن الناس بشر متماثلون ، وإنما تفاضلوا وتميزوا

(1) لا يجدون مهرباً مما تعودوا عليه واصبحوا له مستعبدين .
(2) يقعون في الفقر من كثرة النفقات في وسائل الترف .
(3) يتجرؤ ون على الكذب .

بالخُلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل . فمن استحكمت فيه صبغة الرذائل بأي وجه كان ، وفسد خلق الخير فيه ، لم ينفعه زكاء نسبه ولا طيب منبته . ولهذا تجد كثيراً من أعقاب البيوت وذوي الأحساب والأصالة وأهل الدول منطرحين في الغُمار[1] منتحلين للحِرف الدنية في معاشهم بما فسد من أخلاقهم ، وما تلونوا به من صبغة الشر .

وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمّرناها تدميراً ﴾ . ووجهه أن مكاسبهم حينئذ لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها ، فلا تستقيم أحوالهم . وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً اختل نظام المدينة وخربت .

ومن مفاسد الحضارة الانهماك في الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف ، فيقع التفنن في شهوات البطن من المآكل والملاذ ويتبع ذلك التفنن في شهوات الفرج بأنواع المناكح من الزنا واللواط فيفضي ذلك إلى فساد النوع بواسطة اختلاط الأنساب كما في الزنا ، فتفقد الشفقة الطبيعية على البنين والقيامُ عليهم فيهلكون ، ويؤدي ذلك إلى انقطاع النوع .

فافهم ذلك واعتبر به أن غاية العمران هي الحضارة والترف وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات .

بل نقول أن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد . لأن الانسان إنما هو انسان باقتداره على جلب منافعه ودفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك . والحضري لا يقدر على مباشرة حاجاته ، إما عجزاً لما حصل له من الدعة ، أو ترفعاً لما حصل له من المرْبَى في النعيم والترف ، وكلا الأمرين ذميم . وكذلك لا يقدر على دفع المضار بما فقد من خلق البأس بالترف ، فهو

(1) العاديين والمغمورين من الناس .

لذلك عيال على الحامية التي تدافع عنه . ثم هو فاسد أيضاً في دينه غالباً ، بما أفسدت منه العوائد وطاعتها وما تلوثت به النفس في ملكاتها كما قررناه ، إلا في الأقل النادر . وإذا فسد الانسان في قدرته ثم في أخلاقه ودينه فقد فسدت انسانيته وصار مسخاً على الحقيقة . وبهذا الاعتبار كان الذين يتقربون في جند السلطان إلى البداوة والخشونة أنفع من الذين يربون على الحضارة وخلقها . وهذا موجود في كل دولة .

17 ـ ظاهرة الطبقات في المجتمع :

ظاهرة الطبقات في المجتمع تعتبر ايضاً من مكتشفات ابن خلدون الاجتماعية من حيث التحليل واستنباط القوانين الاجتماعية التي تكون هذه الظاهرة ، والعلاقات القائمة بيت مختلف الطبقات ، وموقف السلطة ، وما تتميز به كل طبقة عن الأخرى من حيث المكاسب المعنوية أو المادية .

وأهم هذه الطبقات من حيث السلم الاجتماعي هي طبقة أصحاب الجاه . والجاه كلمة تكاد تصبح بلا معنى في عصرنا الحاضر لأنها تلخص مجموعة من الصفات المادية والمعنوية والسياسية التي قل أن تجتمع في طبقة واحدة . إن الجاه هو سلطة معنوية وسياسية قبل كل شيء ويتمتع أصحابه بمكانة خاصة لدى السلطة ، وبسلطة معنوية أيضاً . على أن هذا لا يعني أنهم أيضاً أصحاب سلطة أخلاقية في مجتمعهم ، إذ هم في الغالب يستمدون سلطتهم من مكانتهم التي يحتلونها بالتقرب من السلطة الحاكمة ، وغالباً أيضاً ما يكون تقربهم هذا بواسطة التزلف والانتهازية والتملق . وهم لذلك طبقة لا تتمتع باحترام المثقفين مثلاً أو ذوي العزة والشرف في قومهم .

كل طبقة من طباق آهل العمران من مدينة أو اقليم لها قدرة على من دونها من الطباق ، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه ، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه . والجاه

على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش ، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه . فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشىء عنه كذلك ، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله . وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهباً وآيباً في تنميته كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب ، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم ، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ، ولا تسرع إليهم ثروة ، وإنما يرمّقون العيش ترميقاً[1] ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة . وإذا تقرر ذلك وأن الجاه متفرع وأن السعادة والخير مقترنان بحصوله ، علمت أن بذله وافادته من أعظم النعم وأجلها ، وأن باذله من أجلّ المنعمين . وإنما يبذله لمن تحت يديه فيكو، بذله بيد عالية وعزة ، فيحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق كما يسأل أهل العز والملوك ، وإلا فيتعذر حصوله . فلذلك قلنا أن الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المحصّل للسعادة والكسب ، وأن أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا التملق . ولهذا نجد الكثير ممن يتخلق بالترفع والشمم لا يحصل لهم غرض الجاه فيقتصرون في التكسب على أعمالهم ، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة .

واعلم أن هذا الكبر والترفع إنما يحصل من توهم الكمال ، وأن الناس يحتاجون إلى بضاعته من علم أو صناعة ، كالعالم المتبحر في علمه ، أو الكاتب المجيد في كتابته ، أو الشاعر البليغ في شعره.، وكل محسن في صناعته يتوهم أن الناس محتاجون لما بيده ، فيحدث له ترفع عليهم بذلك : وكذا يتوهم أهل الأنساب ، ممن كان في آبائه ملك أو عالم مشهور أو كامل في طور ، يعتبرون بما رأوه أو سمعوه من حال آبائهم في المدينة .

وتجد هؤلاء الأصناف كلهم مترفعين لا يخضعون لصاحب الجاه ولا يتملقون لمن هو أعلى منهم ، ويستصغرون من سواهم لاعتقادهم الفضل على

---

(1) ما يسد الرمق ويحفظ الحياة لا أكثر .

الناس . فيستنكف أحدهم عن الخضوع ولو كان للمَلِك ويعده مذلة وهوانا وسفها ، ويحاسب الناس في معاملتهم اياه بمقدار ما يتوهم في نفسه ، ويحقد على من قصر له في شيء مما يتوهمه من ذلك . ويحصل له المقت من الناس لما في طباع البشر من التأله ، وقلَّ أن يُسلِّم أحد منهم لأحد في الكمال والترفع عليه ، إلا أن يكون ذلك بنوع من القهر والغلبة والاستطالة ،ومن هذا اشتهر بين الناس أن الكامل في المعرفة محروم من الحظ ، وأنه قد حوسب بما رزق من المعرفة واقتطع له ذلك من الحظ ، وهذا معناه . ومن خلق لشيء يسّر له .

ولقد يقع في الدولة اضطراب في المراتب من أجل هذا الخلق ويرتفع فيها كثير من السِّفْلة وينزل كثير من العِلْية بسبب ذلك . وذلك أن الدول اذا بلغت نهايتها من التغلب والاستيلاء انفرد منها منبت الملك بملكهم وسلطانهم ، ويئس مَن سواهم مِن ذلك ، وإنما صاروا في مراتب دون مرتبة الملك وتحت يد السلطان وكأنهم خَدَم له . فإذا استمرت الدولة وشمخ الملك تساوى حينئذ في المنزلة عند السلطان كل من انتمى إلى خدمته وتقرب إليه بنصيحة ، واصطنعه السلطان في كثير من مهماته . فتجد كثيراً من السُّوقَة يسعى في التقرب من السلطان بجده ونصحه ، ويتزلف إليه بوجوه خدمته ، ويستعين على ذلك بعظيم من الخضوع والتملق له ولحاشيته وأهل نسبه ، حتى يرسخ قدمه معهم ، وينظمه السلطان في جملته ، فيحصل له بذلك حظ عظيم من السعادة ، وينتظم في عدد أهل الدولة ، وناشئة[1] الدولة حينئذ من أبناء قومها الذين ذللوا صعابها ومهدوا أكنافها معتزون بما كان لآبائهم في ذلك من الآثار ، تشمخ به نفوسهم على السلطان ويعتدُّون بآثاره ويجرون في مضمار الدالة بسببه فيمقتهم السلطان لذلك ويباعدهم ، ويميل إلى هؤلاء المصطنعين الذين لا يعتدُّون بقديم ، ولا

---

(1) الذين شاركوا الملك في إقامة الدولة من قومه تكون لهم عزة في النفس ، لا يتملقون الملك مثل المتزلف الأجنبي ، فتحصل بسبب ذلك جفوة بينهم وبينه .

يذهبون إلى دالّة ولا ترفع ، إنما دأبهم الخضوع له والتملق والاعتمال في غرضه متى ذهب إليه ، فيتسع جاههم ، وتعلو منازلهم ، وتنصرف إليهم الوجوه والخواطر ، بما يحصل لهم من قبل السلطان والمكانة عنده ، ويبقى ناشئة الدولة فيما هم فيه من الترفع والاعتداد بالقديم ، لا يزيدهم ذلك إلّا بعداً من السلطان ومقتاً وايثاراً لهؤلاء المصطنعين عليهم ، إلى أن تنقرض الدولة . وهذا أمر طبيعي في الدولة . ومنه جاء شأن المصطنعين في الغالب .

وأهل الصنائع الدينية[1] لا تضطر إليهم عامة الخلق ، وإنما يحتاج إلى ما عندهم الخواص ممن أقبل على دينه ، وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات فليس على وجه الاضطرار والعموم ، فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر . وإنما يهتم باقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له من النظر في المصالح ، فيُقسِّم لهم حظاً من الرزق على نسبة الحاجة إليهم على النحو الذي قررناه ، لا يساويهم بأهل الشوكة ولا بأهل الصنائع ، من حيث الدين والمراسم الشرعية ، لكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران ، فلا يصح في قسمهم إلا القليل . وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم ، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدرون به الرزق ، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك ، لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن ، بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم ، فهم بمعزل عن ذلك . فلذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب . ولقد باحثت بعض الفضلاء فأنكر ذلك عليّ ، فوقع بيدي أوراق مخرّقة من حسابات الدواوين بدار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخرج ، وكان فيما طالعت فيه أرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين فوقفته عليه ، وعلم منه صحة ما قلته ورجع إليه ، وقضينا العجب من أسرار الله في خلقه وحكمته في عوالمه .

---

(1) رجال الدين يعتبرون من الطبقات التي يحتاج إليهم الناس عادة في حياتهم المادية . وحتى الدولة تغطيهم من الرزق بقدر حاجتها إليهم . فيعتبرون من الطبقات الفقيرة في المجتمع .

18 - ازدهار الصناعة

القيمة التي أولاها ابن خلدون للصناعات وتعلمها ونصيب الدول منها دليل على أنه كان يعتبرها أكبر معيان وأدقه لتقدم الامة . فهو يتتبع مراحلها منذ مرحلة التعلم - الذي يعطي فيه رأيا لا يختلف عن رأينا اليوم وهو التعلم الحسي التجريبي لا النظري - الى قمة ما تتوصل اليه الامة من التفنن في الصنائع وتنويعها وتعميمها . والصناعة تزدهر في المجتمعات المتقدمة وتنحط او تكون هزيلة بدائية في المجتمعات القليلة الحظ من الثقافة واستبحار العمران .

وهو يقارن بين ما بلغته كل من الاندلس ومصر والعراق وسوريا من ناحية ، وما بلغته بلاد المغرب العربي من ناحية أخرى ، فيجد بلادنا أفقر في الصنائع وتنوعها ومستواتها في مختلف الميادين من المباني والملابس والمآكل والاثاث والاواني . وفي كل هذه الصناعات لم تبلغ بلاد المغرب العربي الا درجة بدائية تقصر كثيرا عن الجودة والفن . ويرجع سبب ذلك إلى بداوة السكان من عرب وبربر معا ، وعدم اختلاطهما بالامم المتحضرة ، مثلما استفاد العرب والبربر في الاندلس من حضارة القبط في اسبانيا أو الفرس في العراق او الفراعنة في مصر .

اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري : ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل . لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة ، والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرُّرِه مرة بعد أخرى ، حتى ترسخ صورته ، وعلى نسبة الأصل تكون الملكة . ونقل المعاينة أوعب وأتم من نقل الخبر والعلم ، فالملكة الحاصلة عنه أكمل وأرسخ من الملكة الحاصلة عن الخبر . وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته .

ثم أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب ، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات ، والمركب هو الذي يكون للكماليات . والمتقدم منها في التعليم

هو البسيط لبساطته أولا لأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله ، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد له اذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الاّ البسيط . فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل .

وتنقسم الصنائع أيضا : إلى ما يختص بأمر المعاش ضروريا كان أو غير ضروري ، وإلى ما يختص بالأفكار التي هي خاصية الانسان من العلوم والسياسة . ومن الأول الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها ، ومن الثاني الوراقة ، وهي معاناة الكتب بالانتساخ والتجليد ، والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك ، ومن الثالث الجندية وأمثالها .

والسبب في ذلك أن الناس ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة انما همهم في الضروري من المعاش ، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها . فاذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفَت بالضروري وزادت عليه ، صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش . ثم أن الصنائع والعلوم انما هي للانسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات ، والقوت له من حيث الحيوانية والغذائية ، فهو مقدم لضروريته على العلوم والصنائع ، وهي متأخرة عن الضروري . وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ ، واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة . وأما العمران البدوي أو القليل فلا يحتاج من الصنائع الا البسيط ، خاصة المستعمل في الضروريات من نجار أو حداد أو خياط أو حائك أو جزار . واذا وجدت هذه بعد فلا توجد فيه كاملة ولا مستجادة ، وانما يوجد منها بمقدار الضرورة ،

اذ هي كلها وسائل إلى غيرها وليست مقصودة لذاتها .

واذا زخر بحر العمران وطُلِبت فيه الكمالات ، كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها ، فكملت بجميع متمِمّاتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعو اليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك . وقد تنتهي هذه الأصناف اذا استبحر العمران إلى أن يوجد منها كثير من الكمالات ، والتأنق فيها في الغاية ، وتكون من وجوه المعاش في المصر لمنتحلها ، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال ، لما يدعو اليه الترف في المدينة مثل الدهّان والحمامي والطباخ والهرّاس ومعلم الغناء والرقص وقرع الطبول على التوقيع ، ومثل الوراقين الذين يعانون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها ، فإن هذه الصناعة انما يدعو اليها الترف في المدينة من الاشتغال بالأمور الفكرية وأمثال ذلك . وقد تخرج عن[1] الحد اذا كان العمران خارجا عن الحد ، كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العُجْم والحُمُر الإنسية ، ويتخيل أشياء من العجائب بايهام قلب الأعيان ، وتعليم الحُداء والرقص والمشي على الخيوط في الهواء ، ورفع الأثقال من الحيوان والحجارة ، وغير ذلك من الصنائع التي لا توجد عندنا بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ عمران مصر والقاهرة . أدام الله عمرانها بالمسلمين .

والسبب في ذلك ظاهر وهو أن هذه كلها عوائد للعمران . والعوائد إنما ترسخ بكثرة التكرار وطول الأمد فتستحكم صبغة ذلك وترسخ في الأجيال ، واذا استحكمت الصبغة عسر نزعها . ولهذا نجد في الأمصار التي كانت استبحرت في الحضارة لّما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ليست في غيرها من الأمصار المستحدثة العمران ، ولو بلغت مبالغها في الوفور والكثرة . وما ذاك الا لأن أحوال تلك القديمة العمران مستحكمة راسخة بطول الأحقاب وتداول الأحوال وتكررها ، وهذه لم تبلغ الغاية بعد .

---

(1) يقصد الحد الادنى من الاتقان ، والبلوغ الى المهارة والتفنن

وهذا كالحال في الأندلس لهذا العهد : فانا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة وأحوالها مستحكمة راسخة في جميع ما تدعو اليه عوائد أمصارها ، كالمباني والطبخ وأصناف الغناء واللهو من الآلات والأوتار والرقص وتنضيد الفرش في القصور ، وحسن الترتيب والأوضاع في البناء ، وصوغ الآنية من المعادن والخزف وجمع المواعين ، واقامة الولائم والأعراس : وسائر الصنائع التي يدعو اليها الترف وعوائده . فنجدهم أقوم عليها وأبصر بها ، ونجد صنائعها مستحكمة لديهم . فهم على حصة موفورة من ذلك ، وحظ متميز بين جميع الأمصار ، وإن كان عمرانها قد تناقض . وما ذاك الا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيهم برسوخ الدولة الأموية ، وما قبلها من دولة القبط، وما بعدها من دولة الطوائف إلى هلم جرا . فبلغت الحضارة فيها مبلغا لم تبلغه في قطر ، الا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضا ، لطول آماد الدول فيها ، فاستحكمت فيها الصنائع وكملت جميع أصنافها على الاستجادة والتنميق ، وبقيت صبغتها ثابتة في ذلك العمران ، لا تفارقه إلى أن ينتقض بالكلية ، حال الصبغ اذا رسخ في الثوب .

وكذا أيضا حال تونس فيما حصل فيها بالحضارة من الدول الصنهاجية والموحدين من بعدهم ، وما استكمل لها في ذلك من الصنائع في سائر الأحوال، وإن كان ذلك دون الأندلس. الا أنه متضاعف برسوم منها تنقل اليها من مصر لقرب المسافة بينهما ، وتردد المسافرين من قطرها إلى قطر مصر في كل سنة . وربما سكن أهلها هناك عصورا ، فينقلون من عوائد ترفهم ومحكم صنائعهم ما يقع لديهم موقع الاستحسان . فصارت أحوالها في ذلك متشابهة من أحوال مصر لما ذكرناه .

وكذا نجد بالقيروان ومراكش وقلعة بن حماد أثرا باقيا من ذلك ، وإن كانت هذه كلها اليوم خرابا أو في حكم الخراب . ولا يتفطن لها الاّ البصير من الناس فيجد من هذه الصنائع آثارا تدله على ما كان بها ، كأثر الخط الممحو في الكتاب .

والسبب في ذلك ظاهر ، وهو أن الانسان لا يسمح بعمله أن يقع مجانا[1] لأنه كسبه ومنه معاشه ، اذ لا فائدة له في جميع عمره في شيء مما سواه ، فلا يصرفه الا فيما له قيمة في مصره ليعود عليه بالدفع ، وإن كانت الصناعة مطلوبة كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع ، فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم . واذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ، ولا يوجه قصد إلى تعلمها ، فاختصت بالتَّرك وفقدت للاهمال . ولهذا يقال عن عليّ رضي الله عنه : « قيمة كل امرىء ما يحسن » . بمعنى أن صناعته هي قيمته أي قيمة عمله الذي هو معاشه .

(1) بدون ثمن أو تقييم .

قسم الثقافة والتعليم

... والحديث في ذلك طويل ... [illegible] ... الإنسان لا يسمع [illegible]

[illegible] ... الصحافة [illegible] التي تقوم [illegible]

[illegible] ... تلك الصحافة [illegible]

[illegible]

19 ـ رداءة الخط في بلاد المغرب

العقل عند ابن خلدون ليس ملَكة نظرية خالصة . وانما هو مجرد استعداد يتكون بالفعل ويبرز ويتطور بحسب المحيط العمراني الذي يوجد فيه والمستوى الحضاري واتساع الافق الثقافي ، فينطبع بها ويزيد عليها . ولذلك تقوى ملكات العقل وتضعف عند « الفرد » لا بحسب الاستعداد الطبيعي وحده لكل واحد . بل بحسب المحيط الاجتماعي الذي نشأ فيه وتطور .

ومن أهم العوامل الحضارية التي تؤثر في العقل ، صناعة الخط . والخط أو الكتابة هي أبلغ وسائل التنمية العقلية . وكلما كانت هذه المهنة رديئة كلما تأثرت الثقافة بهذه الرداءة . لان رداءة الكتابة يتبعها إفساد المعنى وغموض الفكرة ، واضاعة الوقت في فك الرسوم والطلاسم . وهذا يعم الكتب والتأليف والادارة والمراسلة وكل وسائل التعامل الثقافي والعلاقات الفكرية ورقة الفنون والدقة في العلوم .

يضاف إلى هذا ، أو ربما بسبب هذا ، يكون رقي الكتابة صورة لرقي الحضارة برمتها ، ورداءتها صورة للانحطاط الحضاري .

لما طما بحر العمران والحضارة في الدول الاسلامية في كل قطر ، وعظم

الملك ، نفقت أسواق العلوم وانتسخت الكتب وأجيد كتبها وتجليدها ، وملئت بها القصور والخزائن الملوكية بما لا كفاء له ، وتنافس أهل الأقطار في ذلك وتناغوا فيه .

ثم لما انحل نظام الدولة الاسلامية وتناقصت تناقص ذلك أجمع ودرست[1] معالم بغداد بدروس الخلافة ، فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة ، فلم تزل أسواقه بها نافقة لهذا العهد ، وله بها معلمون يرسمون للمتعلم الحروف بقوانين في وضعها وأشكالها متعارفة بينهم ، فلا يلبث المتعلم أن يُحكِم أشكال تلك الحروف على تلك الأوضاع وقد لُقِّنَها حسا ، وحذق فيها دربة وكتابا ، وأخذها قوانين علمية ، فتجيء أحسن ما يكون .

وأما أهل الأندلس فافترقوا في الأقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومن خلَفهم من البربر ، وتغلبت عليهم أمم النصرانية فانتشروا في عدوة المغرب وافريقية ، من لدن الدولة اللَّمتونية إلى هذا العهد ، وشاركوا أهل العمران بما لديهم من الصنائع ، وتعلقوا بأذيال الدولة ، فغلب خطهم على الخط الافريقي وعفا عليه ، ونُسي خط القيروان والمهدية بنسيان عوائدهما وصنائعهما ، وصارت خطوط أهل افريقية كلها على الرسم الأندلسي بتونس وما اليها ، لتوفر أهل الأندلس بها عند الجالية من شرق الأندلس . وبقي منه رسم ببلاد الجريد[2] الذين لم يخالطوا كتّاب الأندلس ولا تمرسوا بجوارهم ، انما كانوا يفدون على دار الملك بتونس ، فصار خط أهل افريقية من أحسن خطوط أهل الأندلس . حتى اذا تقلص ظل الدولة الموحدية بعض الشيء ، وتراجع أمر الحضارة والترف بتراجع العمران ، نقص حينئذ حال الخط وفسدت رسومه ، وجهل فيه وجه التعليم بفساد الحضارة وتناقص العمران . وبقيت فيه آثار الخط الأندلسي تشهد

---

(1) اندثرت وبليت .
(2) جنوب تونس

بما كان لهم من ذلك ، لما قدمناه من أن الصنائع اذا رسخت بالحضارة فيعسر محوها . وحصل في دولة بني مرين من بعد ذلك بالمغرب الأقصى لون من الخط الأندلسي ، لقرب جوارهم وسقوط من خرج منهم إلى فاس قريبا ، واستعمالهم إياهم سائر الدولة . ونُسِي عهد الخط فيها بعد عن سدّة الملك وداره كأنه لم يعرف . فصارت الخطوط بافريقية والمغربين مائلة إلى الرداءة بعيدة عن الجودة ، وصارت الكتب اذا انتسخت فلا فائدة تحصل لمتصفحها منها الا العناء والمشقة لكثرة ما يقع فيها من الفساد والتصحيف وتغيير الأشكال الخطية عن الجودة ، حتى لا تكاد تقرأ الا بعد عسر ، ووقع فيه ما وقع في سائر الصنائع لنقص الحضارة وفساد الدول .

كانت العناية قديما بالدواوين العلمية والسجلات في نسخها وتجليدها وتصحيحها بالرواية والضبط . وكان سبب ذلك ما وقع من ضخامة الدولة وتوابع الحضارة . وقد ذهب ذلك لهذا العهد بذهاب الدولة وتناقص العمران بعد أن كان منه في الملة الاسلامية بحر زاخر بالعراق والأندلس . اذ هو كله من توابع العمران واتساع نطاق الدولة ونَفاق أسواق ذلك لديهما ، فكثرت التآليف العلمية والدواوين ، وحرص الناس على تناقلها في الآفاق والأعصار فانتسخت وجلدت ، وجاءت صناعة الورّاقين المعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين ، واختصت بالأمصار العظيمة العمران .

وكانت السجلات أولا لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والاقطاعات والصكوك في الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، لكثرة الرّفه وقلة التآليف صدر الملة ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك ، فاقتصروا على الكتاب في الرق تشريفا للمكتوبات وميلا بها إلى الصحة والاتقان . ثم طما بحر التآليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه وضاق الرق عن ذلك فأشار الفضل بن يحيى بصناعة الكاغد : وصنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه ، واتخذه الناس من بعده صحفا لمتكوباتهم السلطانية والعلمية ،

وبلغت الاجادة في صناعته ما شاءت .

وكانت الرسوم بالمشرق والأندلس معبّدة الطرق واضحة المسالك . ولهذا نجد الدواوين المنتسخة لذلك العهد في أقطارهم على غاية من الاتقان والاحكام والصحة . ومنها لهذا العهد بأيدي الناس في العالم أصول عتيقة تشهد ببلوغ الغاية لهم في ذلك . ولقد ذهبت هذه الرسوم لهذا العهد جملة بالمغرب وأهله لانقطاع صناعة الخط والضبط والرواية منه بانتقاص عمرانه وبداوة أهله : وصارت الأمهات والدواوين تنسخ بالخطوط اليدوية ، ينسخها طلبة البربر صحائف مستعجمة برداءة الخط وكثرة الفساد والتصحيف ، فتستغلق على متصفحها ولا يحصل منها فائدة الا في الأقل النادر . وأيضا فقد دخل الخلل من ذلك فإن غالب الأقوال المعزوة غير مروية عن أئمة المذهب ، وانما تُتَلقى من تلك الدواوين على ما هي عليه . وتبع ذلك أيضا ما يتصدَّى اليه بعض أئمتهم من التأليف ، لقلة بصرهم بصناعته ، وعدم الصنائع الوافية بمقاصده . ولم يبق من هذا الرسم بالأندلس الا بقية على الاضمحلال . وقد كاد العلم ينقطع بالكلية من المغرب .

ويبلغنا لهذا العهد أن صناعة الوراقة قائمة بالمشرق ، وتصحيح الدواوين لمن يرومه بذلك سهل على مبتغيه ، لنفاق أسواق العلوم والصنائع . الا أن الخط الذي بقي من الاجادة في الانتساخ هنالك إنما هو للعجم وفي خطوطهم . وأما النسخ بمصر فقد فسد كما فسد بالمغرب وأشد .

إن النفس الناطقة للانسان انما توجد فيه بالقوة ، وخروجها من القوة إلى الفعل إنما هو بتجدد العلوم والادراكات عن المحسوسات أولا ، ثم ما يكتسب بعدها بالقوة النظرية إلى أن يصير ادراكا بالفعل وعقلا محضا ، فتكون ذاتا روحانية وتستكمل حينئذ وجودها . فوجب لذلك أن يكون كل نوع من العلم والنظر يفيدها عقلا فريدا . والصنائع أبدا يحصل عنها وعن ملكتها قانون علمي مستفاد من تلك الملكة . فلهذا كانت الحنكة في التجربة تفيد عقلا ، والملكات

الصناعية تفيد عقلا ، والحضارة الكاملة تفيد عقلا ، لأنها مجتمعة من صنائع في شأن تدبير المنزل ، ومعاشرة أبناء الجنس ، وتحصيل الآداب في مخالطتهم ، ثم القيام بأمور الدين واعتبار آدابها وشرائطها ، وهذه كلها قوانين تنتظم علوما فيحصل منها زيادة عقل .

والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك ، لأنها تشتمل على العلوم والأنظار بخلاف الصنائع . وبيانه أن في الكتابة انتقالا من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال ، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس ، وذلك دائما . فيحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلولات وهو معنى النظر العقلي الذي يُكْسِب العلوم المجهولة ، فيكسب بذلك ملكة من التعقل تكون زيادة عقل ، ويحصل به قوة فطنة وكيس[1] في الأمور لما تعود من ذلك الانتقال ، ولذلك قال كسرى في كتّابه لما رآهم بتلك الفطنة والكيس ، فقال « ديوانة » أي شياطين وجنون . قالوا وذلك أصل اشتقاق الديوان لأهل الكتابة . ويلحق بذلك الحساب فإن في صناعة الحساب نوع تصرف في العدد بالضم والتفريق ، يحتاج فيه إلى استدلال كثير ، فيبقى متعودا للاستدلال والنظر . وهو معنى العقل .

20 ـ ضعف التعليم في بلاد المغرب

عندما نقارن اليوم بين تأخرنا ـ في العالم الثالث ـ وتقدم البلدان المصنعة ، نعزو هذا الفرق ـ وخاصة في الأوساط البعيدة عن الثقافة ـ إلى أن الاوربيين مثل الالمان أو الاميركان ، هم من طينة بشرية أرقى من طينتنا ، وهم من أجل ذلك قادرون على الاختراع ، ويأتون من الاعمال العمرانية والتقدم العلمي ما لا نستطيع نحن أن نأتي بمثله .

وهكذا كان الشأن عند أجدادنا في عصر ابن خلدون : يقارنون بين

(1) الذكاء

تقدمهم العلمي وتقدم المصريين مثلا فيجدون الفرق كبيرا بين المستويين ، فيعللون ذلك التفاوت بتفاوت في العبقرية ، أو ما يسميه ابن خلدون « بالحقيقة البشرية » . ويرد ابن خلدون على هذا التعليل الساذج بأن السبب في التفاوت العلمي بين أهل المشرق والاندلس ، وأهل المغرب هو التفاوت في العمران والمستوى الحضاري . لأن الحضارة كما تتأثر بالتقدم العلمي تؤثر أيضا فيه . والبلاد الفاقدة للتقدم الحضاري واتصاله بين الاجيال ، والتي تخطو خطوة في طريق التحضر ثم تعود إلى الوراء ، تبقى في حالة بداوة مستمرة ، ومن ثم يفقد العلم نفسه سنده الاساسي في التقدم . وهذه هي حالة « سائر بلاد المغرب » بالنسبة لبلاد المشرق وبلاد الاندلس .

إن سائر أقطار المغرب بقيت خلوا من حسن التعليم من لدن انقراض تعليم قرطبة والقيروان ، ولم يتصل سند التعليم فيهم فعسر عليهم حصول الملكة والحذق في العلوم . وأيسر طرق هذه الملكة فَتْق اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية ، فهو الذي يقرّب شأنها ويحصل مرامها . فتجد طالب العلم منهم بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية سكوتا لا ينطقون ولا يفاوضون . وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة . فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم ، ثم بعد تحصيل من يرى منهم أنه قد حصل تجد ملكته قاصرة في علمه أن فاوض أو ناظر أو علّم ، وما أتاهم القصور الا من قِبَل التعليم وانقطاع سنده ، والا فحفظهم أبلغ من حفظ سواهم لشدة عنايتهم به ، وظنهم أنه المقصود من الملكة العلمية ، وليس كذلك . ومما يشهد بذلك في المغرب أن المدة المعينة لسكنى طلبة العلم بالمدارس عندهم ست عشرة سنة ، وهي بتونس خمس سنين ، وهذه المدة بالمدارس على المتعارف هي أقل ما يتأتى فيها لطالب العلم حصول مبتغاه من الملكة العلمية أو اليأس من تحصيلها ، فطال أمدها في المغرب لهذه المدة لأجل عسرها من قلة الجودة في التعليم خاصة ، لا مما سوى ذلك .

وأما أهل الأندلس فذهب رسم التعليم من بينهم وذهبت عنايتهم بالعلوم

لتناقص عمران المسلمين بها منذ مئات من السنين . ولم يبق من رسم العلم فيهم الا فن العربية والأدب اقتصروا عليه وانحفظ سند تعليمه بينهم ، فانحفظ بحفظه . وأما الفقه بينهم فرسم خلو وأثر بعد عين . وأما العقليات فلا أثر ولا عين . وما ذاك الا لانقطاع سند التعليم فيها بتناقص العمران وتغلّب العدو على عامتها الا قليلا بسيف[1] البحر ، وشغلهم بمعايشهم أكثر من شغلهم بما بعدها .

وأما المشرق فلم ينقطع سند التعليم فيه بل أسواقه نافقة وبحوره زاخرة لاتصال العمران الموفور واتصال السند فيه . وان كانت الأمصار العظيمة التي كانت معادن العلم قد خربت مثل بغداد والبصرة والكوفة ، الا أن الله تعالى قد أدال منها بأمصار أعظم من تلك وانتقل العلم منها إلى عراق العجم بخراسان من المشرق ثم إلى القاهرة وما اليها من المغرب فلم تزل موفورة وعمرانها متصلا وسند التعليم بها قائما . فأهل المشرق على الجملة أرسخ في صناعة تعليم العلم بل وفي سائر الصنائع ، حتى أنه ليظن كثير من رحالة أهل المغرب إلى المشرق في طلب العلم أن عقولهم على الجملة أكمل من عقول أهل المغرب ، وأنهم أشد نباهة وأعظم كيسا بفطرتهم الأولى ، وأن نفوسهم الناطقة أكمل بفطرتها من نفوس أهل المغرب ، ويعتقدون التفاوت بيننا وبينهم في حقيقة الانسانية ويتشيعون لذلك ، ويولعون به ، لما يرون من كيسهم في العلوم والصنائع ، وليس كذلك ، فليس بين قطر المشرق والمغرب تفاوت بهذا المقدار الذي هو تفاوت في الحقيقة الواحدة . وانما الذي فضل به أهلُ المشرق أهلَ المغرب ، هو ما يحصل في النفوس من آثار الحضارة من العقل المزيد كما تقدم في الصنائع ، ونزيده الآن تحقيقا . وذلك أن الحضر لهم آداب في أحوالهم في المعاش والمسكن والبناء وأمور الدين والدنيا ، وكذا سائر أعمالهم وعاداتهم ومعاملاتهم ، وجميع تصرفاتهم . فلهم في ذلك كله آداب يوقف عندها في جميع ما يتناولونه ويتلبسون

(1) ساحل البحر

به من أخذ وترك ، حتى كأنها حدود لا تتعدى . وهي مع ذلك صنائع يتلقاها الآخر عن الأول منهم . ولا شك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها إلى النفس أثر يكسبها عقلا جديدا تستعد به لقبول صناعة أخرى ، ويتهيأ بها العقل لسرعة الادراك للمعارف . ولقد بلغنا في تعليم الصنائع عن أهل مصر غايات لا تدرك . وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الانسان ذكاء في عقله واضاءة في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس ، اذ قدمناه أن النفس انما تنشأ بالادراكات وما يرجع اليها من الملكات ، فيزدادون بذلك كيسا لما يرجع إلى النفس من آثار العلمية ، فيظنه العامي تفاوتا في الحقيقة الانسانية وليس كذلك . ألا ترى إلى أهل الحضر مع أهل البدو كيف تجد الحضري متحليا بالذكاء ممتلئا من الكيس ، حتى أن البدوي ليظنه أنه قد فاته في حقيقة انسانيته وعقله وليس كذلك . وما ذاك الا لاجادته في ملكات الصنائع والآداب في العوائد والأحوال الحضرية ما لا يعرفه البدوي . فلما امتلأ الحضري من الصنائع وملكاتها وحسن تعليمها ، ظن كل من قصر عن تلك الملكات أنها لكمال في عقله ، وأن نفوس أهل البدو قاصرة بفطرتها وجبلّتها عن فطرته ، وليس كذلك . فانا نجد من أهل البدو من هو في أعلى رتبة من الفهم والكمال في عقله وفطرته . انما الذي ظهر على أهل الحضر من ذلك هو رونق الصنائع والتعليم ، فإن لها آثارا ترجع إلى النفس كما قدمناه . وكذا أهل المشرق لمّا كانوا في التعليم والصنائع أرسخ رتبة وأعلى قدما ، وكان أهل المغرب أقرب إلى البداوة لما قدمناه ، ظن المغفلون في بادىء الرأي أنه لكمال في حقيقة الانسانية اختصوا به عن أهل المغرب ، وليس ذلك بصحيح فتفهمه .

والسبب في ذلك أن تعليم العلم كما قدمناه من جملة الصنائع ، وقد كنا قدمنا أن الصنائع انما تكثر في الأمصار ، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة لأنه أمر زائد على المعاش . فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الانسان وهي العلوم والصنائع .

واعتبر ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة ، لما كثر عمرانها صدر الاسلام واستوت فيها الحضارة ، كيف زخرت فيها بحار العلم .

21 ـ نظرة في تاريخ العلوم

قيمة هذا النص تتمثل في الصورة التي نكونها عن الثقافة الاجنبية في عصر إبن خلدون ، ومدى ما استوعبته الثقافة الاسلامية من التراث الفلسفي الاجنبي . كما يعطينا فكرة عن المساهمة الاسلامية في تقدم الفكر الفلسفي بعد ما استوعبته من التراث الانساني الذي سبق ظهور الاسلام ، والذي ساهمت فيه عدة أجناس وأمم وحضارات .

ويعتبر ابن خلدون من خلال « تاريخه » للعلوم وأنواع المعارف الفلسفية ، أن العلوم ليست وقفا على امة دون أخرى ، وإنما هي نتيجة جهد مشترك أو بناء شامخ تساهم فيه كل أمة ببناء جزء منه ، في عصر مزدهر من عصورها .

وإن كانت كل أمة تتميز بطابع خاص في مساهمتها لرفع هذا البنيان . ولم يكن نصيب علماء الاسلام وفلاسفتها بعد ان تمكنوا في هذه العلوم باقل من المساهمة التي قدمها اليونان ومن بعدهم الرومان ، ومن قبلهم جميعا قدماء المصريين والكلدانيين وغيرهم .

إن العلوم العقلية التي هي طبيعية للانسان من حيث أنه ذو فكر فهي غير مختصة بملة ، بل يوجد النظر فيها لأهل الملل كلهم ويستوون في مداركها ومباحثها . وهي موجودة في النوع الانساني منذ كان عمران الخليقة . وتسمى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة .

واعلم أن أكثر من عني بها في الأجيال الذين عرفنا أخبارهم الأمتان العظيمتان في الدولة قبل الاسلام وهما فارس والروم . فكانت أسواق العلوم نافقة لديهم على ما بلغنا لما كان العمران موفورا فيهم ، والدولة والسلطان قبل الاسلام وعصره لهم . فكان لهذه العلوم بحور زاخرة في آفاقهم وأمصارهم .

وكان للكلدانيين ومن قبلهم من السريانيين ومن عاصرهم من القبط عناية بالسحر والنجامة وما يتبعها من الطلاسم ، وأخذ ذلك عنهم الأمم من فارس ويونان فاختص بها القبط وطمى بحرها فيهم .

وأما النفوس فكان شأن هذه العلوم العقلية عندهم عظيما ونطاقها متسعا لما كانت عليه دولتهم من الضخامة واتصال الملك .

وأما الروم فكانت الدولة منهم اليونان أولا ، وكان لهذه العلوم بينهم مجال رحب ، وحملها مشاهير من رجالهم مثل أساطين الحكمة وغيرهم ، واختص فيها المشاؤ ون منهم وأصحاب الرواق[1] بطريقة حسنة في التعليم ، كانوا يقرأون في رواق يظلهم من الشمس والبرد .

ولما انقرض أمر اليونان وصار الأمر للقياصرة وأخذوا بدين النصرانية ، هجروا تلك العلوم كما تقتضيه الملل والشرائع فيها ، وبقيت في صحفها ودواوينها مخلدة باقية في خزائنهم . ثم ملكوا الشام ، وكتب هذه العلوم باقية فيهم . ثم جاء الله بالاسلام وكان لأهله الظهور الذي لا كفاء له ، وابتزوا الروم ملكهم فيما ابتزوه للأمم . وابتدأ أمرهم بالسذاجة والغفلة من الصنائع ، حتى اذا تمكن السلطان والدولة ، وأخذوا من الحضارة بالحظ الذي لم يكن لغيرهم من الأمم ، وتفننوا في الصنائع والعلوم ، تشوقوا إلى الاطلاع على هذه العلوم الحكمية بما سمعوا من الأساقفة بعض ذكر عنها ، وبما تسمو اليه أفكار الانسان فيها . فبعث أبو جعفر المنصور إلى ملك الروم أن يبعث اليه بكتب التعاليم مترجمة فبعث اليه بكتاب أوقليدس وبعض كتب الطبيعيات ، فقرأها المسلمون واطلعوا على ما فيها ، وازدادوا حرصا على الظفر بما بقي منها . وجاء المأمون بعد ذلك وكانت له في العلم رغبة بما كان ينتحله فانبعث لهذه العلوم حرصا ، وأوفد الرسل على ملوك الروم في استخراج علوم اليونانيين وانتساخها

---

(1) ـ المشاؤ ون هم تلامذة أرسطو لأنه كان يعلمهم ويحاورهم وهم يمشون جيئة وذهابا . أما الرواقيون فهم تلامذة زينون ، وكان يعلمهم تحت رواق في ساحة بأثينا .

بالخط العربي ، وبعث المترجمين لذلك ، فأوعى منه واستوعب ، وعكف عليها النظار من أهل الاسلام ، وحذقوا في فنونها . وانتهت إلى الغاية أنظارهم فيها ، وخالفوا كثيرا من آراء المعلم الأول ، واختصوه بالرد والقبول ، لوقوف الشهرة عنده ، ودونوا في ذلك الدواوين ، وأربوا على من تقدمهم في هذه العلوم . وكان من أكابرهم في الملة أبو نصر الفارابي ، وأبو علي بن سينا بالمشرق ، والقاضي أبو الوليد بن رشد والوزير أبو بكر بن الصائغ بالأندلس ، إلى آخرين بلغوا الغاية في هذه العلوم .

ثم أن المغرب والأندلس لما ركدت ريح العمران بهما وتناقصت العلوم بتناقصه اضمحل ذلك منهما الا قليلا من رسومه نجدها في تفاريق من الناس . ويبلغنا عن أهل المشرق أن بضائع هذه العلوم لم تزل عندهم موفورة ، وخصوصا في عراق العجم وما بعده لتوفر عمرانهم واستحكام الحضارة فيهم .

22 ـ ضعف مناهج التعليم :

يولي ابن خلدون أهمية كبيرة للتعليم ، ويربطه من ناحية بالحياة الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى يجعله أساساً لما يكون في البلاد من نهضة أو تأخر للثقافة العامة برمتها .

ولكنه يركز هنا على سلبيات مناهج التعليم في بلاد المغرب ، وينقدها بشدة ، ويحلل بعمق هذه السلبيات ويذكر ما تؤدي إليه من ضياع للوقت ، بل للعمر كله فيما لا نفع فيه ، يخرج منه الطالب وهو شبه أمي ، وكأنه لم يتعلم شيئاً في حياته . وفي مقدمة اسباب ضعف هذه المناهج كثرة التآليف في فن واحد ومطالبة الطالب باستحضارها كلها . ثم اختصارها في كلمات مركزة يطالب بحفظها دون فهم . وهذه المناهج المضعضعة تشمل كل العلوم الشرعية والقانونية ، والعلوم اللغوية وما يتصل بها من أدب وفنون .

وفي مقابل هذه المناهج يقترح ابن خلدون مناهج جديدة يستمد مبادئها

من كون العلوم ينبغي تسهيلها على الطالب حتى يستطيع أن يستوعبها في أقصر وقت ممكن ، حتى يتاح له فيما بعد التبحر فيها ، أو فيما يختار الاختصاص فيه منها عندما تنضج ملكاته ، وتتمكن قدراته العقلية من التصرف فيها .

أعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم ، وتعدد طرقها ، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك ، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل . فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها ، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة اذا تجرد لها ، فيقع القصور ، ولا بد ، دون رتبة التحصيل . ويمثل ذلك من شأن الفقه في المذهب المالكي بكتاب المدونة مثلاً وما كتب عليها من الشروحات الفقهية مثل كتاب ابن يونس واللخمي وابن بشير والتنبيهات والمقدمات والبيان والتحصيل على العتبية . ثم أنه يحتاج إلى تمييز الطريقة القيروانية من القرطبية والبغدادية والمصرية وطرق المتأخرين عنهم ، والاحاطة بذلك كله ، وحينئذ يُسلَّم له منصب الفُتيا ، وهي كلها متكررة والمعنى واحد ، والمتعلم مطالب باستحضار جميعها وتمييز ما بينها ، والعمر ينقضي في واحد منها .

ولو اقتصر المعلمون بالمتعلمين على المسائل المذهبية فقط لكان الأمر دون ذلك بكثير ، وكان التعليم سهلاً ، ومأخذه قريباً . ولكنه داء لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه . فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها ولا تحويلها . ويمثل أيضاً علم العربية من كتاب سيبويه ، وجميع ما كتب عليه ، وطرق البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين من بعدهم ، وطرق المتقدمين والمتأخرين مثل ابن الحاجب وابن مالك وجميع ما كتب في ذلك ، وكيف يطالب به المتعلم وينقضي عمره دونه ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر ، مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام ، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة

تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه . وهذا نادر من نوادر الوجود . والا فالظاهر أن المتعلم ولو قطع عمره في هذا كله فلا يفي له بتحصيل علم العربية مثلاً الذي هو آلة من الآلات ووسيلة ، فكيف يكون في المقصود الذي هو الثمرة ؟ ولكن الله يهدي من يشاء .

وقد ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن . وصار ذلك مخلا بالبلاغة وعُسراً على الفهم . وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة فاختصروها تقريباً للحفظ كما فعله ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه وابن مالك في العربية والخونجي في المنطق وأمثالهم . وهو فساد في التعليم وفيه اخلال بالتحصيل . وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدىء بالقاء الغايات من العلم عليه ، وهو لم يستعد لقبولها بعد ، وهو من سوء التعليم كما سيأتي . ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها ، لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة ، فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت . ثم بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة فهي ملكة قاصرة . لقد قصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين فأركبوهم صعباً يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها .

واعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدريج شيئاً فشيئاً وقليلاً قليلاً : تُلقي عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ، ويقرِّب له في شرحها على سبيل الاجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يَرِد عليه ، حتى ينتهي إلى آخر الفن . وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم ، إلا أنها جزئية وضعيفة ، وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله . ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن

تلك الرتبة إلى أعلى منها ، ويستوفي الشرح والبيان ، ويخرج عن الاجمال ، ويُذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته . ثم يرجع به وقد تمكّن ، فلا يترك عويصاً ولا مبهماً ولا مغلقاً إلا وضحه وفتَحَ له مُقفلَه ، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته . هذا وجه التعليم المفيد . وهو كما رأيت إنما يحصل في ثلاث تكرارات . وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يخلق له ويتيسر عليه . وقد شاهدنا كثيراً من المعلمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التعليم وافادته ويُحضِرون للمتعلم في أول تعليمه المسائل المقفلة من العلم ويطالبونه باحضار ذهنه في حلها ، ويحسبون ذلك مراناً على التعليم وصواباً فيه ، ويكلفونه وعي ذلك وتحصيلَه ، ويخلطون عليه بما يلقون له من غايات الفنون في مبادئها ، وقبل أن يستعد لفهمها . فإن قبول العلم والاستعدادات لفهمه تنشأ تدريجاً ، ويكون المتعلم أول الأمر عاجزاً عن الفهم بالجملة إلا في الأقل وعلى سبيل التقريب والاجمال وبالأمثال الحسية . ثم لا يزال الاستعداد فيه يتدرج قليلاً قليلاً بتداوُل مسائل ذلك الفن وتكرارها عليه ، والانتقال فيها من التقريب إلى الاستيعاب الذي فوقه ، حتى تتم الملكة في الاستعداد ثم في التحصيل ، ويحيط هو بمسائل الفن . وإذا ألقيت عليه الغايات في البدايات وهو حينئذ عاجز عن الفهم والوعي وبعيد عن الاستعداد له كَلَّ ذهنه عنها ، وحسب ذلك من صعوبة العلم في نفسه فتكاسل عنه وانحرف عن قبوله وتمادى في هجرانه . وإنما أتي ذلك من سوء التعليم .

ولا ينبغي للمعلم أن يزيد متعلمَه على فهم كتابه الذي أكب على التعليم منه بحسب طاقته ، وعلى نسبة قبوله للتعليم مبتدئاً كان أو منتهياً ، ولا يخلط مسائل الكتاب بغيرها حتى يعيه من أوله إلى آخره ويُحصّل أغراضَه ويستولي منه على ملكة بها ينفذ في غيره . لأن المتعلم إذا حصل ملكة ما في علم من العلوم استعد بها لقبول ما بقي ، وحصل له نشاط في طلب المزيد والنهوض إلى ما فوق ، حتى يستولي على غايات العلم . وإذا خلط عليه الأمر عجز عن الفهم ،

وأدركه الكلال ، وانطمس فكره ، ويئس من التحصيل ، وهجر العلم والتعليم .

وكذلك ينبغي أن لا تطول على المتعلم في الفن الواحد تفاريق المجالس وتقطيع ما بينها ، لأنه ذريعة إلى النسيان وانقطاع مسائل الفن بعضها من بعض ، فيعسر حصول الملكة بتفريقها . وإذا كانت أوائل العلم وأواخره حاضرة عند الفكرة مجانبة للنسيان كانت الملكة أيسر حصولاً وأحكم ارتباطاً وأقرب صبغة . لأن الملكات إنما تحصل بتتابع الفعل وتكراره ، وإذا تنوسي الفعل تنوسيت الملكة الناشئة عنه .

ومن المذاهب الجميلة والطرق الواجبة في التعليم أن لا يخلط على المتعلم علمان معاً فإنه حينئذ قل أن يظفر بواحد منهما لما فيه من تقسيم البال وانصرافه عن كل واحد منهما إلى تفهم الآخر ، فيستغلقان معاً ويتصعبان ، ويعود منهما بالخيبة . وإذا تفرغ الفكر لتعليم ما هو بسبيله مقتصراً عليه ، فربما كان ذلك أجدر بتحصيله .

23 ـ حول مشكلة اللغة :

يعالج هنا ابن خلدون مظهراً جديداً من مظاهر اللغة العربية ، ويأتي فيه بالجديد كعادته . فهو يعتبر أن النحاة الذين يبكون على اللغة العربية التي يتحدثها عامة الشعب كأنها في نظرهم لغة فقدت أصالتها وحرفت عن بنيتها ووجودها . ويرى ابن خلدون أن اللغة العربية كما يتكلمها عامة الشعب لا ينقصها إلا الإعراب في أواخر الكلمات . وهذا جزء من اللغة وليس هو كل اللغة . أما الكلمات والمفردات والجُمل والتعابير وأنواع البلاغة وجمال التركيب فهي موجودة في هذه اللغة كما هي موجودة في اللغة الفصحى . ومن ثم فالفرق الحقيقي بين لغة العامة وخاصة في البادية ، ولغة الخاصة ـ كما هي في المدن ـ هو أن لغة الريف لغة عربية فصيحة ، وحتى حرف « القاف » الذي يميز أهل

الريف عن أهل المدينة ، هو العلامة الصحيحة على أن لغة الريف هي لغة مضر ، ولعلها لغة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأن لغة المدن تعلمها أهلها عن طريق القواعد ، في حين أن أهل الريف تعلموا لغتهم عن طريق وسطهم الذي ورثوا عنه اللغة وراثة عملية ، وهو وسط عربي .

أعلم أن اللغات كلها ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها . وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب . فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من افادة مقصودة للسامع ، وهذا هو معنى البلاغة . والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال ، لأن الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة ، ثم تكرر فتكون حالاً ، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة ، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة .

فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها ، فيُلَقنها أولاً ، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم ، واستعماله يتكرر ، إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ، ويكون كأحدهم . هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها الأطفال . وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع أي بالملكة الأولى التي أخذت عنهم ، ولم يأخذوها عن غيرهم .

ثم فسدت هذه الملكة لُمضَر بمخالطتهم الأعاجم ، وسبب فسادها أن الناشىء من الجيل ، صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب ، فيعبر بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم ، ويسمع كيفيات العرب أيضاً فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه ، فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى . وهذا معنى فساد اللسان العربي .

وما زالت البلاغة والبيان ديدن العرب ومذهبهم لهذا العهد ، ولا تلتفتن في ذلك إلى تخريف النحاة أهل صناعة الاعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد ، اعتباراً بما وقع أواخر الكلم من فساد الاعراب الذي يتدارسون قوانينه . وهي مقالة دسها التشيع[1] في طباعهم ، وألقاها القصور في أفئدتهم ، وإلا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى ، والتعبير عن المقاصد والتعاون فيه بتفاوت الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد ، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في مخاطباتهم ، وفهم الخطيب المصقع في محافلهم ومجامعهم ، والشاعر المفلق على أساليب لغتهم والذوق الصحيح والطبع السليم شاهدان بذلك . ولم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الاعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة ومهيعاً[2] معروفاً وهو الإعراب ، وهو بعض من أحكام اللسان . وإنما وقعت العناية بعلوم اللغة لما فسدت بمخالطة الأعاجم حين استولى العرب على ممالك العراق والشام ومصر والمغرب ، وصارت ملكت اللغة على غير الصورة التي كانت أولاً ، فانقلبت لغة أخرى . وكان القرآن متنزلاً بها والحديث النبوي منقولاً بها وهما أصلا الدين والملة ، فخشى تناسيهما وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به ، فاحتيج إلى تدوين أحكامه ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه ، وصار اللسان علماً ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل ، سماه أهله بعلم النحو ، وصناعة العربية ، فأصبح فناً محفوظاً وعلماً مكتوباً وسلماً إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله وافياً . ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الاعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصها ، ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر . إذ كان اللسان المضري مع اللسان الحميري بهذه

---

(1) التعصب .

(2) منهجاً .

المثابة ، وتغيرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان الحميري وتصاريف كلماته ، تشهد بذلك الأنقال الموجودة لدينا ، خلافاً لمن يحمله القصور على أنهما لغة واحدة ويلتمس اجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضرية وقوانينها[1] .

ومما وقع في لغة هذا الجيل العربي لهذا العهد حيث كانوا من الأقطار شأنهم في النطق بالقاف . فإنهم لا ينطقون بها من مخرج القاف عند أهل الأمصار كما هو مذكور في كتب العربية أنه من أقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك الأعلى ، وما ينطقون بها أيضاً من مخرج الكاف ، وإن كان أسفل من موضع القاف وما يليه من الحنك الأعلى كما هي ، بل يجيئون بها متوسطة بين الكاف والقاف . وهو موجود للجيل أجمع حيث كانوا من غرب أو شرق ، حتى صار ذلك علامة عليهم من بين الأمم والأجيال ومختصاً بهم لا يشاركهم فيها غيرهم . حتى أن من يريد التعرب والانتساب إلى الجيل والدخول فيه يحاكيهم في النطق بها . وعندهم أنه إنما يتميز العربي الصريح من الدخيل في العروبية والحضري بالنطق بهذه القاف . ويظهر بذلك أنها لغة مضر بعينها . فإن هذا الجيل الباقين معظمهم ورؤساؤهم شرقاً وغرباً هم لهذا العهد أكثر الأمم في المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر . وسائر الجيل منهم في النطق بهذه القاف أسوة . وهذه اللغة لم يبتدعها هذا الجيل بل هي متوارثة فيهم متعاقبة . ويظهر من ذلك أنها لغة مضر الأولين ، ولعلها لغة النبي ﷺ بعينها .

24 ـ إتقان اللغة بالممارسة لا بحفظ القواعد :

إن ما أشتهر به أهل بلاد المغرب في منهج تعليم اللغة ، هو أن يعلموا ويتعلموا قواعدها ، ويظنون بأن تعلم قواعد النحو والاعراب والتصريف

---

(1) يرى ابن خلدون هنا أن اللغة الدارجة التي نتكلمها هي لغة عربية لا ينقصها إلا الاعراب في أواخر الكلم ، وأننا من ثَم نستطيع أن نبتكر لها قواعد علمية كما أوجد علماء اللغة قواعد النحو للغة الفصحى .

وحفظها تلك القواعد واكتساب المهارة في الاعراب ، هو تعلم اللغة . وابن خلدون يحكم على هذه الطريقة بالعقم الكامل . ويقول إن تعلم اللغة يجب أن يكون بالممارسة العملية ، أي بحفظ النصوص ، وتركيب الجمل والتكلم بها واستعمالها مع تعلم شيء قليل من قواعد النحو . أما الاكثار من القواعد واهمال الاستعمال فلا يعلم صاحبه شيئاً من اللغة . ومعلوم أن هذه الطريقة التي يدعو إليها ابن خلدون منذ سبعة قرون ، هي الطريقة الحديثة ، ولكن أهل المغرب العربي بقوا على منهجهم لا يحيدون عنه .

كذلك يرى ابن خلدون أن تزاحم اللغات عند متعلمها له قانون لا يتخلف، وهو أن اللغة الأولى، أو اللغة التي تعلمها صاحبها قبل غيرها تبقى هي المسيطرة عنده على بقية اللغات الأخرى التي تعلمها بعدها . ومن ثم فإنه يمكننا أن نتعلم ما شئنا من اللغات الأجنبية فإن ذلك لا يضر بلغتنا ، إذا كنا قد تعلمنا لغتنا قبل اللغات الأجنبية . وبفهم هذا القانون ندرك لماذا يصعب على الذين تعلموا الفرنسية مثلاً ثم تعلموا العربية بعدها ، تبقى سيطرة الفرنسية عندهم أشد من مهارتهم في العربية .

إن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين ملكتها ومقاييسها الخاصة . ولكن معرفة هذه القوانين بدون تطبيق هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ، ولا يحكمها عملاً . مثل أن يقول بصير بالخياطة غير مُحكِم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها : الخياطة هي أن يدخل الخيط في خَرْتِ[1] الابرة ، ثم يغرزها في لِفْقَي الثوب مجتمعين ، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا ، ثم يردها إلى حيث ابتدأت ، ويخرجها قدام منفذها الأول بمطرح ما بين الثقبين الأولين ، ثم يتمادى على ذلك إلى آخر العمل ، ويعطي صورة الحَبْك والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها ، وهو إذا طولب أن يعمل ذلك بيده لا يحكم منه شيئاً . وكذا لو سئل عالم بالنجارة عن تفصيل الخشب فيقول : هو أن تضع المنشار على رأس

(1) الثقب الخرت بفتح الخاء وضمها الثقب في الأذن وغيرها (القاموس) .

الخشبة وتمسك بطرفه وآخر قبالتك ممسك بطرفه الآخر وتتعاقبانه بينكما ، وأطرافه المضرسة المحددة تقطع ما مرت عليه ذاهبة وجائية إلى أن ينتهي إلى آخر الخشبة ، وهو لو طولب بهذا العمل أو شيء منه لم يحكمه . وهكذا العلم بقوانين الاعراب مع هذه الملكة في نفسها . فإن العلم بقوانين الاعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل . ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن ، ولم يُجِد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي . وكذا نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور ، وهو لا يحسن اعراب الفاعل من المفعول ، ولا المرفوع من المجرور ، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية .

فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية ، وأنها مستغنية عنها بالجملة . وقد نجد بعض المهرة في صناعة الاعراب بصيراً بحال هذه الملكة ، وهو قليل واتفاقي . وأكثر ما يقع للمخالطين « لكتاب » سيبويه ، فإنه لم يقتصر على قوانين الاعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة . فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته ، وتنبه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها ، فكان أبلغ في الافادة . وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو يتنبهون لشأنها . فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه .

وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم ، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم ، والتفقه في

الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم ، فيسبق إلى المبتدىء كثير من الملكة أثناء التعليم ، فتنقطع النفس لها وتستعد إلى تحصيلها وقبولها .

وأما من سواهم من أهل المغرب وافريقية وغيرهم فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب إلا إن أعربوا شاهدا أو رجحوا مذهباً من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه . فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته ، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه ، وغفلتِهم عن المران في ذلك للمتعلم ، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان ، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم ، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها ، وأصاروها علماً بحتاً وبعدوا عن ثمرتها .

وتعلَمُ مما قررناه في هذا الباب أن حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب ، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه ، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم ، حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم .

واعلم أن لفظة الذوق يتداولها المعتنون بفنون البيان ، ومعناها حصول ملكة البلاغة للسان . وتفسير البلاغة أنها مطابَقةُ الكلام للمعنى من جميع وجوهه بخواص تقع للتراكيب في افادة ذلك . فالمتكلم بلسان العرب والبليغ فيه يتحرى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب وأنحاء مخاطباتهم ، وينظم الكلام على ذلك الوجه جهدَه . فإذا اتصلت مقاماته بمخالطة كلام العرب حصلت له الملكة في نظم الكلام على ذلك الوجه ، وسهل عليه أمر التركيب ، حتى لا يكاد ينحو فيه غير منحى البلاغة التي للعرب . وإن سمع تركيباً غير

جار على ذلك المنحى مَجّه[1] ونبا عنه سمعه بأدنى فكر ، بل وبغير فكر ، إلا بما استفاده من حصول هذه الملكة . فإن الملكات إذا استقرت ورسخت في محالّها ظهرت كأنها طبيعة وجِبِلّة لذلك المحل . ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم اعراباً وبلاغة أمر طبيعي ، ويقول كانت العرب تنطق بالطبع ، وليس كذلك ، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادىء الرأي أنها جبلة وطبع .

وهذه الملكة كما تقدم إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه ، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللسان ، فإن هذه القوانين إنما تفيد علماً بذلك اللسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها ، وقد مر ذلك . وإذا تقرر ذلك فملكة البلاغة في اللسان تهدِي البليغ إلى وجود النظم وحسن التركيب الموافق لتراكيب العرب في لغتهم ونظم كلامهم . ولو رام صاحب هذه الملكة حَيْداً عن هذه السبيل المُعيَّنة والتراكيب المخصوصة لما قدر عليه ولا وافقه عليه لسانه، لأنه لا يعتاده ولا تهديه إليه ملكته الراسخة عنده . وإذا عرض عليه الكلام حائداً عن أسلوب العرب وبلاغتهم في نظم كلامهم أعرض عنه ومجه وعلم أنه ليس من كلام العرب الذين مارس كلامَهم ، وربما يعجز عن الاحتجاج لذلك كما تصنع أهل القوانين النحوية والبيانية ، فإن ذلك استدلال بما حصل من القوانين المفادة بالاستقراء ، وهذا أمر وجداني حاصل بممارسة كلام العرب حتى يصير كواحد منهم .

ومثاله لو فرضنا صبياً من صبيانهم نشأ ورُبّي في جيلهم فإنه يتعلم لغتهم ويُحكم شأن الاعراب والبلاغة فيها حتى يستولي على غايتها ، وليس من العلم القانوني في شيء ، وإنما هو بحصول هذه الملكة في لسانه ونطقه . وكذلك تحصل هذه الملكة لمن بعد ذلك الجيل بحفظ كلامهم وأشعارهم وخطبهم

(1) استنكره وابتعد عنه .

والمداومة على ذلك بحيث يحصل الملكة ويصير كواحد ممن نشأ في جيلهم وربي بين أجيالهم . والقوانين بمعزل عن هذا . واستعير لهذه الملكة عندما ترسخ وتستقر إسم الذوق الذي اصطلح عليه أهل صناعة البيان ، وإنما هو موضوع لادراك الطعوم . لكن لما كان محل هذه الملكة في اللسان من حيث النطق بالكلام كما هو محل لادراك الطعوم استعير لها اسمه ، وأيضاً فهو وجداني اللسان ، كما أن الطعوم محسوسة له ، فقيل له ذوق .

وإذا تبين لك ذلك علمت منه أن الأعاجم الداخلين في اللسان العربي الطارئين عليه المضطرين إلى النطق به لمخالطة أهله ، كالفرس والروم والترك بالمشرق وكالبربر بالمغرب ، فإنه لا يحصل لهم هذا الذوق لقصور حظهم في هذه الملكة التي قررنا أمرها . لأن قصاراهم بعد طائفة من العمر وسبقَ ملكة أخرى إلى اللسان وهي لغاتهم ـ أن يعتنوا بما يتداوله أهل مصر بينهم في المحاورة من مفرد ومركب لما يضطرون إليه من ذلك . وهذه الملكة قد ذهبت لأهل الأمصار ، وبعدوا عنها كما تقدم ، وإنما لهم في ذلك ملكة أخرى ، وليست هي ملكة اللسان المطلوبة . ومَن عَرَفَ تلك الملكة من القوانين المسطرة في الكتب فليس من تحصيل الملكة في شيء ، إنما حصل أحكامها كما عرفت . وإنما تحصُل هذه الملكة بالممارسة والاعتياد والتكرر لكلام العرب .

فإن عرض لك ما تسمعه من أن سيبويه والفارسي والزمخشري وأمثالهم من فرسان الكلام كانوا أعجاماً مع حصول هذه الملكة لهم ، فاعلم أن أولئك القوم الذين تسمع عنهم إنما كانوا عجماً في نسبهم فقط . أما المرْبَي والنشأة فكانت بين أهل هذه الملكة من العرب ومن تعلمها منهم . فاستولوا بذلك من الكلام على غاية لا وراءها . وكأنهم في أول نشأتهم من العرب الذين نُشِّئوا في أجيالهم حتى أدركوا كنه اللغة وصاروا من أهلها . فهم وإن كانوا عجماً في النسب فليسوا بأعجام في اللغة والكلام ، لأنهم أدركوا الملة في عنفوانها واللغة في شبابها ولم تذهب آثار الملكة ولا من أهل الأمصار ، ثم عكفوا على الممارسة

والمدارسة لكلام العرب حتى استولوا على غايته .

واليومَ الواحدُ من العجم إذا خالط أهل اللسان العربي بالأمصار ، فأول ما يجد تلك الملكة المقصودة من اللسان العربي ممتحية[1] الآثار ، ويجد ملكتهم الخاصة بهم ملكة أخرى مخالفة لملكة اللسان العربي . ثم إذا فرضنا أنه أقبل على الممارسة لكلام العرب وأشعارهم بالمدارسة والحفظ يستفيد تحصيلها فقَلَّ أن يحصل له لما قدمناه من أن الملكة إذا سبقتها ملكة أخرى في المحل فلا تحصل إلا ناقصة مخدوشة .

25 ـ ضعف العربية في المدن :

نحن نقسم المتكلمين باللغة إلى قسمين : المتكلمين بالفصحى ، وهم المتعلمون ، والمتكلمون بالعامية ، وهم غير المتعلمين . وهذا تقسيم وظيفي . أما ابن خلدون فيقسمهم تقسيماً اجتماعياً : سكان الحضر يتكلمون كلمة عربية سليمة وهي فصحى في عرف ابن خلدون ، حتى ولو خلت من الإعراب . وسكان المدن يتكلمون لغات مختلفة ممزوجة إن قليلاً أو كثيراً بالكلمات العَربية . ولهذا عندما نبحث عن العربية ، في رأي ابن خلدون يجب أن لا نبحث عنها عند المثقفين في المدن ، بل يجب أن نبحث عنها في عند أهل الريف حتى ولو لم يكونوا مثقفين .

وهذا كما وجد في المغرب ، وجد أيضاً في المشرق . فالمدن في المشرق يتكلم أهلها عربية مغلوثة بالفارسية أو التركية أو الأرمنية أو غيرها . أما في المغرب فأهل المدن يتكلمون أيضاً لغة عربية مخلوطة بالبربرية أو إن شئنا ببربرية مخلوطة بالعربية .

ولكن هذه الظاهرة قائمة بتفاوت بين أهل الأندلس لتغلب العنصر العربي فيها على العنصر البربري عددياً وحضارياً أيضاً . في حين نجد العكس في

(1) مُحيت آثارها .

العدوة الجنوبية ، أي بلاد المغرب العربي . إلا أن البادية في كل مكان هي حاملة اللغة العربية لأن أهلها لم يختلطوا بغيرهم من الأجناس التي دخلت الاسلام ، فبقيت لغتهم سليمة حتى ولو لم يتعلموها عن طريق القواعد مثل المثقفين .

والسبب في ذلك ما يسبق إلى المتعلم من حصول ملكة منافية للملكة المطلوبة ، بما سبق إليه من اللسان الحضري الذي أفادته العجمة ، حتى نزل بها اللسان عن ملكته الأولى إلى ملكة أخرى هي لغة الحضر لهذا العهد . وما كان من لغات أهل الأمصار أعرق في العجمة وأبعد عن لسان مضر قصر بصاحبه عن تعلم اللغة المضرية وحصول ملكتها . واعتبر ذلك في أهل الأمصار : فأهل افريقية والمغرب لما كانوا أعرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول ، كان لهم قصور تام في تحصيل ملكته بالتعليم . وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة نازلة عن الطبقة ، ولم تزل كذلك ، لهذا العهد . ولهذا ما كان بافريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق وابن شرف . وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئين عليها ، ولم تزل طبقتهم في البلاغة حتى الآن مائلة إلى القصور .

وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة بكثرة معاناتهم وامتلائهم من المحفوظات اللغوية نظماً ونثراً . وكان فيهم أهل الصناعة في هذه الملكة ورافع الراية لهم فيها ، من شعراء ملوك الطوائف ، لما زخرت فيها بحار اللسان والأدب وتداول ذلك فيهم مئات من السنين ، حتى كان الانقضاض والجلاء أيام تغلب النصرانية ، وشغلوا عن تعلم ذلك ، وتناقص العمران فتناقص لذلك شأن الصنائع كلها فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى بلغت الحضيض . وألقت الأندلس أفلاذ كبدها من أهل تلك الملكة بالجلاء إلى العدوة من سبتة ومن شرق الأندلس إلى إفريقية . ولم يلبثوا إلى أن انقرضوا وانقطع سند تعليمهم في هذه الصناعة لعسر قبول العدوة[1] لها وصعوبتها عليهم ،

(1) يقصد ساحل بلاد المغرب العربي .

بعوج ألسنتهم ورسوخهم في العجمة البربرية ، وهي منافية لما قلناه . وبالجملة فشأن هذه الملكة بالأندلس أكثر ، وتعليمها أيسر وأسهل ، بما هم عليه لهذا العهد كما قدمناه من معاناة علوم اللسان ومحافظتهم عليها وعلى علوم الأدب وسند تعليمها ، ولأن أهل اللسان العجمي الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم ، وليست عجمتهم أصلاً للغة أهل الأندلس . والبربر في هذه العدوة هم أهلها[1] ولسانهم لسانها ، إلا في الأمصار فقط ، فهم فيها منغمسون في بحر عجمتهم ورطانتهم البربرية فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم بخلاف أهل الأندلس .

واعتبر ذلك بحال أهل المشرق لعهد الدولة الأموية والعباسية ، فكان شأنهم شأن أهل الأندلس في تمام هذه الملكة واجادتها ، لبعدهم لذلك العهد عن الأعاجم ومخالطتهم إلا في القليل . فكان أمر هذه الملكة في ذلك العهد أقوم ، وكان فحول الشعراء والكتاب أوفر لتوفر العرب وأبنائهم بالمشرق . وأنظر ما اشتمل عليه كتاب الأغاني من نظمهم ونثرهم ، فإن ذلك الكتاب هو كتاب العرب وديوانهم ، وفيه لغتهم وأخبارهم وأيامهم ، وملتهم العربية وسيرتهم وآثار خلفائهم وملوكهم وأشعارهم وغناؤهم وسائر مغانيهم له ، فلا كتاب أوعب منه لأحوال العرب . وبقي أمر هذه الملكة مستحكماً في المشرق في الدولتين ، وربما كانت فيهم أبلغ ممن سواهم ممن كان في الجاهلية . حتى تلاشى أمر العرب ودرست لغتهم وفسد كلامهم وانقضى أمرهم ودولتهم ، وصار الأمر للأعاجم والملك في أيديهم والتغلب لهم ، وذلك في دولة الديلم والسلجوقية ، وخالطوا أهل الأمصار والحواضر حتى بعدوا عن اللسان العربي وملكته ، وصار متعلمها منهم مقصراً عن تحصيلها . وعلى ذلك نجد لسانهم لهذا العهد في فني المنظوم والمنثور وإن كانوا مكثرين منه .

---

(1) أي أن سكان الريف من بلاد المغرب العربي لغتهم عربية . أما سكان المدن فيها فلغتهم العربية تشوبها البربرية .

فهـرس الموضوعـات

قسم الثقافة والتعليم :

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية ـــ 1984

السعر في الجزائر : 17,22 د.ج.